انْفِرَادَاتُ الحاج مُحَمَّد كَرِيْم خَانِ الْكَرَمَانِي ت(١٢٨٨هـ) فِي كِتَابِ (التَّذْكِرة في النَّحْو)

إعداد

د: أسماء أبو المجد سلامة بخيت

المدرس بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية، فرع البنات - القاهرة

الأستاذ المساعد بجامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

انْفِرَادَاتُ الحاج مُحَمَّد كَرِيْم خَانِ الْكَرَمَانِي ت(١٢٨٨هـ) فِي كِتَابِ (التَّذْكِرة في النَّحْو)

أسماء أبو المجد سلامة بخيت

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، جامعة الأزهر، القاهرة.

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني: asmabkhyt907@gmail.com

الملخص:

يُعد النَّحو العربي عمود الدراسات اللغوية ، والذي تُرجم إلى كتب التراث النحوي التي وصلت إلينا، فقد بلغت مستوى من الكمال ما لا يسمح بزيادة مستزيد أو الانتقاص لما أقره المتقدمين من النُّحاة، وهذا ما دفعني للعكوف على كتاب (التذكرة في النحو) للكرماني أتدبر نصوصه ، فكان مما لفت انتباهي ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين في كثير من المسائل ، فلم يكن مجرد ناقلٍ لأقوال النُّحاة ، وإنّما كان ذا شخصية مستقلة ، ورؤى منفردة ، فقد اعترض كثيرًا من آراء النحاة السابقين معتمدًا في آراءه على المنطق ومقتضيات المعنى مدعيًا ما يُسمى تجريد النحو العربي من الزوائد غير النافعة ووصف آراء النحاة بالتكلف ، وهي دعوى غربية حديثة ، ومن هنا بدأت فكرة البحث والذي بعنوان: (انفرادات محمد كريم خان الكرماني المتوفى سنة (١٢٨٨هـ) في كتاب (التذكرة في النحو).

والتزم البحث المنهج الوصفي وذلك بترتيب المسائل التي انفرد بها الكرماني حسب ألفية ابن مالك، وقد كان عرض الانفرادات بذكر عنوان للمسألة التي وقع فيها الانفراد ، ثم عرض نص الكرماني مع التعقيب عليه بالشرح والتوضيح ، ثم عرض ما ورد في المسألة من أقوال للنحاة، وأثبت بعد ذلك ما إذا كان الكرماني صائبًا في انفراده أم لا.

وكان من أهم النتائج التي توصل البحث إليها :

أولاً: أنَّ الكرماني لم يكن مصيبًا في آراءه ، ولا فيما علل به ، فتعليلاته بعيدة عن الصواب.

ثانيًا: استحداثه مصطلحات دخيلة على النحو العربي كـ (المفعول بها ، والمفعول عليه، والمفعول منه ، مؤيدًا لها بأنَّ النُّحاة قد أهملوها.

الكلمات المفتاحية: انفرادات – التعريف بمحمد الكرماني – كتاب التذكرة في النحو – المرفوعات.

Individuations Of The Jurisprudent Muhammed Kariem Khan Al-Kermani (1225A.H. - 1288A.H.) In The book of Al-Tathkera Fi Al-Nahw

Asmaa Abu AL Majd Salama Bekheit

Department of Linguistics- Faculty of Islamic and Arabic studies for girls, AL Azhar University, Cairo.

Department of Linguistics, Faculty of Arts and humanities, Albaha University, kingdom of Saudi Arabia.

Email : asmabkhyt907@gmail.com

Abstract :

The Arabic syntax is considered to be the base of the Linguistic studies that is transformed into the heritage books of Arabic grammar (Al-Nahw). This heritage reached the highest level of perfection that is not allowed to any one to seek for an increase or decrease in what the previous linguists have been introduced in their books. Therefore, I motivated to study the book of Al-Tathkera Fi Al-Nahw by AL-Kermani. As I noticed that he mentioned the difference between Albasraa and Alkofaa in some of grammatical issues ; he was not just conveyor to the synacticians' sayings, but he showed a separate point of view. He raised an objection to a lot of the antecedents synacticians' opinions depending on his rational thought according to the implications of the meaning of the sentence. He also claimed the notion of ridding the Arabic syntax of an ineffectual augmentation, he maintained that the synacticians had a sophisticated views as it is a modern and odd claim.

The study based on the descriptive approach as I arranged the series of AL-Kermani's Individuations according to Al-

Alfiyya of Ibn Malik. These Individuations were introduced by mentioning the title of the issue in which Al-Kermani presented his individuation. Then I introduce his saying followed by explanation and feedback. After that I persent the synacticians' sayings. Finally, I prove if Al-Kermani was accurate and right in his individuations or not.

The most important conclusions of the study include the following :

1- I find that Al-Kermani was not right in his views and his reasoning was apart from the correctness.

2- I find that Al-Kermani has been introduced new terms which are odd, as he affirmed that the synacticians neglected what is he called (object from المفعول منه it, object on her المفعول عليها, object of her المفعول بها).

keywords: Individuations, Al-Kermani, Al-Tathkera Fi Al-nahw , Nominative cases.

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِين، الذي نَزّلَ القُرآنَ بلِســـانٍ عَربِي مُبين ، والصَّـــلاةُ والسَّـلامُ على الرسـولِ الكريم سـيدنا محمد صـلى الله عليه وسـلم ، خيرَ من نطقَ بالفصحى ، وتسنَّم ذروة البيان ، صَاحب القولِ الحق المبين .

وبعدُ،،،

فاللغة العربية هي أفضـــل اللغات منزلة ، فهي بحقٍّ فخرٌ للأمَّة المحفوظة بالقرآن الكريم من ربِّ العالمين إلى يومِ الدين ، فلغة كل أمَّة عنوانها ، وهي الوسـيلة لاكتسـاب العلم ونشـر الثقافة ، والنحو العربي هو عمود الدراسـات اللغوية ، والذي تُرجم إلى كتب التراث النحوي التي وصـــلت إلينا، فقد بلغت مستوى من الكمال ما لا يسمح بزيادة مستزيد أو الانتقاص لما أقره المتقدّمون من النحـاة في النحو العربي ، وهذا مـا دفعني للعكوف على كتـاب (التذكرة في النحو) للكرماني أقرأ ، وأتدبر نصـــوصـــه ، فكان مما لفت انتباهي ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين في كثير من المسائل ، فلم يكن مجرد ناقلٍ لأقوال النُّحاة ، وإنّما كان ذا شـخصـية مسـتقلة ، ورؤى منفردة ، فقد اعترض كثيرًا من آراء النحاة الســـابقين معتمدًا في آرائهم على المنطق ومقتضـــيات المعنى ، وأصـــول الصـــناعة اللفظية ، فقد كان في ردوده مبالغًا جارحًا في ألفاظه في الرد على النحاة ، فكثيرًا ما يرمي بعبارات نابية ، ويتصيد مواضع الخلاف بين النحاة للبخس من آرائهم ، والانتقاص منها، فحاولت جاهدة أن أقف على حقيقة هذه الانفرادات ومناقشـــتها ، فوجدت أنَّ الكرماني لم يكن مصـيبًا فيما انفرد به مخالفًا النحاة ، فكنت منصـفة لهم في المواضـع التي اســـتدركها عليهم ، والتي اتَّخذ منها موقف دعاة التجديد في النحو العربي ، وادعاء ما يُسـمى تجريد النحو العربي من الزوائد غير النافعة ووصـف آراء

النحاة بالتكلف ، وهي دعوى غربية حديثة ،ومن هنا بدأت فكرة بحثي والذي بعنوان: (انفرادات محمد كريم خان الكرماني المتوفى ســـنة (١٢٨٨هـ) في كتابه (التذكرة في النحو) وقد دفعني إلى اختيار موضـــوع البحث – فضـــلًا عما سبق– أسباب أهمها:

١– إنَّ الكرماني يُعد من العلماء المتأخرين المغمورين ، فأردت كشف النقاب عن هذا العالم.

٢– بيان انفرادات الكرماني في ضـــوء كتب النُّحاة المتقدمين والمتأخرين للوصول إلى حكم منصف يتماشى مع الأصول النحوية للنحو العربي.

٣– عرض مواضـــع الخلاف بين النُّحاة ، والتي من خلالها يحاول كل فريق منهم إقرار مذهبه بالحجج والبراهين مما يعود على البحث بالثراء ، وتعدد الآراء.

والتزم البحث المنهج الوصـــفي وذلك بترتيب المســـائل التي انفرد بها الكرماني حسـب ألفية ابن مالك، وقد كان عرض الانفرادات بذكر عنوان للمســـألة التي وقع فيها الانفراد، ثم عرض نص الكرماني مع التعقيب عليه بالشـرح والتوضـيح، ثم عرض ما ورد في المسـألة من أقوال النُّحاة، وأثبت بعد ذلك ما إذا كان الكرماني مصيبًا في انفراده أم لا.

وقد اقتضـت طبيعة البحث أن أقسّمه إلى مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة.

وفي المقدمة : ذكرتُ فيها سبب اختياري لموضوع البحث.

وأمَّا التمهيد: فقد اشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: ترجمة موجزة لمحمد الكرماني .

والمطلب الثاني: التعريف بكتاب: (التذكرة في النحو).

والمبحث الأول: اشتمل على انفرادات الكرماني في (المرفوعات).

والمبحث الثاني : اشتمل على انفرادات الكرماني في (المنصوبات).

والمبحث الثالث: انفرادات الكرماني في (المجرورات).

وأخيرًا الخاتمة ، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وبعدُ ، أتمنى من الله تعالى التوفيق والسداد .

تمهيد

المطلب الأول : التعريف بـ(محمد الكَرْمَاني)

اسمه ولقبه:

هو الحاجُّ مُحَمَّد كرِيم خان بن إبراهيم خان الكرماني[١] القاجار الشـيعي[٢] ، من علماء الفرقة الشيخية [٣].

مولده ونشأته:

وُلد في كرمان ليلة الخميس في الثامن عشر من شهر محرم سنة (١٢٢٥هـ) ببلدة كرمان وهي ولاية تشـمل عدة بلدان[٤] ، وإليها يُنسـب، من الأسـرة الحاكمة، فرح به والده وبالغ في العناية به فهيأ له ما يحتاجه في كسب العلم من المعلمين، أتقن الكتابة وقراءة الكتب الفارسية ، ودرس علوم العربية على بعض أساتذة كرمان انتقل كربلاء ملازمًا عالم كبير يُقال له كاظم الرشتي ، فأخذ عنه العلم لدرجة قيل انَّه أهدى إليه كل ثروته إلَّا أنَّه رفض ، ثم عاد إلى كرمان واشتغل بالتدريس والوعظ ، وتصدى للرئاسة الدينية[٥]

---

[١] يُنظر: هدية العارفين لإسماعيل البغدادي ٣٧٩/٢، ط: مؤسسة التاريخ العربي.

[٢] يُنظر: إيضـاح المكنون لإسـماعيل البغدادي ٢/ ١٩٠، ط:دار إحياء التراث العربي ، بيروت– لبنان ، الذريعة إلى تصـانيف الشـيعة للشـيخ آقايزرك الطهراني ٢٢٩/١٦، ط٣: دار الأضواء ، بيروت.

[٣] يُنظر: هدية العارفين ٣٧٩/٢

[٤] يُنظر: اللباب في تهذيب الأنسـاب لابن الأثير ٣/ ٩٣، ط: دار صـادر ، بيروت– لبنان.

[٥] يُنظر: الشـيخية نشـأتها وتطورها ومصـادر دراسـتها للشـيخ محمد حسـن الطالقاني ص٢٠٥– ٢٠٩، ط١: دار الكتاب العربي ، بغداد (١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م) .

مكانته العلمية:

يعد الكرماني أحد العلماء المتبحرين، والأئمة المصـــنفين ، فكان شـــاعرًا مخضـرمًا ، وله في مدح الإمام على(رضـي الله عنه) قصـائد كثيرة ، وكان كثير الاطلاع ومما يدل على ســـعة اطلاعه كثرة مؤلفاته ، فقد ألف في العربية والفارســـية ، والتي بلغت (٢٦٤) رســـالة ، و(٢٢) فائدة ، و(٢١) موعظـة وغيرهـا من مؤلفـات بلغـت (٢٦٧) مجلـدًا [١]، فلم يُقلـد أحـدًا من ســابقيه، مما جعله يرى في نفســه أنَّه فاق الغاية في طلب العلم ما لم يبلغه أحد من النحاة ، فقد قال في كتابه الذي نحن بصدده: (ولا تستوحش يا بُني إذا سمعت خلاف ما قال القوم فإنَّهم بشرٌ وأنا بشرٌ، وكم ترك الأول للآخر ، والعلم يتزايد والأفهام ترتقي.)

وقال في موطن آخر واصـــفًا طلاب العلم الذين أخذوا النحو عن النُّحاة المتقدمين بالعبيد قائلًا:

(ولكن الطلاب لعدم عضِّهم على العلم بضرس قاطع ، وركونهم إلى القواعد اللفظية تقليدًا للقوم، صـــاروا كالعبيد ، ووقعوا في الحرج الشـــديد ، ولهم مفرٌّ عتيد ، ولكنَّهم يُنادون من مكان بعيد.)

---

[١] المرجع السابق.

وفاته:

تُوفي الكرماني يوم الإثنين في الثاني والعشـــرين من شـــهر شـــعبان عام (١٢٨٨هـ) في قرية (ته رود) بكرمان ودفن بها ، ثم نُقل جثمانه إلى كربلاء ودفن بالرواق الحسيني بجوار شيخه كاظم الرشتي.[١]

المطلب الثاني: كِتَابُ (التذكرة في النحو)

قسَّـــم الكرماني الأبواب النَّحوية على غير ترتيب النُّحاة المعتاد، إلى ثلاثة أقسـام، وأطلق على كل قسـمٍ عنوان المقالة ، مثل(مقالة الأسـماء)، و(مقالة الأفعال)، و(مقالة الحروف) ، وكذلك قدم بعض الموضـوعات على الأخر، فمثلًا تناول أسماء العدد بعد المبهمات ، وتناول الظروف بعد الموصولات .

أمَّا منهجه في عرض المسائل النَّحوية فلم يكن انتماؤه كوفيًا ولا بصـريًا، بل انتقد المدرستين على حدٍ سواء واقفًا موقفًا وسطيًا يخالف هؤلاء تارة ، ويوافق هؤلاء أخرى، ولكنَّه قد يميل أحيانًا إلى آراء الكوفيين وحججهم ، فقد صـــرح عن سبب هذا الميل بأنَّ الكوفة مهد هذا العلم ، واصـفًا البصـريين لمخالفتهم آراء الكوفيين بأنَّه عنادٌ للحق ، وعلى الرغم من موقفه تجاه البصريين نراه في بعض المواضع يصُّوب آراءهم .

أمَّا المصطلحات النَّحوية في كتابه فقد اعتنى بها اعتناءً خاصًا ، فلم يقبل ما أطلقه النُّحاة من مصطلحات ويستبدل منها بأخرى، على سبيل المثال إطلاقه مصـــطلح (فاعل فعل المفعول) على (نائب الفاعل)، وإطلاقه مصـــطلح (البرزخ) على بعض الأدوات كـــ(ليس)، وأيضًـا قد اسـتحدث مصـطلحات

[١] الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها ص٢٠٩.

جديدة في النحو العربي كمصـــطلح (المفعول المتعلق ، والمفعول بها ، والمعول عليه) وغيرها الكثير.

أمَّا آراؤه التي انفرد بها فنراه في تعليلاته يميل فيها إلى الفلســـفة والمنطق، والتي ليس لها ســـبيل في النحو العربي الموروث عن علماء النحو الأوائل . وإنَّما هي سبيل المجددين لما هو موروث عن النُّحاة، وعلى سبيل المثال ما صـــرح به من أنَّ المبني أشـــرف من المعرب؛ لأنَّ ما لا يؤثر في غيره ولا يتغيَّر أشـــرف مما يؤثر فيه غيره ويتغيَّر ، وكذلك تعليله إعراب الفعل المضـــارع إنّما بمســـحة من الفاعل ، ومجاورته إياه، وتعليلاته هذه هي ما دفعتني لدراســـة الكتاب للوقوف عليها ، والتصـــدي لمثل هذه الآراء الدخيلة على النحو العربي الموروث .

المبحث الأول: انفرادات الكرماني في (المرفوعات)

نوع التنوين في (صَهْ)

يقول الكرماني:(.. ومنها (صَهْ) بفتح الأول وسكون الهاء يعني (اسكت) ، وإن وصُلت نُونت . والقول بانَّه تنوين تنكير لا دليل عليه والفعل لا يُنكّر ، وتنوين التنكير تمكُّني و(صَهْ) غير متمكن، ألا ترى أنَّك تقول : (كلامي صَهٍ) بالكسر وكررت (صَهٍ) بالكسر منوَّنة ولست ترفعها ولا تنصبها، وتنوين التنكير يدخل على الأجناس وتُعرب نحو: (هذا رجلٌ)، و(رأيتُ رجلًا)، و (مررتُ برجلٍ)، و(صَه) ليست بجنسٍ فإنَّ معناها (اسكت) ولا تُعرب . وإن قلت: إنَّ الفعل لا يُنوَّن مطلقًا، قلتُ: إنَّ الفعل المتصرف لا يُنون وهذه غير متصرفة، وإنَّا لا نُسلِّم أنَّ التنوين أقسامه منحصرة فيما قلتم، بل هذا تنوين تأكيد ومبالغة في الأمر، وهو أيضًا قسمٌ منه.) [١]

فالكرماني في نصه السابق قد ذكر نوعًا من أنواع التنوين لم ينُصَّ عليه النحاة، ويطلق عليه بتنوين التأكيد والمبالغة، ونفى ما أجمع عليه النحاة وهو أنَّ التنوين في (صَهٍ) للتنكير، معللًا بأنَّ (صَهْ) بمعنى الفعل (اسكت)، والفعل لا يُنكَّر، وبأنَّ (صَهْ) ليس بجنس فهي بمعنى (اسكت) فلا تُعرب، فليست كـ (رجل) وهو جنسٌ معرب والتنوين فيه تنوين تنكير بخلاف (صَهْ).

---

[١] التذكرة في النحو ص٩١. للشيخ محمد كريم خان الكرماني ص٥٨٤، ت: عبد المطلب العامري ، رسالة دكتوراة – جامعة البصرة (١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م) .

وفيما يلي عرض لبعض أقوال النحاة، حيث أجمع النحاة على أنَّ التنوين في (صهٍ) للتنكير:

يقول الفارســـي عند حديثه عن تنوين (إذاً)، أنَّ هناك فارقًا بين تنوين (إذاً)، وتنوين (صَهْ ومَه) من أسماء الأفعال، والتنوين فيهما للتنكير، حيث قال:

(فأمَّا قولهم (إذاً) في الحرف الذي هو جواب وجزاء، فإذا وقفوا عليه قالوا: (إذا)، فليســت النون فيه كالتي في "صــهٍ" و "إيهٍ" ولا في "غاقٍ"؛ لأنها من نفس الكلمة، والتي في "صهٍ" زيادة للتنكير.)[1]

وهو أيضًا ما ذكره ابن الخشاب من انَّ التنوين في (صَهْ) للتنكير، للفرق بين المعرفة والنكرة، فما لم يُنون فهو المعرفة، وما نُوّن فهو النكرة، فقال:

(والثاني: تنوين يلحق الاســم المبني فرقاً بين المعرفة والنكرة، كقولك: صــهْ وصــهٍ، ومهْ ومهٍ، فهذا الاسم وما جرى مجراه، إذا لم تنونه كان معرفة، وإذا نونته كان نكرة، فإذا قلت: (صهِ)، كان كأنك قلت: افعل السكوت، وإذا قلت: (صهٍ) كان كأنك قلت: افعل سكوتاً.) [2]

وصرح به أيضًا ابن الصائغ كغيره من النحاة ، فقال:

---

[1] المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٢١٣، ت: حسن هنداوي ،ط١: دار القلم ، دمشق (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) .

[2] المرتجل في شــرح الجمل لابن الخشــاب ص٩ ، ت: علي حيدر ، ط: دمشــق (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

وتنوينُ تنكيرٍ وهو: ما يلزمُ الأســماءَ بعد التَّعريف تَنْكِيْرًا، نحو: (مَهْ) و(صَهْ)، فتقول: (مَهٍ) و (صَهٍ).) [١]

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الكرماني وهو أنَّ نوع التنوين في (صَهٍ) تنوين مبالغة وتأكيد مخالف لما أجمع عليه النحاة من أنَّ التنوين للتنكير ، ومخالف أيضًا لما استقر عليه النحاة من أنواع التنوين التي تلحق الاسم ، فليس هناك نوع يسمى تنوين المبالغة والتأكيد ، ويمكن أن يُسلَّم للكرماني ما ذهب إليه بأنَّ معنى (صَهْ) بدون تنوين اسكت عن الكلام ، وبالتنوين (صَهٍ) معناه اسكت سكوتًا فظهر التأكيد والمبالغة في معنى (صَهٍ)، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

(فتنوين التنكير: كتنوين "صَهٍ" ، فإنَّ "صَهْ" –بلا تنوين– بمعنى: اسكت السكوت، وبالتنوين بمعنى: اسكت سكوتا ما.)[٢]

نوع التنوين في (حينئذٍ)

يقول الكرماني:

(والثالث: ما عدُّوه تنوين تعويض عن المضاف إليه المحذوف، نحو: (حينئذٍ)، و(مررت بكلٍّ قائمًا)، وليس أنَّ المضاف إليه إذا حُذف وجب أن يعوض بتنوين وإلَّا لكان يُنون (قبل، وبعد). وعندي أنَّ الاسم يتعرف بالمضاف إليه، فإذا حُذف عاد إلى تنكيره فنُوِّن لأجل ذلك، ألا ترى أنَّك لو

---

[١] اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/١٥٥، ت: إبراهيم سالم ، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م) .

[٢] شرح الكافية الشافية لابن مالك٣/١٤٢١ ، ت: عبد المنعم هريدي ، ط١: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة .

قلت:(مررتُ بكلِّ واحدٍ من اخوانك) تعرَّف الكل، وإذا حذفت المضـــاف إليه عاد إلى ما كان تنكّره فناسبه تنوين التنكير، فهو في الحقيقة تنوين تنكير.)[1]

الكرماني في نصه السابق ينكر نوعًا من أنواع التنوين التي أقرها النُّحاة، وهو تنوين العوض في نحو (حينئذٍ) وغيره مما هو عوض عن حذف المضـــاف إليه، معللًا أنَّه ليس بالضروري التعويض عن حذف المضاف إليه بالتنوين، وإلّا لوجب تنوين (قبل، وبعد) عوضًا عن المضاف إليه، ودلل على ذلك بأنَّ الاســـم يتعرف بالمضـــاف إليه فإذا حُذف عاد إلى تنكيره قبل الإضـــافة، فالتنوين في (حينئذٍ) ونحوه في حقيقته تنوين تنكير وليس عوضًا.

والحقُّ إجماع النُّحاة على أنَّ التنوين في (حينئذٍ) ونحوه تنوين عوض عن حذف المضـاف إليه، فقد صـرح ابن ببشـاذ بأنَّ التنوين في (إذٍ)، و(يومئذٍ) تنوين عوض عما أُضيف إليه الظرف ، لأنَّ (إذ) تُضاف إلى الجملة ، فلمَّا حُذفت عوَّض عنها التنوين اختصـارًا ، وذكر أنَّ كسـرة (إذٍ) ليسـت كسـرة إعراب ، وإنّما لالتقاء الساكنين ، فقال:

(يلي ذلك تنوين العوض في مثل: (يومئذٍ) ، و(ســـاعتئذٍ) [وحينئذٍ] ، وإنَّما سُمّي هذا التنوين عوضًا؛ لأنَّه عوضٌ من جملة كان الظرف مضافًا إليها ، الذي هو (إذ) ، لأنَّه قد تقدَّم إنَّ (إذ) تضـاف إلى الجملة فحُذفت تلك الجملة وعوض منها التنوين اختصارًا، فلذلك سُمِّي التنوين عوضًا، كقوله سبحانه:" **إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا. وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا. وَقَالَ الإِنسَـــانُ مَا لَهَا. يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**"[2] ، فالأصـل: (يوم إذ تزلزل الأرض [زلزالها] ، وتخرج

---

[1] التذكرة في النحو للشـــيخ محمد كريم خان الكرماني ص٥٨٤، ت: عبد المطلب العامري، رسالة دكتوراة – جامعة البصرة (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م) .

[2] سورة الزلزلة الآيات (١)، (٢)، (٣)، (٤).

[الأرض] أثقالها، ويقول الإنسان ما لها) ، حُذفت هذه الجمل الثلاث، وناب منابها التنوين فاجتمع ساكنان ، الذال من (إذ) والتنوين، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين. وهذا من الاختصار العجيب فاعرفه وقس عليه.)[١]

وبه صرح أيضًا ابن عصفور بقوله:(تنوين العوض: وهو الذي يلحق (إذْ) عوضًا من الجملة المحذوفة المضاف إليها (إذْ) قبل الحذف. قال الله تعالى: " **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون** "[٢]، أي: ويوم إذ غَلبتِ الرومُ ، وقال الله تعالى: "**وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُون** "[٣]، أي: حينَ إذ تبلغُ الروحُ الحُلقومَ، فحذف الجملة وعوّض منها التنوين، ولذلك لا يجتمعان ، فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام: ويومئذٍ غَلبتِ الرومُ يَفرحُ المؤمنون ، فتُثبت التنوين.)[٤]

أمَّا قول الكرماني بأنَّ التنوين في نحو: (مررتُ بكلٍّ قائمًا) للتنكير، فيبطله ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ(كل) معرفة بنية الإضافة، ولذلك يأتي الحال منها، كقولهم: مررت بكلٍّ قائمًا ، وأصل صاحب الحال التعريف، فقال:

---

[١] شرح المقدمة المحسّبة لابن بشاذ ١٨٨/١، ت: خالد عبد الكريم، ط١: المطبعة العصرية ، الكويت (١٩٧٧م)، يُنظر: شرح المفصل ١٥٥/٥، ت: إميل يعقوب ، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)١٥٦.

[٢] سورة الروم آية (٤).

[٣] سورة الواقعة آية (٨٤) .

[٤] شرح الجمل ١٠٩/١، ت: فواز الشعار ط١: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان (١٤١٩– ١٩٩٨).

(هذا باب ما ينتصـــب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصَـــفُ ولا تكون وصـــفًا، وذلك قولك: مررت بكلٍّ قائمًا، ومررتُ ببعضٍ قائمًا وببعضٍ جالسًا.)[1]

وهو ما صـرح به أيضًـا ابن يعيش ، معللًا تعريف (كلٌّ) وقوع الحال منها ، فلا تكون من النكرة إلَّا على ضعفٍ وضرورةٍ ، حيث قال:

(وأمّا "كُلٌّ" فمحذوفٌ منهما المضـــافُ إليه، وهو مرادٌ. يدل على ذلك أنّهما معرفتان، ولولا إرادةُ المضـــاف إليه فيهما؛ لكانا نكرتَيْن، نحو قولك: "غلامُ زيدٍ" إذا أردتَ المعرفةَ، و"غلامٌ" إذا أردت النكرةَ. والذي يدل على تعريفهما وقوعُ الحال منهما، نحو قولك: "مررت بكُلّ قائمًا، وببعض جالسًـــا"، والحالُ إنما تكون من المعرفة، ولا تكون الحالُ من النكرة إلا على ضُـعْفٍ وضـرورةٍ. وإنما يُحذف المضـــاف إليه إذا جرى ذكرُ قوم، فتقول: "مررت بكُلٍّ"، أي: بكلّهم، و"مررت ببعضٍ"، أي: ببعضـــهم، وتســـتغني بما جرى من الكلام، ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه.)[2]

وأمَّا تنظير الكرماني بعدم تنوين (قبل، وبعد) ، فمردود بما صـــرَّح به ابن يعيش ، فقد ذكر أنَّ حذف المضاف إليه منهما معروف من قبل المخاطب ، فذهب لفظه وبقى حكمه وهو التعريف ؛ وبُني الاسم فيهما لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف فإذا قُطع عن الإضافة فكأنَّه ذكر بعض الاسم فلا يستحق الإعراب ، فقام البناء فيهما مقام العوض عن المضـاف إليه المحذوف ؛ لأنَّه

---

[1] الكتاب ٢/ ١١٤، ت: عبد الســلام هارون ، ط: مطبعة الخانجي ، القاهرة(١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

[2] شرح المفصل ٢٠٣/٢.

لو عوض عنه التنوين كما في (حينئذٍ) وغيره لم يؤمن اللبس بالمعرب النكرة، فقال:

(وأمَّا (قَبْلُ) ، و(بَعْدُ) ونحوُهما من الظروف؛ فمحذوفٌ منها المضـــافُ إليه، فإذا قلت: (جئتُ قَبْلُ،

وبَعدُ)، فالمرادُ: قبل كذا، وبعدَ كذا، مما قد عَرَفَه المخاطب. قال الله تعالى: " **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**"[١]، والمراد- والله أعلمُ- من قبلِ الأشـــياء، ومن بَعْدِها، فحُذف ذلك وهو مرادٌ، فذهب لفظُه وبقي حُكْمُه، وهو التعريفُ، وبُني الاسـم؛ لأنَّ المضـاف إليه من تمام المضـاف، فإذا قُطع عنه فكأنه قد بقي بعضُ الاسـم، وبعضُـه لا يسـتحِق الإعرابَ، فقام البناءُ فيه مقامَ العوض، إذ لو عوّضـــوا النونَ كما في (يومئذٍ)، و(حينئذٍ) ونظائرِهما؛ لم يُؤمَن التباسُـــه بالمنكور المعرِب.)[٢]

رافع الفعل المضارع

يقول الكرماني:

(واعلم أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ رافع الفعل المضـــارع تجرده من العوامل، والبصريين إلى أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وعن الكسائي أنَّ رافعه حروف المضـــارعة، وكلها دراية لا تُتَّبع، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع وهو انَّ الفعل مخلوق بنفسـه، فهو معمول بنفسـه لا عامل له غير نفسـه فهو من حيثٍ فعلٌ، ومن حيثٍ فاعلٌ، ومن حيثٍ مفعولٌ. فروعي في إعرابه حيث الفاعلية؛ لأنَّه أول العُمد وأصـــل كل عمدة، فأعطي إعراب الفاعل دون إعراب المفعول. وأمَّا

---

[١] سورة الروم آية (٤) .

[٢] شرح المفصل ٢/٢٠٤.

الفعل الماضـي فلوحظ فيه حيث الفعلية؛ لمضـائه ونفوذه وكونه أولّ مقامات الفعل. وأمَّا المضـــارع فلمَّا كان أدونَ منه بدرجةٍ، رُوعي فيه حيث الفاعل فرُفِع، وإن شـئت أنْ تقول: أنَّ الفعل الماضـي أيضًـا محله الرفع إلَّا أنَّه بُني لذلك، فظهر هو بالبناء لقوة الفعلية فيه، وظهر المضـــارع بالإعراب لقوة الإسـمية فيه، ولم يُنون لأنَّه مع ذلك فعلٌ، فتبين أنَّ رفعه من حيث الفاعلية. فالرفع من خواص الفاعل وكل شـيء يحصـل فيه مسـحة من الفاعلية مرفوع، وملحق بالفاعل من تلك المسحة.)[1]

فالكرماني في نصـه السابق قد انفرد بقولٍ بعيد عما ذهب إليه النحاة في رافع الفعل المضارع، فقد ذهب إلى أنَّ رافعه هو مجاورته الفاعل أول العُمَد، فأخذ منه مســـحة وهي الأســـمية، ورُفع لكون الرفع من خواص الفاعل، وكل ما يحصل فيه مسحة من الفاعل فهو مستحق للرفع مثله، ولذلك أُعرب المضارع لقوة الإسمية فيه من حيث الفاعل، معللًا لذلك بأنَّ الفعل الماضـي لُوحظ فيه الفعلية وهي أولُّ مقامات الفعل ، والمضارع أقل منه درجة فروعي فيه الفاعل فألحق به في إعرابه، وهو الرفع .

وفيما يلي عرض لأقوال النحاة في رافع الفعل المضارع:

القول الأول : أنَّ الفعل المضـارع ارتفع بوقوعه موقع الاسـم، فإن كلمة يقوم في مثل: (زيد يقوم) تقع موقع قائم في مثل: (زيد قائم) ، وإليه ذهب سـيبويه وجمهور البصريين .

قال ســـيبويه تحت باب أســـماه: (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارِعة للأسماء: اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ أو موضع اسمٍ

---

[1] التذكرة في النحو ص٢٦.

بُني على مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنَّها مرتفِعة، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتْها الرفعَ، وهي سببُ دخول الرفع فيها. وعلته: أنَّ ما عمل في الأسماء لم يَعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنَّ ما يَعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمُها لا يَعمل في الأسماء. وكينونتُها في موضع الأسماء تَرفعها كما يرفع الاسم كُينونتُه مبتدأً. فأمَّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقولُ زيدٌ ذاك، وأمَّا ما كان في موضع المبنيّ على المبتدأ فقولك: زيدٌ يقول ذاك، وأمَّا ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبنيّ عليه فقولك: مررتُ برجلٍ يقول ذاك، وهذا يومٌ آتيك، وهذا زيدٌ يقولُ ذاك، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك، وحَسِبتُه يَنطلقُ. فهكذا هذا وما أشبهه. ومن ذلك أيضًا: هَلَّا يقولُ زيدٌ ذاك، فيقولُ في موضع ابتداء وهَلَّا لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنك قلت: يقولُ زيدٌ ذاك. إلَّا أنَّ من الحروف ما لا يَدخل إلَّا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأَة ، وتكونُ الأفعال أولى من الأسماء حتَّى لا يكونَ بعدها مذكورٌ يَليها إلَّا الأفعالَ.)[1]

فسيبويه يرى أنَّ الفعلَ مرفوعٌ لوقوعِه موقعَ الاسم ، وهو عامل غير لفظي فمنزلته منزلة الابتداء، فوقُوعِه موقع الِاسْم معنى لَيْسَ بِلَفْظ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك متجرد من العوامل اللفظية، فَمن حَيْثُ اسْتحق الْمُبْتَدَأ الرّفْع، أعطي الْفِعْل فِي هَذَا الْموضع الرّفْع ، وذكر أمثلةً على أنَّ المضارع مرفوعٌ في مواضعٍ لا يَحلّ محلها الاسم ، كدخول حرف التحضيض (هَلَّا) على الفعل المضارع ولم يُؤثر فيه مع أنَّه عاملٌ لفظيٌّ ، فالرفعُ في الفعل المضارع أصلٌ فيه قبل دخول العامل اللفظي عليه .

---

[1] الكتاب لسيبويه ٩/٣، ١٠.

وإليه ذهب الوراق[١] ، وابن جني[٢] ؛ وأبو البركات الأنباري[٣] ، يقولُ ابن جني:

(وَهَذَا الْفِعْل الْمُضَارع إِنَّمَا أعرب لمضارعته الْأَسْمَاء ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أبدًا ؛ لوُقُوعه موقع الِاسْم حَتَّى يدْخل عَلَيْهِ مَا ينصبُه أَو يجزُمه.)[٤]

وهو ما نسبه الوراق لجمهور البصريين ، معللًا لهم بوجهين أن قيامه مقام الاسم عامل غير لفظي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه وأنَّه بقيام الفعل مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع ، حيث قال: (وَإِنَّمَا اسْتحق الرّفْع لوُقُوعه موقع الِاسْم لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا: بِأَن وُقُوعه موقع الِاسْم معنى لَيْسَ بِلَفْظ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك متجرد من العوامل اللفظية، فَمن حَيْثُ اسْتحق الْمُبْتَدَأ الرّفْع، أعطي الْفِعْل فِي هَذَا الْموضع الرّفْع. وَالْوَجْه الثَّانِي: هُوَ أَن الْفِعْل لَهُ ثَلَاثَة أَحْوَال: أَحدهَا: أَنه يَقع موقع الِاسْم وَحده، كَقَوْلِك: زيد يقوم، وَهُوَ فِي مَوضِع (قَائِم). وَالثَّانِي: أَنه يَقع موقع الِاسْم مَعَ غَيره، كَقَوْلِك: أُرِيد أَن تذْهب، فَهُوَ بِمَنْزِلَة: أُرِيد ذهابك. وَالْحَالة الثَّالِثَة: أَلا يَقع موقع الِاسْم بِنَفسِهِ، ولامع غَيره، كَقَوْلِك: إِن تأتني آتِك، وَكَذَلِكَ: لم يقم زيد، لَا يَصح أَن يَقع الِاسْم موقع مَا ذَكَرْنَاهُ، وَيكون بِمَعْنَاهُ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْل قد حصل على

---

[١] يُنظر: علل النحو للوراق ١٨٧/١، ت:محمود جاسم الدرويش، ط١: مكتبة الرشد (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).

[٢] يُنظر: اللمع في العربية لابن جني١٢٤/١، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت.

[٣] يُنظر: أسرار العربية للأنباري ص٢٣٠، ط١: دار الأرقم (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، الإنصاف في مسائل الخلاف٤٤٨/٢، ط١: المكتبة العصرية(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

[٤] اللمع في العربية لابن جني١٢٤/١

الْأَشْـيَاء الثَّلَاثَة، وَكَانَ الِاسْـم هُوَ الأَصْـل فِي الْإِعْرَاب، كَانَ وُقُوع الْفِعْل فِي مَوْضِعه أقوى أَحْوَاله، فَوَجَبَ أَن يعْطى أقوى الحركات، وَهُوَ الرّفْع.)[١]

واعتُرِض هذا القول من عدة أوجه :

الأول: أنَّ وقوع الفعل المضـارع موقع الاسـم غير مطرد؛ لانتقاضـه بنحو: (هلَّا تفعل)، و(سـوف تفعل)، فإنَّ المضـارع فيهما مرفوعٌ، وليس في محل الاسم ؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس.[٢]

الثاني: أنَّه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يُنصب إذا كان الاسـمُ منصـوبًا، كقولك: (كان زيدٌ يقوم)؛ لأنَّه قد حلّ محلّ الاسـم إذا كان منصـوبًا وهو (قائمًا) ، ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسـم والاسـم يكون مرفوعًا ومنصـوبًا ومخفوضًـا؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض.

الثالث: أنه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسـم، لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: (كاد زيد يقوم) لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائمًا .[٣]

---

[١] علل النحو ١٨٧/١، ١٨٨، يُنظر: الإنصاف ٤٤٩/٢، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣٥٦/٢، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان(١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م).

[٢] يُنظر: شرح التصريح٣٥٧/٢.

[٣] ينظر: الإنصاف ٤٤٩/٢.

وأجيب عن هذه الاعتراضات بما يلي:

أمَّا الجواب عن الأول: بأنَّ الرفعَ اســـتقر قبل دخول حرفي التحضـــيض والتنفيس فلم يغيراه ، إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر.[١]

وعلى الثاني: إنما لم يكن منصــوبًا ومجرورًا إذا قام مقام اســم منصــوب أو مجرور؛ لأنَّ عوامل الأســماء لا تعمل في الأفعال؛ وهذا فعل؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملًا فيه.

وعلى الثالث: أنَّ الأصـــلَ أن يُقال: (كاد زيدٌ قائمًا)، إلَّا أنَّه لما كانت (كاد) موضوعة للتقريب من الحال، واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضــي، عدلوا عنه إلى(يفعل)؛ لأنَّه أدلُّ على مقتضــى (كاد)، ورفعوه مراعاةً للأصل.[٢]

القول الثاني: أنَّ رافعه هو التجرد من الناصـــب والجازم ، وهو مذهب الفراء والكوفيين.

قال الفراء: (رفعت تَعْبُدُونَ[٣] ؛ لأنَّ دخول (أن) يصـــلُح فيها، فلمَّا حُذف الناصب رُفِعت، كما قال اللَّه: " **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ** " [٤]، وكما قال:"

---

[١] يُنظر: شرح التصريح٢/٣٥٧.

[٢] ينظر: الإنصاف ٢/٤٤٩، ٤٥٠.

[٣] سورة البقرة آية (٨٣) قال تعالى: " **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ** " .

[٤] سورة الزمر آية(٦٤) .

وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِر "[١]، وفي قراءة عَبْد الله " وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ "[٢] فهذا وجهٌ من الرفع، فلمَّا لم تأت بالناصب رفعت .)[٤]

وعزاه أبو البركات الأنباري للكوفيين ، وذكر حجتهم بأنَّ الفعل المضارع تدخل عليه النواصب والجوازم ، فتغيره على النصب والجزم، وإذا تجرد الفعل عن هذه العوامل اللفظية ، فبسقوطها دخله الرفع ، حيث قال:

(أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّ هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: أن، ولن، وإذن، وكي، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب، نحو "أريد أن تقوم، ولن يقوم، وإذن أكرمك، وكي تفعل ذلك"، وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، نحو "لم يقم زيد، ولما يذهب عمرو، ولينطلق بكر، ولا يفعل بشر، وإن تفعل أفعل" وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو

---

[١] سورة المدثر آية (٦). (قراءة الحسن " **وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ** " جزمًا ، وقرأ الأعمش " **تَسْتَكْثِرَ** " بالنصب .)

يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٢٧٣/٢ ،ت: علي النجدي ، عبد الفتاح إسماعيل ، ط: لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

[٢] معاني القرآن للفراء ٥٣/١، ط٣: عالم الكتب ، بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م) ، يُنظر: علل النحو ١٨٩/١، شرح المكودي علة ألفية ابن مالك ص٢٧٧ ، ت: عبدالحميد هنداوي ، ط: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان(١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م) شرح التصريح٣٥٦/٢.

الجوازم يكون رفعًا، فعلمنا أنَّ بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع.)[١]

وذكر الوراق أنَّ ما ذهب إليه الفراء مع قربه من الصواب إلَّا أنَّه ظاهر الفساد، وذلك بجعل النصب والجزم قبل الرفع، والرفع أول حالات الإعراب، حيث قال:

(وَأما الْفراء فَقَوله أقرب إِلَى الصَّوَاب، وفساده مَعَ ذَلِك، وَهُوَ أَنه جعل النصب والجزم قبل الرّفْع، لِأَنَّهُ يرْتَفع بسلامته من النواصب والجوازم، وَأول أَحْوَال الْإِعْرَاب الرّفْع، وَقَوله يُوجب أَن يكون الرّفْع بعد النصب والجزم، فَلهَذَا فسد.)[٢]

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّ مذهب الفراء مردود بأنَّ التجرد من الناصب والجازم عدمي ، ولا يكون العدم سببًا لوجود غيره بقوله :

(واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببًا لوجوده غيره.)[٣]

وذكر أيضًا بأنَّ أُجيب على هذا الاعتراض بأنَّ التجرد وجودي وليس عدمي، لأنَّ الخلو من الناصب والجازم ليس معناه العدم ، فقال:

(وأجيب بأن التجرد "أمر" وجودي، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم.)[٤]

---

[١] الإنصاف ٤٤٨/٢.

[٢] علل النحو ١/ ١٨٩، يُنظر: الإنصاف ٤٤٩/٢.

[٣] شرح التصريح ٣٥٦/٢.

[٤] المرجع السابق.

القول الثالث:

أنَّ رافعه حروف المضـــارعة الزائدة في أوله وهي :(الهمزة والنون والتاء والياء) ونُسب للكسائي.[١]

ورد الوراق قول الكسائي ووصفه بالفساد ؛ معللًا بأنَّ زوائد الفعل المضارع لو كانت عاملة الرفع في الفعل لما جاز النصـب والجزم فيه بدخولها عليه ، فعوامل النصـــب لا تدخل على عوامل الرفع لأنَّه لو جاز دخول الناصـــب والجازم على عوامل الرفع لأدى إلى التناقض وهو كون الفعل مرفوعًا ومنصوبًا في آنٍ واحد ، وهذا مُحال فتبين فساد ما ذهب إليه ، حيث قال:

(فَأَما قَول الْكسَائي فَظَاهر الْفساد، لِأَن هَذِه الزَّوَائِد لَو كَانَت عاملة رفعا، لم يجز أَن يَقع الْفِعْل مَنْصُـــوبًا وَلَا مَجْزُومًا، وَهِي مَوْجُودَة فِيهِ، لِأَنَّ عوامل النصـب لَا يجوز أَن تدخل على عوامل الرّفْع، لِأَنَّهُ لَو دخل عَلَيْهِ لَكَانَ يجب أَن يبْقى حكمهَا، فَيُؤَدِّي ذَلِك إِلَى أَن يكون الشَّـيْء مَرْفُوعا مَنْصُـوبًا فِي حَال، وَهَذَا محَال، فَلَمَّا وجدنَا هَذَا الْفِعْل ينصب ويجزم، والحروف فِي أَوله مَوْجُودَة، علمنَا أَنَّهَا لَيست عِلّة فِي رَفعه.)[٢]

ورده الأنباري بأنَّ حروف المضـــارعة جزء من الفعل المضـــارع ، وهي من تمام معناه ، فلا يجوز كونها عاملة ؛ لأنَّ الشيء لا يعمل في نفسه ، حيث قال:

---

[١] يُنظر: علل النحو ١٨٨/١ ، الإنصاف٤٤٨/٢ ، شرح التصريح ٣٥٦/٢.

[٢] علل النحو ١٨٨/١.

(إنَّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصـــل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: "إنهَّا هي العاملة" لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال.) [1]

وبعد عرض ما ورد في المسـألة من أقوال حول رافع الفعل المضـارع ، أرى أنَّ أولى الأقوال بالقبول، ما ذهب إليه سـيبويه ، وهو وقوعه موقع الاسـم ، وأمَّا ما انفرد به الكرماني فأرى أنَّه بعيد عن الصـواب وفيه شـيء من حديث المناطقة ، لأنّه كيف يُعقل أن يكون رافع المضـــارع هو مجاورته الفاعل ، وأخذ مسحة منه وهو الرفع ، فأُلحق به في إعرابه بتلك المسحة التي يدَّعيها.

المنع من الصرف للعدل بالكناية

يقول الكرماني:

(ولا أعرف لـــ(العدل) الذي ذكروه معنى مطلقًا ، بل لا أريد أن أفهم ، فإنَّه تكلّفٌ محضٌ حتَّى إنَّهم قالوا: إنَّا لمَّا رأينا مثل(زفر) غير منصـرف ولم نجد سببًا تكلَّفنا وقدَّرنا له العدل ، ولا دليل لهم على أنَّ (ثُلاث) معدول عن (ثلاثة ثلاثة) وكل لفظ له معنى يمكن التعبير عن معناه بلفظ آخر من حروفه نحو (الضـارب) بمعنى من صـدر الضـرب عنه مثلًا ؛ فإذاً كل لفظ معدول عن لفظ آخر، والصواب ما ذكرناه ولا شك في صراحة (ثلاثة ثلاثة) وإبهام (ثُلُث) واختصـــاره بالنســبة إليهما فهو كناية عنهما، كما أنَّ (من جاء؟) كناية عن (أجاء زيدٌ أم عمرو أم بكر أم خالد) وهكذا إلى آخر الأســـماء ، و(ما أكلت؟) كناية عن (أكلت خبزًا أم لحمًا أم أرزًا) ، وكذلك (جاءوا رُباع) يعني

[1] الإنصاف ٢/٤٥٠.

(جاءوا أربعة أربعة) وهكذا إلى ما شـــاء الله فهي من باب الكنايات لا غير.)[١]

ذكر الكرماني في نصـــه الســـابق أنَّ ما أجمع عليه النحاة من المنع من الصـــرف للعدل تكلَّف محض، ولا معنى للعدل ، حتَّى إنَّه قد ادعى على النحاة وصـف أنفسـهم بالتكلف فيما كان من الأعلام على(فُعَل) مثل (زُفَر) غير منصـــرف ولذلك تكلفوا له (العدل) ، ثم ذكر أنَّه لا دليل على أنَّ الأعداد ونحوه كـــ (ثُلاث) معدول عن قولهم (ثلاثة ثلاثة) ، وإنَّما (ثُلاث) كناية عن (ثلاثة ثلاثة)، فالأولى تكرار العدد دون اختصـــاره ، وإذا أُريد الاختصار(ثُلاث) يُعبر عنه بالكناية ، وليس بالعدل كما ذكر النحاة .

وقد أجمع النحاة على منع الاسم من الصرف للعدل ، منهم المبرد فقد صرح بلفظ (العدل) في الممنوع من الصـرف ، فيما كان من الأسـماء معدولًا على وزن (فَعَال) ، وقد أفرد له باب فقال:

((هَذَا بَاب مَا كَانَ من الْأَسْـمَاء المعدولة على (فعَال)) : اعْلَم أَن الْأَسْـمَاء التي تكون على هَذَا الْوَزْن على خَمْسَة أضْرب: فَأَرْبَعَة مِنْهَا معدول، وَضرب على وجهه فَذَلِك الضَّـرْب هُوَ مَا كَانَ مذكرًا، أَو مؤنثًا غير مُشْـتَقّ، وَيجمع ذَلِك أَن تكون مِمَّا أَصـــله النكرَة فَأَمَّا الْمُذكر فنحو قَوْلك: ربَاب، وسَـــحَاب، وجَمَال ، وَأَمَّا الْمُؤَنَّث فنحو قَوْلك: عنَاق، وأتَان، وصـنَاع ، فَمَا كَانَ من هَذَا مذكرًا فمصروف إِذا سمّيت بِهِ رجلًا أَو غَيره من الْمُذكر ، وَمَا كَانَ مِنْهُ مؤنثًا فَغير مَصْـرُوف في الْمعرفَة، ومصـــروف في النكرَة لمذكر كَانَ أَو لمؤنث ، وَأَمَّا مَا كَانَ معدولًا فمجراه وَاحِد في الْعدْل وَإِن اخْتلفت أَنْوَاعه ، فَمن ذَلِك مَا

[١] التذكرة في النحو ص٢٦٧.

يَقع في معنى الْفِعْل ، نَحْو قَوْلك: حذَار يَا فَتى، ونظَار يَا فَتى، وَمَعْنَاهُ: احذر، وَانْظُر فَهَذَا نوعٌ.)[1]

ومنه أيضًا ما صرح به ابن عقيل من منع ما كان من الأعداد على (فُعال ومَفْعَل) من الصرف للوصفية والعدل ، حيث قال:

(مما يمنع صرف الاسم العدل والصفة ، وذلك في أسماء العدد المبنية على (فُعَال ، ومَفْعَل) كـ(ثُلاث ، ومَثْنَى) فـ(ثُلاث) معدولة عن (ثلاثة ثلاثة) ، و(مَثْنَى) معدولة عن (اثنين اثنين) ، فتقول: (جاء القوم ثُلاث) أي: ثلاثة ثلاثة ، ومَثْنَى أي: اثنين اثنين.)[2]

فما ذكره الكرماني من التعبير بالكناية عن العدل في المنع من الصرف غير مُسلَّم به وغير صحيح، فلم يصرح به أحد من النحاة ، وذلك لأنَّ معنى الكناية في اللغة يُنافي معنى العدل في أبواب النحو فالعدل معناه تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي له ، فالعدل إنما يكون في الألفاظ وليس المعاني ، بخلاف الكناية فهي التكلم بالشيء وإرادة غيره ، وقد ذُكر معنى الكناية في مختار الصحاح بأنَّ: ((الْكِنَايَةُ) أَنْ تَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ وَتُرِيدَ بِهِ غَيْرَهُ وَقَدْ (كَنَّيْتُ) بِكَذَا عَنْ كَذَا ، وَ (كَنَوْتُ) أَيْضًا (كِنَايَةً) فِيهِمَا. وَرَجُلٌ (كَانٍ) وَقَوْمٌ (كَانُونَ) . وَ (الْكُنْيَةُ) بِضَمِّ الْكَافِ وَكَسْرِهَا وَاحِدَةُ (الْكُنَى) . وَ (اكْتَنَى) فُلَانٌ بِكَذَا وَهُوَ (يُكْنَى) بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ.)[3]

---

[1] المقتضب للمبرد ٣٦٨/٣، ت: محمد عضيمة ، ط: عالم الكتب ، بيروت.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٦/٣، ت: محمد محي الدين ، ط٢٠: دار التراث – القاهرة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م).

[3] مختار الصحاح لزين الدين الرازي ص٢٧٤، ت: يوسف الشيخ ، ط٥: الكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م) .

إعراب الاسم بعد الوصف الواقع مبتدأ

يقول الكرماني:

(إنَّ الوصف مع تنكره ووصفيَّته ووجود اسم ذات بعده لا يصلح للابتدائة بتّة، ولا النفس تقصد منه الابتدائية ، بل تقصد إسناده إلى العلم بعده ، بل هو خبر مقدَّم والعلم فاعله سدّ مسد المبتدأ، وسدَّ الفاعل مسد المبتدأ أولى من سدِّه مسدّ الخبر ، فإنَّ المبتدأ هو فاعل الخبر حقيقة لا العكس، ولم نقُل إنَّه مبتدأ سدَّ مسدَّ الفاعل ؛ لعدم المطابقة في (قائمٌ الزيدان) .) [١]

يرى الكرماني أن الوصف الواقع مبتدأ في (قائم الزيدان) لا يصلح للابتدائية مطلقًا، وانَّ مقصود المتكلم هو إسناده إلى العلم بعده، ويُعرب الوصف خبرًا مقدمًا، والعلم الواقع بعده فاعل سد مسد المبتدأ ؛ معللًا بأنَّ الأولى في الفاعل أنَّ يسدّ مسدّ المبتدأ لا الخبر ، فالمبتدأ هو فاعل الخبر لا العكس ، ولم يصح القول بأنَّ المبتدأ سد مسد الفاعل في (قائم الزيدان) لعدم المطابقة في التثنية.

فالكرماني قد انفرد برأي بعيد عما ذهب إليه النحاة في الوصف الواقع مبتدأ، والمسألة خلافية مشهورة بين النحاة، فلم يُصرح أحدٌ بما نصَّ عليه الكرماني من إعراب الوصف خبر مقدم، والاسم العلم بعده فاعل سد مسد المبتدأ.

---

[١] التذكرة في النحو ص٣١٠، ٣١١.

وفيما يلي عرض لبعض أقوال النّحاة في المسألة:

القول الأول:

يشـــترط في الوصـــف الواقع مبتدأ ليكتفي بمرفوعه عن الخبر اعتماده على استفهام أو نفي، وعليه فلا يجوز في نحو: (قائم الزيدان) ـــ أن تكون (قائم) مبتدأ، و(الزيدان) فاعل؛ لأنَّ الوصف غير معتمد، ولا يجوز أن يكون (قائم) خبرًا مقدمًا، و(الزيدان) مبتدأ مؤخر، فلا يُخبر عن المثنى بالمفرد.

وبه قال الزمخشـــري [1]، وابن يعيش معللًا بأنَّ (أقائم الزيدان) أفاد معنى لم يتم إلا بالاعتماد، فالوصـــف(قائم) اســـم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، وقد تم الكلام وأفاد من جهة المعنى، فلمَّا أرادوا إقامة اللفظ وإصلاحه جعلوا (أقائم) مبتدأ ، و(الزيدان) مرفوع به سد مسد الخبر، حيث قال:(واعلمْ أن قولهم: "أقائمٌ الزيدان" إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ, لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و"قائمٌ" هنا اســـمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة.)[2]

وعزاه ابن عقيل للبصـــريين ، فقال: (ومثال الثاني: (أســـار ذان) فالهمزة للاستفهام ، و(سار) مبتدأ و(ذان) فاعل سد مسد الخبر ، ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصـف اعتمد على اسـتفهام أو نفي نحو أقائم الزيدان

---

[1] المفصـــل في صـــنعة الإعراب للزمخشـــري ٤٦/١، ت:علي بو ملحم ، ط١: مكتبة الهلال، بيروت(١٩٩٣م).

[2] شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/١، شرح الكافية ٨٦/٣، توضيح المقاصد ٤٧٣/١، شرح التصريح ١٩٢/١.

وما قائم الزيدان فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين.) [١]

القول الثاني:

عدم اشتراط اعتماد الوصف الواقع مبتدأ على شيء، فأجازوا نحو: (قائم الزيدان)، على أنَّ (قائم) مبتدأ، و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر .

ونسبه ابن يعيش لسيبويه، وابن السراج بقوله: (ولو قلت: "قائم الزيدان" من غيرِ استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابنُ السرَّاج، وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل، وإن كان فيه قُبْحٌ, لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، نحوِ: "زيدٌ ضاربٌ أبوه"، أو موصوفٍ، نحوِ: "مررتُ برجلٍ ضارب أبوه"، أو ذي حالٍ، نحوِ: "هذا زيدٌ ضاربًا أبوه"، أو على استفهام، أو نفي.)[٢]

وعزاه ابن عقيل[٣]، والشيخ خالد الازهري للأخفش والكوفيين ، فقال:(وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون "قائم" مبتدأ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، و"زيد" فاعل سد مسد الخبر.)[٤]

---

[١] شرح ابن عقيل ١/١٨٩.

[٢] شرح المفصل ١/٢٤٣.

[٣] يُنظر: شرح ابن عقيل ١/١٩٢، ١٩٣.

[٤] شرح التصريح ١/ ٣٩٤.

القول الثالث:

استواء إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم الواقع بعده فاعل سد مسد الخبر ، في نحو: (قائم الزيدان) و(أقائم الزيدان) اعتمد أو لم يعتمد ، فهما على حد سواء.

وعزاه ابن الحاجب لابن كيسان في أماليه ، حيث قال:

(نقل عن ابن كيســـان النحوي أنه يجوز في "إن" أنها إن وليها أي المفردين كان عملت فيه. فيقول على هذا: إنَّ زيدًا قائم، وإنَّ قائما زيد. فقال: يحتمل هذا مثل مذهب الأخفش في تجويزه إعمال اسم الفاعل غير معتمد. إذ يجوز: قائم زيد، على أن "قائم" مبتدأ، و"زيد" فاعل ســـد مســـد الخبر مثل: أقائم الزيدان؟ بالإجماع. فعلى هذا "زيد" في: إن قائما زيد، فاعل ســـد مســـد الخبر.)[1]

وبعد عرض ما ورد في المســـألة من أقوال: أرى أنَّ ما انفرد به الكرماني محض إدعاء الغرض منه مخالفة ما أقره النحاة، فتعليله لما ذهب إليه تعليل ضعيف لا يُعد حجة لإقراره .

رافع خبر (إنَّ) وأخواتها

يقول الكرماني:

(والقول الفصل في ذلك أنَّ هذه وضعت لمعانٍ خمسة كما سمعت يجمعها معنى واحد وهو إثبات المسند للمسند إليه ... مفاد هذه الأحرف ثبوت المسند للمسند إليه إمَّا على نحو التأكيد على ما قالوا ، أو التشبيه، أو الاستدراك ،

---

[1] أمالي ابن الحاجب ٨٠١/٢ ،، ت: فخر صـــالح قدارة، ط: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت(١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م)

أو تمنّيه ، أو ترجّيه ، فالعمدة في هذه الجمل هو المسند ، فقولك:(إنَّ زيدًا قائمٌ) تحقق قيام زيد ، و(كأنَّ زيدًا أسدٌ) أي تحقق أسديّة زيد ، و(زيدٌ غنيٌّ لكنَّه بخيلٌ) أي ليس الأمر كما توهمت وتحقق بخل زيد، و(ليت زيدًا عالمٌ) أي منيّتي عالميَّة زيد، و(لعلّ زيدًا يأتي) أي مرجوّي إتيان زيد ، وفي جميع هذه الصور يكون للمسند معنى الفاعلية ، والعمدية في الكلام ؛ فبذلك استحق الرفع ؛ وإنّما جيء بالمسند إليه بالتبع ليكون مظهرًا للمسند ومحلًا لوجوده وبروزه فهو فضلة ، ومفعول مخصص .) [١]

فالكرماني في نصه السابق يرى أنَّ المسند وهو الخبر مرفوع بعد (إنَّ) واخواتها ؛ لما فيه من معنى الفاعلية ، والعمدية في الكلام ، ولذلك استحق الرفع، وليس الرافع له الحروف نفسها ، فهذه الحروف وضعت لمعانٍ يجمعها معنى واحد وهو إثبات الخبر للمبتدأ ، فالمسند إليه (المبتدأ) جيء به لبروز الخبر وإظهاره ، فهو فضلة وليس عمدة كالخبر.

ومسألة رافع الخبر بعد (إنَّ) وأخواتها تعرض إليها النحاة إلى قولين :

القول الأول: أنَّ الحروف الناسخة تعمل في المبتدأ والخبر ، فترفع ما كان مبتدأ ، وتنصب ما كان خبرًا .

وإليه ذهب ابن جني[٢]، الزمخشري[٣] ، وابن الخباز معللًا نصب الاسم ورفع الخبر ، أنَّ ما نصبَّ الاسم ورفع الخبر ، إنَّما هو عامل يُشبه الفعل ،

---

[١] التذكرة في النحو ص٣٢٤.

[٢] يُنظر: اللمع في العربية ص٤٠ ، ت: سميح أبو مغلي ، ط: دار مجدلاوي ، عمان (١٩٨٨م) .

[٣] يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٥٢، ت: فخر قدارة، ط١: دار عمّار، عمان (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

فالفعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا ، فكذلك ما أشبهه حيث قال: (وإذا ثبت أنَّها مشبّهة بالفعل فاسمها مُشبّه بالمفعول ؛ لأنَّه نصبه عامل مشبَّه بالفعل، وخبرها مشبه بالفاعل ، لأنَّه رفعه عامل مشبه بالفعل، ويسمى المنصوب اسم إنَّ ، والمرفوع خبر إنَّ ، لأنَّهما معمولاها فأضيفا إليها للملابسة.)[1]

وزاد ابن يعيش معللًا شبه الحروف الناسخة بالأفعال اختصاصها بالدخول على الأسماء، كما أنَّ الأفعال تختص بالدخول على الأسماء، وكون بعضها على أكثر من حرفين كالأفعال، وبنائها على الفتح كالأفعال الماضية، وبها المضمر المنصوب المتعلق بها كتعلقه بالفعل، فلما أشبهت الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر، مقتضيه لهما وجرت مجرى الفعل المتعدي، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، حيث قال:(أعلم أنَّ هذه الحروف ، وهى (إنَّ) وأخواتها، وهى ستة: إنَّ وأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ وكأن ، من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرًا؛ وإنَّما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه: منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء ، الثاني: أنَّها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال ، الثالث: أنَّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع: أنَّها بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو: ضربك ، وضربه وضربني ، فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهى مقتضيه لهما جميعًا ؛ إلا ترى أنَّ (إنَّ) لتأكيد الجملة ، و(لكنَّ) للاستدراك ، فلابد من الخبر لإنَّه المستدرَك ولابد من المبتدأ ليُعلم خبر من قد استدرَك ، و(ليت) في قولك: ليت زيدًا قادمٌ تمنٍ

---

[1] توجيه اللمع لابن الخباز ص١٤٨، ت: د/ فايز دياب ، ط٢: دار السلام ، مصر (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

لقدوم زيد، و(لعلَّ) ترجٍ ، و(كأنَّ) تقتضى مشبهًا ومشبهًا به ، فلما اقتضتهما جميعًا جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر.) [١]

وعزاه ابن الخباز [٢] ، وابن عقيل لجمهور البصريين ، حيث قال:

(وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ) فهي عاملة في الجزأين ، وهذا مذهب البصريين.)[٣]

القول الثاني:

أنَّ الحروف الناسخة عملت في المبتدأ ونصبته اسمًا لها ، ولم تعمل الرفع في الخبر، فهو باقٍ على رفعه قبل دخول هذه الحروف.

وعزاه الزمخشري[٤]، وابن يعيش للكوفيين حيث قال:

(وذهب الكوفيون: إلى أنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع ، وإنَّما تعمل في الاسم النصب لا غير ، وإنَّما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ .)[٥]

وذكر ابن الخباز حجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه بأنَّ الرافع لقائم في نحو: (إنَّ زيدٍا قائمٌ) باقٍ كما كان قبل دخول هذه الحروف في نحو: (زيدٌ قائمٌ) حيث قال:

---

[١] شرح المفصل ١٠٢/١، ط: المنيرية ، ينظر: الكُناش في فني النحو والصرف ٩٠/٢.

[٢] يُنظر: توجيه اللمع ص١٤٨.

[٣] شرح ابن عقيل ٣٤٦/١.

[٤] يُنظر: المفصل ص٥٢.

[٥] شرح المفصل ١٠٢/١، يُنظر: شرح ابن عقيل ٣٤٨/١.

(وذهب الكوفيون: إلى أنَّه [مرفوع] باسم إنَّ ، وبنوه على مسألة ؛ وذلك أنَّهم قالوا: في قولنا: (زيدٌ قائمٌ) إنَّ قائمًا مرفوع بزيد, وزيدًا مرفوع بقائم. فإذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ، فرافع قائم باقٍ.)[١]

ورد ابن الخباز ما احتجوا به بأنَّ الرافع للخبر في نحو:(زيدٌ قائمٌ) قد زال بدخول الحروف العاملة، ولا يدخل عامل على عامل ، فقال:

(وإبطال هذا الاحتجاج بأنَّا نُلزمهم رفع (زيد) لوجود (قائم) ، ونمنع جواز دخول (إنَّ) ؛ لأنَّ عاملًا لا يدخل على عامل.)[٢]

وبعد عرض ما ورد في المسألة من أقوال نجد أنَّ ما صرح به الكرماني من أنَّ الرافع للخبر ما فيه من معنى الفاعلية والعمدية في الكلام لم يُصرح به أحد من النحاة كعامل لرافع الخبر ، غير أنَّنا نجد ابن عصفور قد ذكر علة كون المنصوب المبتدأ والمرفوع الخبر بعد هذه الحروف ، وهو أنَّه قد رُفع أحدهما وهو(الخبر) تشبيهًا بالعمدة ، ونُصب الثاني وهو (المبتدأ) تشبيهًا بالفضلة ، حيث قال: (فإن قيل: فلِمَ كان المنصوب الاسمَ والمرفوعُ الخبرَ، وهلا كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنّه لمّا وجب رفعُ أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصبُ أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبرَ، لأنَّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنِّيه أو ترجِّيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنَّها غير مقصودة، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات.) [٣]

---

[١] توجيه اللمع ص١٤٨ ، ١٤٩.

[٢] توجيه اللمع ص ١٤٩، يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١.

[٣] شرح جمل الزجاجي المسمى(الشرح الكبير) لابن عصفور ٤١٧/١ .

ولذا أرى أنَّ مقصود الكرماني فيما ذهب إليه ليس إلَّا مخالفة ما أقره سابقوه من النحاة ، وأنَّ ما ذهب إليه في رافع خبر هذه الحروف ليس إلَّا نقلًا لما نصَّ عليه ابن عصفور في علة النصب للاسم والرفع للخبر .

حكم وصف اسم (لا) النافية للجنس

يقول الكرماني:

(قيل إذا وصَفْتَ بمفرد متصل النكرة المبنيَّة جاز فتحه للتركيب ، ونصبه مراعاةً لمحل النكرة ، وجاز رفعه مراعاةً لمحلها مع (لا) ؛ لانَّهما في محل رفع بالابتداء، نحو: (لا رجلَ ظريفَ فيها) ، و(لا رجلَ ظريفًا ، ولا رجل ظريفٌ) ، وتعليلهم للرفع عندي سخيفٌ ، ولو قيل بأنَّه خبرُ مبتدأ محذوف لكان أولى ، أي(لا رجل وهو ظريفُ عندنا) ، فليس بصفة حينئذٍ بل هو جزء جملة حالية .)[1]

ذكر الكرماني في نصه السابق نقلاً عن النحاة حكم صفة اسم (لا) المفرد المتصل جاز فتحه على أنَّه رُكب معها قبل مجيء (لا) كتركيب (خمسة عشر)، ونصبه مراعاةً لمحل النكرة الموصوفة ؛ لأنها في محل نصب بـ(لا)، ورفعه مراعاة لمحلها مع (لا) ؛ لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيءٍ واحدٍ، ولكنَّه رد تعليل الرفع ووصفه بالسخافة ، وذهب إلى أنَّ الأولى تعليل الرفع في الصفة خبرٌ لمبتدأ محذوف ، والتقدير في نحو: (لا رجل ظريفُ فيها) : (لا رجل وهو ظريفُ فيها) ، وحينها لا تكون صفة، بل جزء من جملة حالية.

---

[1] التذكرة في النحو ص٤٦٥.

وما ذكره نقلًا عن النحاة في حكم صفة اسم (لا) صحيح ، وقد ذكر النحاة في حكم الصفة ثلاثة أوجه الفتح ، والنصب ، والرفع ، ومنه ما صرح به الزمخشري[١]، وابن يعيش[٢] ؛ وابن مالك[٣]؛ وابن الصائغ بقوله:(وإذا وُصِفَ اسم (لا) المبنيّ معها على الفتح بصفةٍ مفردة متّصلة؛ جاز فيها ثلاثة أوجهٍ: البناء على الفتح، كقولك: (لا رجلَ ظريفَ فيها) . والنّصب، نحو: (لا رجلَ ظريفًا فيها) . والرّفع، نحو: (لا رجل ظريفٌ فيها). فالبناء على أنّه رُكّب الموصوف مع الصّفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليها، والنّصب على اتباع الصّفة محلّ اسم (لا) ، والرّفع على اتباعها لمحلّ (لا) مع اسمها.)[٤]

ونقل ابن مالك عن ابن برهان رده لرفع الصفة بالحمل على محل (لا) مع اسمها، بأنَّ صفة (لا) لا يجوز فيها الرفع إلَّا إذ كان الموصوف مركبًا مع (لا) ، ورفع الصفة دليلٌ على إلغاء (لا) ، لأنَّ الاسم المنصوب بعد (لا) لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صفته ، حيث قال:

(وزعم ابن برهان أن صفة اسم "لا" لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبًا مع (لا)، وأن رفعها دليل على إلغاء (لا)، وحمله على ذلك أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل

---

[١] يُنظر: المفصل ص١٠٨.

[٢] يُنظر: شرح المفصل ١٠٦/٢.

[٣] يُنظر: شرح تسهيل الفوائد ٦٩/٢.

[٤] اللمحة في شرح الملحة٤٩٥/١، يُنظر: شرح ابن الناظم ص٦٨٦؛ أوضح المسالك٢٠/٢، شرح التصريح ٣٥٠/١، حاشية الصبَّان ١٨/٢.

له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء.)[١]

واعترض ابن مالك رد ابن برهان السابق ، ووصفه بالبطلان ؛ معللًا له بأنَّ إعمال (لا) مع استيفاء شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم بإلغائها حكمٌ بما لا نظير له، وأنَّ ما ذكره من أنَّ الاسم المنصوب بـ(لا) لا عمل للابتداء فيه مردودٌ أيضًا بأنَّ الابتداء قد يعمل في الموضع ، كما عمل موضع المجرور بـ(من) في مثل: (هل من رجل في الدار؟) ، حيث قال:

(وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنَّ إعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له. وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم، بل له عمل في موضعه، كما له بإجماع عمل في موضع المجرور بـ(مَنْ) في نحو: هل مِنْ رجل في الدار؟ فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه، ولا قوة إلا بالله.)[٢]

وبعد عرض ما ورد من نصوص للنُّحاة في حكم صفة اسم (لا) ، أرى أنَّ ما ذهب إليه الكرماني في توجيه الرفع للصفة غير صواب ؛ فالحمل في الرفع على موضع (لا) مع اسمها ، أولى من تقدير محذوف ، وادعاء ما لا نظير له .

---

[١] شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٦٩.

[٢] المرجع السابق ٢/٦٩.

عمل (ما) المشبهة بـ (ليس)

يقول الكرماني:

(واختلفوا في عملها : فعن البصرية أنَّ المرفوع اسمها ، والمنصوب خبرها ، ولا اشعر معنى الاسمية والخبرية لـ(ما) وكأنَّه محض تسمية ، وعن الكوفيين انَّها عملت في الأول فقط ونصب الثاني بنزع الخافض ، وهو أيضًا سخيفٌ إذ لا كلَّما نُزع الخافض وجب النصب ، ونحن علمنا ببركة سادتنا (سلام الله عليهم) أنَّ الرفع علَمَ العُمَد والفاعلية ، والنصب عَلَم الفُضَل والمفعولية ، ولا شك أنَّ (ما) فيه مسحة الفعل ، وأنَّها بمعنى (ليس) ، و(لا يكون) فترفع اسمًا على أنَّه فاعلٌ في المعنى ، وتنصب منصوبًا على الحالية .)[1]

ذكر الكرماني في نصه السابق الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في عمل (ما) المسبهة بـ(ليس) في كلٍّ من المبتدأ والخبر ، وأنَّ مذهب البصريين هو رفع المبتدأ ونصب الخبر بها ، ورده بأنَّه لا معنى للاسمية والخبرية في (ما) ، ومذهب الكوفيين أنَّها تعمل في المبتدأ فترفعه ، ولا تعمل في الخبر؛ لأنَّه منصوب على نزع الخافض ، ورده ووصفه بالسَّخافة فليس كلّ حرفٍ محذوف يُنصب ما بعده ، ولكنَّه يرى أنَّ الرفع علامة العمدة والفاعل ، والنصب علامة الفضلة والمفعول ، وليس هذا في(ما) وإنَّما عملت لما فيها من مسحة الفعل (ليس) ، و(لا يكون) فرفعت الاسم بعدها على الفاعلية لهذه المسحة ، ونصبت الآخر على الحالية.

---

[1] التذكرة في النحو ص ٤٦٧.

وفيما يلي عرض الخلاف في المسألة، وهي على النحو التالي:

القول الأول: أنَّ (ما) يُنتصب بها الخبر، وأنَّها تعمل عمل (ليس) في رفعها للاسم ونصبها للخبر، على لغة الحجازيين.

وهو ما نسبه المبرد للحجازيين ، وذكر حجتهم في إعمال (ما) عمل (ليس) أنَّها بمعناها ، وتقع في جميع مواقعها ، فكما تقول:(ليس زيدٌ منطلقًا) تقول: (ما زيدٌ منطلقًا) ، فإن قُدِّم الخبر رجعت (ما) إلى أصلها وهي حرف نفي ، فلا تعمل فهي غير متصرفة في نفسها ، ولا تتحمل ضميرًا ك(ليس)، فقال:

(وَأمَّا أهل الْحجاز فَإِنَّهُم لمَّا رأوها فِي معنى (لَيْسَ) فِي جَمِيع مواقعها تغني كل وَاحِدَة مِنْهُمَا عَن صاحبتها أجروها مجْراهَا فِي الْعَمَل مادام الْكَلَام على وَجهه ، فَقَالُوا: (مَا زيدٌ مُنْطَلقًا) كَمَا يَقُولُونَ: (لَيْسَ زيدٌ مُنْطَلقًا) ، فَإِن أدخلُوا عَلَيْهَا مَا يُوجِبهَا أَو قدمُوا خَبَرهَا رجعت إِلَى أَنَّهَا حرف، فَقَالُوا: (مَا منطلقٌ زيدٌ) ؛ لِأَنَّهَا ترجع إِلَى أَنَّ الْكَلَام ابْتِدَاء وَخبر فَصَارَ بِمَنْزِلَة ، قَوْلك: (قَائِمٌ زيدٌ) وَأَنت تُرِيدُ: (زيدٌ قَائِمٌ)لَا يكون التَّقْدِيم إِلَّا على ذَلِك ؛ لِأَنَّ (لَيْسَ) فعل وهَذِه لَيست بِفعل تَقول: (لستُ ولسنَا وَلَيْسوا ولسنْ) ، ولَا يكون شَيْء من هَذِه الْإِضْمَار فِي (مَا) ، وَلَكِن لمَّا أشبهت الْفِعْل جرت مجْرَاه مَا كَانَ على مجْرَاه وَفِي مَوْضِعه ، فَلَمَّا فَارَقت ذَلِك لم يجز النَّقْض فِيهَا وَالتَّصرُّف لِأَنَّهَا فِي نَفسهَا غير متصرفة ، وَلَا مُحْتَملَة ضميرًا.) [1]

[1] المقتضب ١٨٩/٤، ١٩٠، يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٢٦٨/١.

وعزاه أيضًا العكبري[١]، وابن يعيش[٢] ، والسيوطي[٣] للحجازيين، وذكر العكبري حجتهم من وجهين:

الأول: أنَّ (ما) شُبّهت بـ (ليس) لمشاركتها إيَّاها في أربعةِ أشياء وهي: النَّفيُ، ونفيُ ما في الحال، ودخولُها على المبتدأ والخبرِ، ودخول الباءِ في خبرها، والشَّبه من وَجهين يَكفي في إلحاقِ المُشَبَّهِ بالمُشَبَّهِ به، فكيفَ إذا زَادَ عَلَيْهما؟ ودليلُ ذلك إعرابُ الفِعْلِ لِشَبَهِهِ بالاسمِ، ومنعِ التَّنوين والجَرّ مما لا يَنْصَرِف. وباعتبارِ هذا الشَّبه رَفَعَتْ (ما) المُبتدأ وعملتْ فيه، وكلُّ ما اقتضى اسمين وعَمِلَ في أَحَدِهِما عَمِلَ في الآخَرِ.

والثاني: أنَّ خبرَ (ما) وجدناه منصوبًا، ولا بدَّ له من ناصبٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ النَّاصِبُ حذفَ حرفِ الجَرّ **لِوَجْهين: أحدُهما:** أن حرفَ الجَرِّ هُنا ليس بأصلٍ، بل هو زائدٌ دَخَلَ فَضْلَةً مؤكِّدَةً، وما هذا سَبِيلُهُ لا يُجْعَلُ مقدّماً في الرُّتبةِ حتى يُقال لما حُذِفَ انتَصَب، بل النَّصْبُ هُنا قبلَ الجَرّ.

والثاني: أن الحذفَ عَدمٌ، والعَدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ، ويدلُّ على ذلِكَ أنَّا وَجَدْنا حَرْفَ الجَرّ يُحْذَفُ في كثيرٍ من المَواضعِ، ولا ينتصبُ ما يُحذَفُ عنه كقولك: (بِحَسْبِكَ قول السّوءِ) ، فلو حَذَفْت لقُلْتَ:

(حَسْبُكَ) بالرَّفعِ، وله نَظائرُ كثيرةٌ. [٤]

---

[١] يُنظر: التبيين ص ٣٢٤.

[٢] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٨/١.

[٣] يُنظر: الهمع ٤٤٧/١.

[٤] يُنظر: التبيين ص ٣٢٤، ٣٢٥.

القول الثاني: نُسب للكوفيين، وهو أنَّ (ما) تعمل في الاسم بعدها الرفع، أمَّا الاســـم الآخر فلا تعمل فيها، وهو منصـــوب على حذف حرف الجر، وهو الباء فالأصل في: (ما زيدٌ قائمًا) (ما زيدٌ بقائم) ، فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ.

وهو ما نســـبه الانباري للكوفيين بقوله: (ذهب الكوفيون إلى أنَّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض.)[١]

وعزاه أيضًـــا ابن يعيش للكوفيين بقوله: (وذهب الكوفيون إلى أنَّ خبرَ (ما) في قولك: (ما زيدٌ قائمًا) ليس منتصبًا بـــ (ما)، وإنَّما هو منصوبٌ بإسقاط الخافض، وهو الباء كأنّ أصـله: (ما زيدٌ بقائم)، فلمّا سـقطت الباء انتصـب الاسمُ.)[٢]

وذكر الأنباري حجتهم فيما ذهبوا إليه ، بأنَّ قياس (ما) ألَّا تعمل ؛ لأنَّها غير مختصة كحرف الاستفهام والعطف، فليست كحروف الجر تختص بالأسماء فعملت فيها ، وكحروف الجزم تختص بالأفعال فعملت فيها ، وشـــبهها بـــ(ليس) من جهة المعنى ضعيف، لم يقو على العمل في الخبر فـــ(ليس) فعلٌ، و(ما) حرفٌ ، والحرف أضـعف في العمل من الفعل ، ولذا كان العمل في الخبر النصب على نزع الخافض ، فقال:

(أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأن، قالوا: إنَّما قلنا إنَّها لا تعمل في الخبر، وذلك لأنَّ القياسَ فيها أن لا تكون عاملةً ألبتة ؛ لأنَّ الحرفَ إنَّما يكونُ عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لمَّا اختصَّ بالأسماء عمل فيها، وحرفِ الجزمِ

---

[١] الإنصاف ١/١٣٤.

[٢] شرح المفصل ١/٢٦٨.

لمَّا اختصَّ بالأفعال عَمِلَ فيها، وإذا كان غيرَ مختصٍّ فوجبَ أن لا يعملَ كحرفِ الاستفهام والعطف؛ لأنه تارةً يدخل على الاسم، نحو: (ما زيدٌ قائمٌ) ، وتارة يدخل على الفعل، نحو: (ما يقومُ زيدٌ) ، فلمَّا كانت مشتركةً بين الاسمِ والفعلِ وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملةً غيرَ معملةٍ في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنَّما أعملها أهل الحجاز عندكم لأنَّهم شَبَّهُوها بـ(ليس) من جهة المعنى، وهو شَبَه ضعيف فلا تقْوىَ على العملِ في الخبر كما عملت (ليس) ؛ لأنَّ (ليس) فعل، و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبًا بـ(ما)، [بحذف حرف الخفض ؛ لأنَّ الأصلَ: (ما بقائم) على حذف حرف الخفض]، ووجبَ أن يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض؛ لأنَّ الأصلَ: (ما زيدٌ بقائم) ، فلمَّا حُذف حرفُ الخفضِ وجبَ أن يكون منصوبًا؛ لأنَّ الصفات منتصباتُ الأنفسِ، فلمَّا ذهبت أبقت خلفًا منها، ولهذا لم يجز النصبُ إذا قُدِّمَ الخبرُ، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ) أو دخل حرف الاستثناء نحو: (ما زيدٌ إلَّا قائم) ؛ لأنه لا يحسن دخول الباء معهما، فلا يُقال: (ما بقائمٍ زيدٌ، وما زيدٌ إلَّا بقائمٍ" فدلّ على ما قلناه.) [1]

وأجاب الأنباري عمَّا احتجَّ به الكوفيون من عدة أوجه:

الأول: الجواب عن قولهم: (إنَّ القياس يقتضي أن لا تعمل) ، قلنا: كان هذا هو القياس، إلَّا أنَّه وجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: " **مَا هَـٰذَا بَشَرًا** "[2] ، وقال تعالى: " **مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** "[3]

---

[1] الإنصاف ١/١٣٤.

[2] سورة يوسف آية (٣١).

[3] سورة المجادلة آية (٢).

والثاني: الجواب عن قولهم: (إنَّ أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف، فلم تقْوَ أن تعمل في الخبر)، قلنا: هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنَّا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف؛ فإنَّه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فُصِلَ بينها وبين معمولها بأن الخفيفة، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع.

والثالث: الجواب عن قولهم : (إنَّ الأصلَ (ما زيدٌ بقائم))، فلا نسلم ، وإنَّما الأصلُ عدمُها، وإنَّما أُدخلت لوجهين؛ أحدهما: أنَّها أُدْخِلَت توكيدًا للنفي، والثاني: لتكون في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر(إنَّ) ؛[لأنَّ (ما) تنفي ما تثبته (إنَّ) ، فجعلت الباء في خبرها نحو: (ما زيد بقائم) ؛ لتكون بإزاء اللام في خبر (إنَّ)] ، نحو: (إنَّ زيدًا لقائمٌ) .

والرابع: الجواب عن قولهم: (إنَّه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا؛ لأنَّ الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفًا منها) ، قلنا: هذا فاسد؛ لأنَّ الباء كانت في نفسها مكسورةً غير مفتوحةٍ ، وليس فيها إعرابٌ ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني، لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصبَ كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أنَّ كثيرًا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقوله تعالى:"**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** "[١] ، " **وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا** "[٢] ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيدًا، وكفى الله نصيرًا، بالرفع.[٣]

---

[١] سورة الرعد آية (٤٣) ، سورة الأسراء آية (٩٦).

[٢] سورة النساء آية (٤٥).

[٣] يُنظر: الإنصاف ١/١٣٥، ١٣٦.

وزاد العكبري في الرد على ما احتجَّ به الكوفيون من نصب الاسم على نزع الخافض بأنَّ هذا يقتضى تقديم رتبة الجار في الاسم على التعري منه ، وبأنَّ حرف الجر يكون له موضع غيره وهو موضع النصب مع المجرور، فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما في معناه إلى المجرور فنصبه ، فدل على أنَّ النصب هو الأصل في الاسم ، حيث قال:

(والجَوابُ من وَجْهَيْنِ: أحدُهما: أنَّ هذا يَقْتَضِي تَقْدِيْمَ رُتْبَةِ الجارِ، ولَيس كذلك بَل الرُّتبةُ الأُولى تَعَرّى الاسم من الحرف. والثَّاني: أنَّ حرفَ الجَرِّ إنَّما يكُون له مَوْضِعُ غيره، والنَّظر في ذلِكَ الغيرِ ولا غَيرهما إلاّ النَّصْبُ فدلَّ أن المَنصوبَ هو الأصلُ، وأن حرفَ الجَرِّ داخل عليه.)[1]

وبعد عرض ما ورد في المسألة من أقوال ، أرى أنَّ القول الأول أولى بالقبول لأنَّه الأفصح وبه نزل القرآن الكريم ، أمَّا ما ذهب إليه الكرماني من انتقاض ما ورد في المسألة من أقوال ووصف بعضها بالسخافة فهذا لا يليق بهم ، فاللغة أخذت عنهم فلا يصح وصفهم بهذا الوصف ، وأمَّا ادعاءه بأنَّ (ما) عملت عمل الفعل (ليس) بمسحة منه ، ورفعت ما بعدها على الفاعلية معنى، ونصبت الثاني على الحالية خلاف ما عملت (ليس) فهذا لا يقبله عقل ، غير القول بأنَّ الكرماني مقصده مخالفة النحاة ونفي ما ثبت من كلام العرب .

---

[1] التبيين ص٣٢٦ ، ينظر: شرح المفصل ٢٦٨/١.

المبحث الثاني: انفرادات الكرماني في (المنصوبات)

تعدي (أفعل) التفضيل إلى المفعول بنفسه

يقول الكرماني:

(وقد يتعدى إلى المفعول بما يتعدى به فعله أو يصل به ، نحو: (هو أعطى للدرهم من غيره) ، و" **هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم** " [١] ، و" **هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ** "[٢]، و(أنا أقر منك بزيد) ، وما قالوا أنَّه لا مفعول له ، وإن وُجد فهو بتقدير فعل بمعنى قوله: (أعلم من غيره أعلم بكم) بديهي البطلان؛ فإنَّه لا يجوز تقدير ما لا يُقصد في الكلام ، وليس التقدير بأمر طبيعي لا يحتاج إلى إرادة وكل أحد يعلم من نفسه أنَّه لا يريد بهذا القول هذا المعنى ، ف(أفعل) يعمل في المفعول ويصل إليه بحرف الجر ومن هذا الباب قول الشاعر:

---

[١] سورة النجم آية (٣٢) .

[٢] سورة النحل آية (١٢٥) ، سورة النجم آية (٣٠) ، سورة القلم آية (٧) .

أَكَرَّ وأَحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمُ *** وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا [1] .) [2]

---

[1] البيت من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ص٩٣، ت: يحي الجبوري ، ط١: مؤسسة الرسالة ، بيروت(١٤١٢هـ- ١٩٩١م) ؛ التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٨٧، ت: عبد الرحمن العثيمين، ط١: دار الغرب الإسلامي(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ؛ شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٥١٩/١ ،ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م) ؛ حاشية الصبان ١٨٥/٢،ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان (١٤١٧ هـ -١٩٩٧م) ؛ وبلا نسبة في المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٣٠٢، ت: علي بو ملحم، ط١: مكتبة الهلال ، بيروت (١٩٩٣م) ؛ شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤، ؛ أمالي ابن الحاجب٤٦١/١؛ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٦٩/٣، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١: هجر(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/٣، ت: يوسف حسن عمر، ط: جامعة قار يونس - ليبيا(١٣٩٥هـ- ١٩٧٥ م)؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي٢٩٤/١٠، ت: حسن هنداوي ، ط١: دار كنوز إشبيليا ؛ مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لابن هشام ص٨٠٤،ت: مازن المبارك ، محمد علي حمد ، ط٦: دار الفكر - دمشق(١٩٨٥م)؛ شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش ٢٦٩٨/٦، ت: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١: دار السلام ، القاهرة (١٤٢٨ هـ)؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٠٧/١، ٤٦٩/٢، ت: عبد الإله نبهان وآخرون ، ط: مجمع اللغة العربية ، دمشق(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٣١٣/٣، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان(١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

اللغة: قوانس: جمع قونس، وهو مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقائق، ولم أر مثل كرمهم، ولكن كنا أفضل منهم بضربنا الرؤوس بسيوفنا.

[2] التذكرة في النحو ص١٣٢.

فالكرماني في نصه السابق يرى أنَّ (أفعل) التفضيل كالأفعال يعمل بنفسه وينصب المفعول ، ويتعدى إليه بواسطة حروف الجر ، وذكر أنَّ ما ذهب إليه النُّحاة من أنَّه لا مفعول لأفعل التفضيل، وإنْ وُجد فإنَّما يكون على تقدير فعل محذوف ظاهر البطلان ؛ معللًا لذلك بأنَّ الحذف لا يكون إلا بإرادة المتكلم لغرضٍ في نفسه ، وعليه فأفعل التفضيل يعمل في المفعول ويصل إليه بحرف الجر .

وقد أجمع النُّحاة على أنَّ (أفعل) التفضيل لا يعمل عمل الفعل ، فلا ينصب المفعول بنفسه ، وإن نُصب المفعول بعده إنَّما يكون بإضمار (فعل) من لفظه .

وفيه يقول الزمخشري:

(ولا يعمل عمل الفعل. لم يُخْبِروا (مررت برجل أفضل منه أبوه) ، ولا (خير منه أبوه)، بل رفعوا (أفضلَ) ، و(خيراً) بالابتداء وقوله:

وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا

العامل فيه مضمر وهو (يضرب) المدلول عليه بـ(أضرب).) [1]

[1] المفصل في صنعة الإعراب ص٣٠٢، يُنظر: أمالي ابن الحاجب١/٤٦١، شرح الرضي على الكافية ٣/٤٦٤؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي١٠/٢٩٤؛ مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لابن هشام ص٨٠٤ ؛ شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لناظر الجيش ٦/٢٦٩٨؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٣٠٧، ٢/٤٦٩؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك٣/٣١٣.

وزاد العكبري أنَّ ما ورد من القرآن وظاهره النصب بـــــ(أفعل) إنّما يكون بتقدير فعل محذوف يفسره (أفعل) حيث قال:

(مَنْ نصب ما بعدها إمّا يكون فعل محذوف يفسره أَفعل كما قال تعالى: " **إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ** "[1] ، وقال تعالى: " **اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** " [2] ، فـــــ (حيثُ) ، و(مَنْ) لا يجوز أن يكونا مَجرورين بالإضافة ؛ لأنَّ أفعلَ تُضاف إلى ما هي بعض له وذلك محالٌ هنا.)[3]

وعلل ابن يعيش عدم إعمال (أفعل) التفضيل بُعده من شبَه اسم الفاعل بعدم تثنيته ، وجمعه ، وكذلك عدم تأنيثه ، فصار كالأسماء الجامدة التي لم تُؤخذ من الأفعال ، وإنَّما لتضمنه معنى الفعل والمصدر حيث قال:

(فأمّا "أَفْعَلُ" هذه وبابُها، فإنه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، فبعُد من شَبَه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تُؤْخذ من الأفعال، كقولك: "مررت برجلٍ قُطْنٌ جُبَّتُه، وبرجلٍ كَتانٌ ثوبُه". ألا ترى أن "القطن" لا يثنّى ولا يجمع، وكذلك "الكتان"، وجُعلا مبتدأً وخبرًا في موضع النعت، كقولك: "مررت برجلٍ أخوك أبوه".وإنّما لم يُثنَّ "أفعل"، ولم يجمع، ولم يؤنّث؛ لِما تقدّم من أنّه قد تضمّن معنى الفعل والمصدر، وكل واحد منهما لا تصحّ تثنيتُه، ولا جمعُه، ولا تأنيثُه؛ كذلك ما كان في معناهما، أو متضمّنًا معناهما. وقد أجاز قوم من العرب: "مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وخيرٍ منه عَمُّهُ". وذلك أنّه مأخوذ من الفعل، وإن بعُد شَبَهُه بأسماء الفاعلين.)[4]

---

[1] سورة النحل آية (١٢٥) ، سورة النجم آية (٣٠) ، سورة القلم آية (٧).

[2] سورة الأنعام آية (١٢٤) .

[3] التبيين ص٢٨٨.

[4] شرح المفصل ١٤١/٤، ١٤٢.

وذهب ابن مالك إلى انَّ (أفعل) التفضيل لا ينصب بنفسه ، وإنما ينصب بواسطة حروف الجر إن كان متعديًا ، حيث قال:

(ولا ينصب (أفعل) التفضيل مفعولًا به ، بل يُعدَّى إليه باللام إن كان متعديًا إلى واحد، كقولك: (زيدٌ أوعى للعلم وأبذل للمعروف) ، وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدّي إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني ، كقولك: (هو أكسى للفقراء الثياب) أي: يكسوهم الثياب.) [١]

والذي أراه منع إعمال (أفعل) التفضيل في المفعول بنفسه، وذلك لعدم تصرفه فهو كالأسماء الجامدة التي لا تتصرف في نفسها فلا تتصرف في غيرها، وإنْ عَمِل (أفعل) التفضيل إنَّما بواسطة حروف الجر في المتعدي ، فقد خالف الكرماني ما أجمع عليه النحاة ؛ لما علله السيوطي من أنَّ الأسماء التي تعمل عمل الفعل لها أفعال بمعناها ، أمَّا (أفعل) التفضيل فليس له فعل بمعناه حتى يعمل عمل فعله ، فقال:

(أنَّ الأسماء العاملة لها أفعال بمعناها، فلذلك عملت نظرًا إلى الفعل الذي بمعناها، و(أفعل) التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرًا إلى فعله.)[٢]

فما ذهب إليه الكرماني من الانفراد بعمل (أفعل) التفضيل النصب في المفعول بنفسه غير مقبول؛ لقوة ما علل به النحاة وأجمعوا عليه.

---

[١] شرح تسهيل الفوائد ٣/٦٨.

[٢] الأشباه والنظائر ٢/٤٦٩.

إطلاق مصطلح (المفعول عليه) على المفعول الثاني من أفعال التصيير

يقول الكرماني:

(فصل ومن ذلك (المفعول عليه) وهو الذي صنع الصانع مصنوعه عليه، أي صوَّره بصورته، وعدَّينا الصورة بـ(على) كما رُوي (إنَّ الله خلق آدم على صورته) [1]، وذلك أيضًا كثير في كلام العرب، وهو أيضًا مما غفلوا عنه وأهملوه مع أنَّه ظاهر بيِّن، أنَّه غير سائر أنواع المفاعيل.

وعلامته صحة دخول (على) عليه، وأغلب وقوعها بعد أفعال التصيير، نحو: (جعلت الطين خزفًا) فإنَّ المعنى (جعلت الطين على صورة الخزف)، و(صيرّت الماء جمدًا) أي: (غيرته على صورة الجمد)، ومنه قوله تعالى: " **ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا**"[2] ... وجميع ذوات المفعولين الذي يُجعَل الأول على صورة الثاني أو على صفة الثاني، فالثاني مفعول عليه، ولا يجوز ان يكون لفاعل واحد مفعولان لجنس واحد البتة إلَّا على سبيل العطف والترتب.) [3]

---

[1] لم أعثر على الحديث في كتب التخريج ، فيحتمل أنَّ يكون من الأحاديث الموضوعة ، ففيه يقول الذهبي في ترجمة حمدان بن الهيثم ، وقد أتى بشيء منكر عن أحمد بن حنبل: (ويدل على بطلان روايته ما رواه حمدان بن عَلي الوراق الذي هو أشهر من حمدان بن الهيثم، وأقدم. أنَّه سمع أَحمد بن حنبل، وسأله رجل عن حديث خلق آدم على صورته على صورة آدم، فقال أحمد: فأين الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله خلق آدم على صورة الرحمن. ثم قال أحمد: وأي صورة لآدم قبل أن يخلق.) (ميزان الاعتدال في نقض الرجال للذهبي١/٥٥٣، ت: محمد رضوان وآخرون، ط١: مؤسسة الرسالة، دمشق(١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م) .

[2] سورة المؤمنون آية (١٤) .

[3] التذكرة في النحو ص٣٤٧.

فالكرماني في نصه السابق قد استحدث نوعًا آخر من أنواع المفاعيل ، وأطلق عليه ما يُسمى بـ(المفعول عليه) ، وقد أطلق هذا المسمى على المفعول الثاني لأفعال التصيير ، وذكر من علامته صحة دخول حرف الجر (على) عليه ؛ وعلته عدم جواز أن يكون لفاعل واحد مفعولان من نوعٍ واحد إلا على سبيل الترتيب والعطف.

ولا يخفى على أحدٍ أنَّ (أفعال التصيير) مما تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ما أجمع عليه النُّحاة دون مخالف؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تحصل بالمفعول الثاني الذي كان في الأصل خبرًا عن مبتدأ، ولا تحصل الفائدة بالمبتدأ دون ذكر الخبر.

ومن ذلك ما ذكره الجوجري أنَّ ثمة فرقًا بين أفعال القلوب، وأفعال التصيير وكلاهما مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالأول قائم بالقلب، والثاني معناه التحويل والانتقال من حال إلى حال ، حيث قال:

(إنَّ الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر منه ما يسمى أفعال القلوب، ومنه ما يسمى أفعال التصيير. وإنَّما قيل للأول ذلك؛ لأنَّ معانيه قائمة بالقلب، وقيل للثاني أفعال التصيير؛ لأنَّها للتحويل من حالة إلى حالة كـ (صيرت الطينَ خَزَفًا)، فأردت انتقاله عن الطينية إلى الخزفية.)[1]

[1] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري ٢/٦٤٠، ت: نواف الحارثي ، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م).

وهو ما ذكره الشيخ خالد بقوله:

(النوع الثاني من أنواع هذا الباب الناصـــبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصـــيير) ؛ وإنَّما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى ، كـ(جعل ، وردَّ ، وترك ، واتَّخذ ، وتخذ، وصيَّر، وهبّ.)[1]

وأقول ما ذُكرته ســـابقًا إنَّ الكرماني لم يأت بجديدٍ على ما أقره ســـابقوه من النُّحاة ، إلَّا ما استحدثه مصطلحًا جديدًا مدَّعيًا أنَّه نوعٌ من أنواع المفاعيل قد أغفله وأهمله سابقوه ، وهو شائع كثير في كلام العرب.

[1] شرح التصريح ٣٦٦/١، يُنظر: أوضح المسالك ٤٥/٢ – ٤٨.

إطلاق مصطلح (المفعول المتعلق) على المفعول الأول من باب (كسا)

يقول الكرماني:

(مسألة: الأفعال على قسمين: .. ثانيهما: أن يحتاج معه إلى غيره، وهو إمَّا يتم بشيئين مفعول ومظهر وهو الفعل المتعدي، نحو: (ضرب زيدٌ ضربًا عمرًا)، وإمَّا يحتاج إلى مفعول ومظهر ومحمول عليه يحمل ذلك المظهر على الاقتران به، نحو: (كسوت زيدًا جُبةً)، فالمتكلم هو (الكاسي) وفعله (كسوت)، و(الجبة) هي المفعول به، ألا ترى أنَّها الكسوة وأنها المكسوّة، فأنت تكسوها على (زيد) فهو يكتسي بها، فـ(زيد) هو المفعول المتعلق أي من تعلق الجبة به، وهو غير المفعول به بل هو متعلق له. انظر تراه واضحًا وهو قسم آخر من أنواع المفاعيل أتي قد أهملوها.) [١]

ذكر الكرماني في نصه السابق أنَّ الفعل (كسا) في نحو:(كسوتُ زيدًا جُبةً) نصبت مفعولًا به وهو (جُبةً)، والمفعول المتعلق وهو(زيدًا)، وعلل بكون (زيدًا) مفعولًا متعلقًا تعلقه بـ(الجبة)، وعلى ذلك فهو قسم آخر من أنواع المفاعيل أهمله النحاة، يُسمى بـ (المفعول المتعلق) .

ولا يخفى على أحدٍ أنَّ الفعل (كسا) مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهو مما أجمع عليه النحاة دون مخالف، فنجد سيبويه يقول:

(وفي قولك كسوتُ زيداً الثوبَ، لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعلُ ولكنّه مفعولٌ كالأوّل. ألاَ ترى أنّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أوّلاً إذا قلت كسوتُ الثوبَ، وكمعناه إذا كان بمنزل الفاعلِ إذا قلتَ كُسِيَ الثوبُ.)[٢]

---

[١] التذكرة في النحو ص ٣٣٦.

[٢] الكتاب ١/٤٤.

فسيبويه في نصه السابق ذكر أنَّ معنى (الثوب) إذا كان مفعولًا في قولك: كَسَوْتُ الثوبَ، كمعناه أولًا إذا قلت: كُسِيَ الثوبُ ؛ لأنَّه في كلا الموضعين مفعول في المعنى، وكذلك إذا قلت: كسوت زيدًا الثوبَ، فمعناه ثانيًا كمعناه أولًا، لأنَّه في كلا الموضعين مفعول به.[1]

وهو ما صرح به الزمخشري ، فقال:

(فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به ، وإلى اثنين ، وإلى ثلاثة. فالأول: نحو قولك: ضربت زيداً، والثاني: كسوت زيداً جبة، وعلمت زيداً فاضلاً.)[2]

وذكر ابن يعيش في نحو:(كسوت زيدًا جبةً) أنَّ المفعول الأول (زيدًا) فاعلٌ في المعنى بالمفعول الثاني (جبةً) ، فـ(زيدٌ) هو اللابس للجبة ، حيث قال:

(وأمّا ما يتعدّي إلى مفعولَيْن، فهو على ضربين: أحدهما ما يتعدّي إلى مفعولَين، ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني. والآخر أن يتعدّي إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأولَ في المعنى.

فأما الضرب الأوّل، فهي أفعال مَؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثر فيه، نحوَ قولك: (أعطى زيد عبدَ الله درهما)، و(كسا محمّد جعفرًا جبة)، فهذه الأفعالُ قد أثرت اعطاءَ الدرهم في عبد الله، وكسوَةَ الجبة في جعفر. ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلًا بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: (أعطيت زيدًا

---

[1] يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه١/٧٨، ت:عوض القوزي ، ط١: (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .

[2] المفصل في صنعة الإعراب ص٣٤١ .

درهمًا) فـــــ(زيدٌ) فاعلٌ في المعنى لأنه آخذ الدرهم؟ ، وكذلك (كسـوتُ زيدًا جبة) فـ(زيدٌ) هو اللابس للجبة)[١]

وقد ذكر الرضـــي أنَّ المفعول الأول من نحو: (كســـوت زيدًا جُبةً) ، هو المفعول به الظاهر للفعل (كســا)؛ لأنَّ زيداً هو (المكســوّ) و(المكتسَــى) ، و(جبَّة) على هذا مفعول فعل هو مطاوع لـــــ(كســا) في المعنى دون الفعل الأصلي ، حيث قال:

(وباب كســـوت وأعطيت، متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك: كسـوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة: مكسـو ومعطى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبة مكتســـاة ومعطوة أي مأخوذة)[٢]

ولذا أرى أنَّ الكرماني لم يأت بجديد لينفرد به عما أقره النحاة ســوى تســمية المفعول الأول من باب (كســـا) بالمفعول المتعلق ، ولكنَّه خالفهم في جعل المفعول الثاني من نحو: (كســـوت زيدًا جُبةً) هو المفعول به ، فربَّما كان مقصده ما قصده الرضي من أنَّ (جبةً) مفعول به لفعل مطاوع للفعل (كسا).

---

[١] شرح المفصل ٤/ ٢٩٧، يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١.

إطلاق مصطلح (المفعول المخصِّص) على مفعولي باب(علمتُ)

يقول الكرماني:

((فصل في المفعول المخصِّص) هو أول مفعولي باب(علمتُ) وهو قسمٌ آخر من أنواع المفاعيل، وقد أهمله القوم وزعموه مفعولًا به، وفيه غلطان عظيمان: الأول: أنَّ الفعل الواحد لا يقبل مفعولين من نوعٍ واحدٍ إلَّا على سبيل الترتب والعطف. والثاني: أنَّ المفعول به هو الذي يتعلق الحدث به ويتصف بذلك الحدث ، نحو(عمرًا) في قولك: (ضربتُ عمرًا) فإنَّ ضربك يظهر عليه ويتعلق به، وهو يتصف به فيُقال: (عمرو مضروب) ، فقولك: (علمتُ زيدًا فاضلًا) المعلوم هو(فضل زيد) بالبداهة ، و(زيد) هو محل المعلوم ومعرضه ؛ ولأجل ذلك يكون المفعول الأول ما يصلُح أن يكون مبتدأً والثاني ما يصلُح أن يكون خبرًا ، فـ(زيد) ليس بمفعول به للعالِم ، بل (فضل زيد) هو المفعول به ، فالتقدير: (علمتُ فضلَ زيدٍ) ؛ وسميناه بـ(المفعول المخصص) لأنَّ إضافة (فضل) إلى (زيد) تفيده اختصاصًا ويتعين به عن فضل غيره ، وكما انَّه ليس (عمرو) في قولك: (ضربتُ غلامَ عمرو) مضروبًا ، كذلك ليس (زيدٌ) معلومًا ، فليس بمفعول به للعالِم .

ولمَّا كان المُضاف إليه يُؤتى به لتخصيص عموم المضاف، ولتعيين إبهامه وليس مقصودًا بالذات وهو فضلة في الكلام، و(زيد) هذا هو المضاف إليه للمفعول به؛ وقد قُدِّم تمهيدًا لذكر المعلوم الذي وصفه وعرضه، ولأنَّه هو صاحب الوصف والموصوف به ومقدم رتبةً عليه سمَّيناه بـ(المفعول

المخصِّص) للمفعول به، ونُصِبَ لأنَّه فضلة وقد أُزيل عنه الجارَّ، فالنصب أولى به وهو المفعول به بالعرض.)[١]

فالكرماني في نصه السابق قد ألغى ما يُسمى بمفعولي باب (علمتُ) ، وجعل المفعولين بمنزلة مفعول واحد سمَّاه بـ(المفعول المخصِّص) وهو نوع من أنواع المفاعيل أهمله النحويون ، وغلَّط ما صـــرح به النحاة من أنَّ أول مفعولي (علمت) هو المفعول به ؛ لعلتين أولهما: أنَّ الفعل الواحد لا يقبل مفعولين من نوعٍ واحد إلا على ســبيل الترتيب والعطف، وثانيهما: أنَّ المفعول به هو ما يتعلق بالفعل ويتصف به، وعليه فـــ(زيد) في قولك: (علمتُ زيدًا فاضلًا) ليس مفعول به للفعل وهو العلم، وإنَّما المقصـــود بالعلم هو (فضـــل زيد)، والتقدير فيه: (علمتُ فضـــلَ زيدٍ)، فإضـــافة (زيد) إلى (فضـــل) بعد الفعل تُسمى بـــ(المفعول المخصِّص)، وذكر أنَّ السبب في تسميته بالمخصِّص، أنَّ المضاف(فضل) وهو المفعول به العلم تخصص وتعين بالمضاف إليه (زيد) دون غيره ، وقُدِّم المضـــاف إليه (زيد) على المضـــاف لأنَّه هو المقصـــود بالوصف والموصوف بالفضل ، والموصوف رتبته التقديم، ونُصِبَ لتقديمه بإزالة السبب في الجر وهو الإضافة، وكونه فضلة.

ولا يخفى على أحدٍ أنَّ (علمت) ونحوه من أفعال الشـك واليقين مما ينصـب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو مما أجمع عليه النحاة دون مخالف، ولا يجوز الاقتصـــار على أحد المفعولين دون الآخر؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تحصـــل بالمفعول الثاني الذي كان في الأصـــل خبرًا عن مبتدأ، ولا تحصـــل الفائدة

[١] التذكرة في النحو ص٣٤٤.

بالمبتدأ دون ذكر الخبر، وإنَّما بمجموع المفعولين معًا دون الاقتصـــار على أحدهما، وفيه يقول ابن السراج:

(والقســـم الثاني: وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصـــر على أحدهما دون الآخر، هذا الصـــنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة ، وإنَّما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينًا أو شكًا، وذلك قولك: حسب عبد الله زيدًا بكرًا ، وظن عمروٌ خالدًا أخاك ، وخال عبد الله زيدًا أباك ، وعلمت زيدًا أخاك ....، وكذلك إذا قلت: (علمت زيدًا قائمًا)، فالمخاطَب إنَّما اســتفاد (قيام زيدٍ) لا (زيدًا)؛ لأنَّه يعرف (زيدًا) كما تعرفه أنت، والمخاطَبُ والمُخاطِبُ في المفعول الأول سـواء، وإنَّما الفائدة في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ، فلمَّا كانت هذه الأفعال إنَّما تدخل على المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبرَ بقيَ موضعُ الفائدةِ على حالهِ.)[1]

وهو ما صرح به ابن يعيش من أنَّ الفائدة إنّما تحصل بالمفعول الثاني الذي كان في الأصل خبرًا عن المبتدأ، حيث قال:

(والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت: (علمتُ زيدًا منطلقًا)، فإنَّما وقع علمُك بانطلاقه إذ كنت عالمًا به من قبلُ، فالمخاطَب والمخاطِب في المفعول الأول سـواءٌ، وإنَّما الفائدة في

[1] الأصـول في النحو ١٨١/١، ١٨٢، ت: عبد الحسين الفتلي ، ط: مؤسسـة الرسـالة ، لبنان– بيروت، يُنظر: الكتاب ٣٩/١، ٤٠ ، المقتضب ٩٥/٣.

المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر، الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.)[١]

وقد ذكر الرضي أنَّ أفعال القلوب في حقيقتها لا تنصب سوى مفعول واحد، وهو مضمون المفعول الثاني مضافًا إلى الأول، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر فنصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما، حيث قال:(أفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلَّا إلى مفعول واحد ، وهو مضمون الجزء الثاني مضافًا إلى الأول، فالمعلوم في: (علمتُ زيدًا قائمًا): قيام زيدٍ، لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر، مع أنَّهما في الأصل مبتدأ وخبر؛ لأنَّك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة.)[٢]

وتعقب الدماميني ما صرح به الرضي بأنَّه قد يقول قائل:(إذا كان هذا هو معناه الحقيقي فليجز النطق به كذلك، فيُقال: (علمتُ قيامَ زيدٍ) ، ولا يقدر شيء آخر.

وجوابه: أنَّه لمَّا كان المضاف إليه غير معتمد لذاته وإنَّما يُؤتى به لغيره، وكانت هذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما ما أريد بها من المعنى، شرطوا استقلال كل منهما بنفسه وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر.)[٣]

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣١٨.

[٢] شرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١، ١٤٨/٤، ١٤٩.

[٣] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد١٣٢/٤، ت: محمد المفدي ، ط١: (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م) .

وبعد عرض بعض أقوال النحاة في مفعولي (علمت) ونحوه من أفعال الشك واليقين ، تبين أنَّ الكرماني لم يأت بجديدٍ في تعلق الفعل بمضمون المفعولين دون أحدهما ، فما صرح به يكاد يكون نقلًا عن الرضي ، إلَّا أنَّه يرفض ما أقره النحاة من تعدي الفعل (علمت) إلى مفعولين إلى ما يُسمى (بالمفعول المخصِّص) ، مُدَّعيًا أنَّ هذا قسم من أقسام المفاعيل قد أهمله سابقوه.

نفي التنازع من باب الثلاثة

يقول الكرماني:

(وأمَّا قول الشاعر:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرْنَ لَهُ * أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ ونَاصِرُ** [١]

حيثُ رفع (الأخ) وأعمل الأول فضرورة الشعر، وليس من باب التنازع في شيء لاشتغال (تستكسه) و(فاشكرن له) بالكناية ظاهرًا ، وشرط التنازع – على ما قالوا– خلو العامل عن المعمول .)[٢]

الكرماني في نصه السابق ينفي التنازع في بيت الشعر السابق، ويرى أنَّ إعمال أول الأفعال الثلاثة (كساك) في الفاعل المرفوع (أخٌ) للضرورة

---

[١] البيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص١٦٦، ٣٠٩ ، ت: محمد حسن،ط٢: دار الهلال، بيروت– لبنان (١٤١٨هـ– ١٩٩٨م) ، وروايته:

كَسَاني ولمْ اسْتَكْسِهِ فَحَمَدْتُهُ * أَخٌ لَكَ يُعطيكَ الجزيلَ وناصرُ**

وهو من شواهد سمط اللآلىء في شرح أمالي القالي لأبي عبيد الاندلسي١٦٦/١، ت: عبد العزيز الميمني ، ط: دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص١٣٨، ت:عرفات مطرجي ، ط١: مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت (١٤١٨هـ– ١٩٩٨م) ، مجمع الأمثال للنيسابوري ٤٥٦/٢، ت: محمد محي الدين، ط: دار المعرفة ، بيروت– لبنان ، الدر الفريد بيت القصيد للمستعصمي ١٥٧/١٠، ت:كامل الجبوري ، ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان (١٤٣٦هـ– ٢٠١٥م) ، ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢١٤٦/٤، ت: رجب عثمان ،ط١: مكتبة الخانجي ، القاهرة (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)، التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي١١١/٧ ، ت: حسن هنداوي ، ط١: دار كنوز إشبيليا، تمهيد القواعد ١٨٠٧/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٥٥/١.

[٢] التذكرة في النحو ص٢٩٦.

الشـــعرية، وليس من باب التنازع في شـــيء؛ معللًا اشـــتغال الثاني والثالث بالضـمير الظاهر، وعلل لنفي التنازع في قول الشـاعر أنَّ من شـرط التنازع على ما صـــرح به النَّحْويون خلو العامل من المعمول، والمعمول في الفعلين الثاني والثالث مذكور وهو الضمير الظاهر، وعليه فلا تنازع .

وبتتبع ما ذكره النحاة في باب التنازع فيما إذا تنازع ثلاثة عوامل، وجدت أنَّ ما ادعاه الكرماني من الضرورة الشعرية في البيت السابق غير صحيح ، فلم يُصرح به أحد من النحاة ، والخلاف الواقع بين النحاة في تنازع الثلاثة أفعال معمولًا واحدًا إنَّما في أيهما أولى بالعمل .

فقد صـــرح ابن مالك فيما إذا تنازع ثلاثة معمولًا لزم العمل للثالث، فهو الأقرب إلى المعمول من الثاني والأول، وفي إعمال الثالث دلالة واضـــحة على ترجيح إعمال الثاني دون الأول ، وعليه فقد أجاز ابن مالك العمل للثاني والثالث، وعلل لترجيح إعمال الثاني دون الأول التخلص من كثرة الإضمار، وتوالي حروف الجر، والفصل بين العامل والمعمول والعطف على العامل قبل ذكر معموله ، حيث قال :

(ومما يدل على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيًا التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو فوق ذلك

بالاســتقراء، ولا يوجد إعمال غيره، ومن أجازه فمســتنده الرأي. ومنه: (اللهمّ صـــلّ على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمدا وآل محمد، وباركْ على محمد وعلى آل محمد كما صَـــلّيتَ ورحِمتَ وباركْتَ على إبراهيم) [1] . ولو

[1] الحديث في صحيح البخاري كتاب الدعوات، باب (الصلاة على النبي صلى الله عليه وســـلم) برقم(٦٣٥٧) ٧٧/٨، ت:محمد زهير، ط١: دار طوق النجاة (١٤٢٢هـ) ، ==

أعمل الأول لقيل: (كما صـــلّيت ورحمتهم وباركت عليهم وعلى آل إبراهيم)، ومثله قول الشاعر:

جِئ ثم حالِف وثِق بالقوم إنَّهم * لِمَنْ أجاروا ذوُو عزٍّ بلا هُونِ** [١]

وفي لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثًا دلالة بيّنة على رُجحان إعماله إذا كان ثانيا، ومما يدل على رُجحان إعمال الثاني أنَّه مخلِّص من ثلاثة أشياء منفّرة يستلزمها إعمال الأول أحدها: كثرة الإضمار كما رأيت في مسألة (صليت ورحمتهم وباركت عليهم). الثاني: توالي حروف الجر نحو: نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير. الثالث: الفصـــل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.)[٢]

وصـــرح أيضًـــا ابن مالك بأنَّ من أجاز إعمال الأول دون الثالث والثاني فمستنده إلى ما ذهب إليه مجرد الرأي، فلم يرد السماع بذلك، وذكر انَّ ما صرح به أشار إليه ابن خروف، فقال:

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) برقم(٨٣٧-٦٥-٤٠٥) ١٦/٢، ط: دار الجيل ، بيروت، وسنن الترمذي باب (ما جاء في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ٦١٠/١، ت: بشار عواد ،ط: دار الغرب الإسلامي ، بيروت(١٩٩٨م).

[١] البيت من البسيط مجهول القائل في شرح تسهيل الفوائد ١٦٨/٢، ١٧٦، التذييل والتكميل ٦٦/٧، ١١٠، تمهيد القواعد ١٨٠٦/٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١٧٦/٣، ت: عياد الثبيتي، ط١: معهد البحوث العلمية ، أم القري – مكة المكرمة (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) .

[٢] شرح تسهيل الفوائد ١٧٦/٢.

(ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي ، إذ لا سماع في ذلك . وقد أشار إلى ذلك أبوالحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه ، واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه .)[1]

وردَّ أبو حيان ما صرح به ابن مالك من استقراء كلام ابن خروف وعدم السماع بإعمال الأول بأنَّ استقراءه وابن خروف استقراء ناقص ، فقد سُمع عن العرب إعمال الأول وإلغاء الثاني والثالث ، فقال:(وما ذكره المصنف من أنَّه استقرأ الكلام فوجد على ما أشار إليه ابن خروف من أنَّه إذا كانت عوامل ثلاثة أُعمل آخرها، وأُلغي أولها وثانيها، وأنَّ مجيز إعمال غير الثالث مستنده الرأي لا السماع غير صحيح ، واستقراء ابن خروف والمصنف استقراء ناقص، وقد سُمع في لسان العرب إعمال الأول، وإلغاء الثاني والثالث من العمل، وشغله بما يناسب أن يشغله من الضمائر، قال أبو الأسود:

كَساكَ ولَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشكُرْنَ لَهُ * أَخٌ لَكَ يَعْطيكَ الْجَزِيلَ ونَاصِرٌ**

فهذه ثلاثة عوامل، أعمل فيها الأول الذي منع المصنف إعماله، ولذلك أضمر في كل من الثاني والثالث ما يحتاج إليه، فأضمر في (تستكسه) ضمير المفعول، وعدى (اشكرن) باللام إلى الضمير، ورفع (أخ) بـ(كساك)، وهو العامل الأول.)[2]

---

[1] المرجع السابق ١٧٦/٢، ١٧٧.

[2] التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك لأبي حيان الأندلسي ١١٠/٧، ١١١، يُنظر : ارتشاف الضرب ٢١٤٦/٤.

فما انفرد به الكرماني من أنَّ البيت السابق ضرورة شعرية ، وليس من باب التنازع غير صحيح ، فلم يُصرح به أحد من النَّحاة ، وعليه فانفراده لا يعول عليه.

إطلاق مصطلح (المفعول بها) على آلة المصدر النائب عن المفعول المطلق

يقول الكرماني:

((فصل في المفعول بها) وهو الذي أجرى الفاعل فعله به، أي جعله آلة إحداثه الحدث. ولم يلتفت القوم إلى ذلك ولم يعرفوه وهو شائع كثير، وشرطه: ان تكون الآلة معروفة بصدور ذلك الحدث منها، ويكون صالحًا لدخول (باء الاستعانة) عليه، نحو: (ضربته سوطًا أو عصًا)، فيسوغ أن تقول: (ضربته بالسوط أو بالعصى). فقد يضاف إليه العدد فيجري عليه حكمه، نحو: (ضربته خمسة أسواط)، ومن البين أنَّ السوط ليس بمفعول مطلق ولا نائبًا عنه كما زعموه، إذ ليس مفاد قولك: (ضربته سوطًا) مفاد (ضربته ضربًا)، كذلك (طعنته رمحًا)، و(رميته سهمًا)، و(ضربته سيفًا) إذ ليس مفاده الكلمات:(طعنته طعنًا)، و(رميته رميًا)، و(وضربته ضربًا)، فلا تغفل وانظر بعين الإنصاف.)[1]

فالكرماني في نصه السابق قد استحدث نوعًا من أنواع المفاعيل، وأطلق عليه ما يُسمى بـ(المفعول بها)، وقد أصطلح هذا المسمى على ما ينوب عن المفعول المطلق وهو(آلة المصدر)، ولكنَّه نفى أن يكون من المفعول

[1] التذكرة في النحو ص٣٤٦..

المطلق أو نائبًا عنه، مدَّعيًا أنَّ هذا النوع من المفاعيل قد أُغفل مع أنَّه شائعٌ كثيرٌ.

وبالرجوع إلى أقوال النحاة نجدهم قد أجمعوا على إعراب (سوطًا) في نحو: (ضربته سوطًا) نائب عن المفعول المطلق ولكنهم اختلفوا في تقدير الناصب لـ(سوطًا) إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ ذلك من قيام المضاف إليه مقام المضاف، فالأصل في قولك: (ضربته سوطًا) (ضربته ضربةَ سوطٍ)، حُذف المصدر وأقيم الاسم الذي كان مضافًا إليه مقامه، فأعرب إعرابه.

وإليه ذهب ابن جني، فقد جعل نيابة اسم الآلة عن المصدر في نحو: (ضربته سوطًا) على أنَّ التقدير فيه: (ضربته ضربة سوطٍ)، فلما حُذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه تصحيحًا للإعراب مع تقبُّلِ تفسير المعنى له؛ فمعنى: (ضربت زيداً سوطاً) (ضربت زيداً ضربةً بسوطٍ)، ولو ذهبتَ تقدر إعرابه وفق تفسير معناه للزمك أن تُقدِّرَ أنَّك حذفتَ الباء فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر وقد اسُتغنى عن ذلك بالقول إنَّه على حذف المضاف، أي: ضربةَ سوطٍ، حيث قال: (ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ألا تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيدًا سوطًا أنَّ معناه ضربت زيدًا ضربة بسوط، وهو –لا شك– كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنَّه على حذف

المضاف، أي: (ضربته ضربةَ سوطٍ) ، ثم حذفت (الضربة) على عبرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأول (ضربته سوطًا) على أنَّ تقدير إعرابه: (ضربةً بسوطٍ) ، كما أنَّ معناه كذلك للزمك أن تقدر أنَّك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: (أمرتك الخير) ، و(أستغفر الله ذنبًا) فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله ، بقولك: إنَّه على حذف المضاف، أي: (ضربةَ سوطٍ) ومعناه: ضربة بسوط ، فهذا –لعمري– معناه، فأمَّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف.)[١]

وهو قول ابن عصفور، حيث قال: ((وضربتُ ضربةَ سوطٍ) ، فحذف المضاف وهو(ضربة) وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه.)[٢]

القول الثاني: أنَّ آلة المصدر قامت مقام المصدر المحذوف ، والتقدير فيه: ضربته ضربةَ بسوطٍ، وحذف المصدر للاختصار .

وبه قال الزمخشري [٣]، والعكبري حيث ذهبا إلى أنَّ آلة المصدر قد قامت مقام المصدر، والتقدير فيه: (ضربته ضربةً بسوط)، فـ(السوط) وقع اسمًا للضربة؛ وحُذف المصدر للاختصار والتنبيه على أنَّ الفعل قد وقع بالآلة المخصوصة للضرب، فالسوط ليس منصوبًا على تقدير حذف حرف الجر لأنَّ حذفه غير قياسي فيه، ولدلالة (السوط) فيه على المرة الواحدة، وأنَّك قد تطلق اللفظة وتقول: (ضربته مائة سوط) وليس المراد مائة ضربة بسوط، فقال:

---

[١] الخصائص لابن جني ٢٨٥/١، ط٤: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

[٢] شرح الجمل الكبير ٣٠٥/١.

[٣] يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٥٥.

(وَتقوم الْآلَة مقَام الْمصدر ، كَقَوْلِك: (ضَربته سَوْطًا) فـــ (سَوط) هُنَا اسْم للضربة بِالسَّوْطِ ؛ وإِنَّما جَازَ ذَلِك لما بَين الْفِعْل والآلة من الملابسة وَحصل من هَذَا شَيْئَانِ الِاخْتِصَار ، والتنبيه على أَنَّ الْفِعْل كَانَ بالآلة الْمَخْصُوصَة ، وَلَوْلَا ذَلِك لَقلت: (ضَربته ضَرْبَة بِسَوْط) ، وَلَيْسَ السَّوْط هَهُنَا مَنْصُوبًا على تَقْدِير حذف حرف الجرّ لثَلَاثَة أوجه: أحدها: أَنَّ حذف الْحَرْف لَيْسَ بِقِيَاس ، وَالثَّانِي: أَن فِي قَوْلك (سَـــوْطًا) دلَالَة على المرّة الْوَاحِدَة أَلا ترى أَنَّك تَقول: ضَربته أسواطاً ، وَلَو كَانَت الْبَاء مُرَادة لم تدلّ على ذَلِك، وَالثَّالِث: أَنَّك تَقول: (ضَـربته مائَة سَـوط) وَلَا تُرِيدُ: مائَة ضَـرْبَة بِسَـوْط ،إِذْ لَو أردْت ذَلِك لَكَانَ الْمَعْنى أَنَّ جَمِيع الضـربات بِآلَة وَاحِدَة وَلَيْسَ الْمَعْنى عَلَيْهِ بل يَقُول ضَـربته مائَة سَوط وَإِن كَانَت كلُّ ضَرْبَة بِآلَة غير الْآلَة الْأُخْرَى.) [1]

القول الثالث: أنَّ (سـوطًا) نُصـب على المصـدر، وليس بمصـدر حقيقة، والأصـل فيه التعدي بالباء صـفة لمصـدر محذوف تقديره : ضـربته ضـربةً بالسـوط ، ثم حُذف الموصـوف وأقيمت الصـفة مقامه، وحذف الجار وتعدى الفعل فنصبه للدلالة على آلة المصدر .

وإليه ذهب ابن يعيش حيث قال:

(وأمّا "ضربتُه سَوْطًا" فهو منصوبٌ على المصدر، وليس مصدرًا في الحقيقة، وإنّما هو آلةٌ للضرب، فكأنّ التقدير: ضربتُه ضرْبَةً بالسوط، فموضعُ قولك:

[1] اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٣/١، ت: عبد الإله النبهان ، ط١: دار الفكر، دمشق (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م) .

"بالسوط" نصبُ صفةٍ لضرْبَةٍ، ثمّ حذفتَ الموصوفَ، وأقمتَ الصفة مُقامَه، ثمّ حُذف الجرّ، فتَعَدَّى الفعلُ فنَصَبَ، وأفاد العَدْوُ الدلالة على الآلة.) [١]

ولذا أرى أنَّ الكرماني انفرد مخالفًا النحاة في إعراب (سوطًا) من قولك: (ضربته سوطًا) بما يسميه (المفعول بها) ، ونفى ما أقروه من أنَّ آلة المصدر نابت عن المفعول المطلق ، وإنّما استحدث مصطلحًا جديدًا مدعيًا أنَّه نوعٌ من أنواع المفاعيل قد أغفله سابقوه .

ناصب المفعول له

يقول الكرماني:

(وأمَّا ناصب المفعول له ، فعند الجمهور: هو الفعل ، وقد ذكرنا أنَّ العامل الواحد لا يعمل عملين مختلفين ، وإنَّما الناصب للمفعول هو الفاعل لما فيه من مسحة الفعل والدلالة على الذات .)[٢]

فالكرماني في نصه السابق ذكر أنَّ الناصب للمفعول له، هو الفاعل فدلالته على الذات، ومجاورته للفعل أكسبه مسحة من الفعل ونصب المفعول له .

وفي ناصب المفعول له ثلاثة أقوال على النحو التالي:

القول الأول: أنَّ الناصب للمفعول له ما تقدمه من فعل أو شبهه على تقدير لام العلة؛ وذلك لأنَّ المفعول له علة لوقوع الفعل، فهو يقع في جوابِ "لِمَ فعلتَ"، كما يقع الحال في جوابِ "كَيْفَ فعلتَ"، وإنّما كان الأصل فيه اللام؛

---

[١] شرح المفصل ٢٧٧/١، يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠٠/١، شرح التصريح ٤٩٦/١.

[٢] التذكرة في النحو ص ٣٥٨.

لأنّ اللام معناها العلّةُ، والغَرَضُ، نحوُ: "جئتُك لتُكْرِمَني" فالغَرَضُ من المَجِيءِ هو الإكرامُ، والمفعولُ له عِلّةُ الفعل، والغرضُ به.

وإليه ذهب سيبويه حيث قال تحت بابٍ أسماه: (باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر) فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً. وذلك قولك: فعلت ذاك حذارَ الشرّ، وفعلت ذاك مخافةَ فلانٍ ، وادخارَ فلانٍ... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا " وكذا ". فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا " وكذا " فقال: لكذا "وكذا"، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله.)[1]

وهو قول ابن السراج[2]، وعليه الفارسي ، فقد صرح بأنّ الناصب للمفعول له ما تقدمه من فعل على تقدير لام العلة ، فهو يقع في جواب (لِمَ) ، كما يقع الحال في جواب(كيف) ، حيث قال:

(الاسمُ المُنتَصِبُ في هذا الباب يَنتصِبُ بالفعلِ الذي قبلَهُ ، وإنَّما تذكُرُه ليُعرف الغرضَ الذي من أجلِهِ فعلتَ ذلك الفعلَ ، فهو جوابُ لِمَ ، كما كان الحالُ جوابَ كيفَ ، وذلك قولك: ضربتُه تقويمًا لهُ ، وجئتُكَ إكرامًا لكَ ،

---

[1] الكتاب ١/ ٣٦٧- ٣٩٦، يُنظر: المقدمة الجزولية ص٢٦١، ت:شعبان عبد الوهاب، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، شرح تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٧، ١٩٨، همع الهوامع للسيوطي ١٣٣/٢، ت:عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية ، مصر.

[2] يُنظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢٠٦/١، ٢٠٧.

وأكرمتُهُ حذَرَ شـــرّهِ ، فالمعنى ضـــربتُهُ للتّقويمِ ، وجئتُ للإكرامِ ، وأكرمتُ للحذرِ، فلما حذف الحرفُ وصل الفعل إلى المصدر فنصبه .)[١]

وإليه ذهب ابن جني[٢]، والعكبري[٣] ؛ وابن يعيش[٤] ، وصـــححه أبو حيان معللًا له بوجهين : أحدهما: أنَّه إذا أضـــمر المصـــدر الواقع مفعولًا لأجله ، وصـــل الفعل إلى ضـــميره باللام ، والغالب في المضـــمرات رد الأشـــياء إلى أصـــولها ، فالأولى أن يصـــل إلى الظاهر باللام ، وثانيهما: وقوعه جواب (لِمَ)، وينبغي أن يُجاب عنها باللام ، فأسقط اللام ونصبه ، فقال:

(وينصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر هذا مذهب س وأبي علي الفارسـي، وهو الصـحيح بدليلين: أحدهما: أنَّك إذا أضـمرت المصـدر المنصـوب على أنَّه مفعول من أجله وصـل الفعل إلى ضميره باللام، نحو: (ابتغائي ثواب الله هو الذي تصدقت له)، فدل الوصول للضمير باللام على أنَّ الأصل أنْ يصل إلى الظاهر باللام؛ لأنَّ المضمرات كثيراً [ما] ترد الأشياء إلى أصولها. والدليل الثاني: ما ذكره س وأبو علي من أنَّه في جواب لِمَ، والجواب أبداً على حســـب الســـؤال في مختار كلامهم، فينبغي في جواب من قال: لِمَ ضـربت زيداً؟ أن يجاب بضـربته للتأديب، إلَّا أنَّه أسقط اللام ونصبه لشبهه بالمصدر ؛ ألا ترى أنَّه دخل معنى ضربت زيداً تأديباً: أدبت زيداً بضـربي له تأديباً، فانتصـب لذلك؛ إذ الفعل قد تعدى تعدية

---

[١] الإيضـــاح العضـــدي ص١٧٠ ، ت: كاظم المرجان ، ط٢: عالم الكتب ،بيروت– لبنان(١٤١٦هـ– ١٩٩٦م).

[٢] يُنظر: اللمع في العربية ص ٥٨، ٥٩.

[٣] يُنظر: اللباب ٢٧٧/١.

[٤] يُنظر: شرح المفصل ٤٤٩/١، ٤٥٠.

الفعل الذي في معناه، ولذلك إذا انخرم شرط تعدى الفعل إليه بحرف السبب.)[1]

القول الثاني: أنَّ المصدر الواقع مفعولًا له منصوب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في قولك: (جئت إكراماً لك) : (أكرمتك إكرامًا) ، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ .

ونسبه الرضي للزجاج ، وذكر أنَّ مذهبه في المصدر فيما يُسميه النحاة مفعولًا له ، هو من نوع المفعول المطلق المبين للنوع ، معللًا له بأنَّ مضمون الفعل العامل في المفعول له هو التفصيل والتوضيح ، فقولك: (ضربته تأديبًا) معناه: (أدبته بالضرب) ، فالتأديب مجمل ، والضرب تفصيلًا له ، فكأنَّك قلت: (أدبته بالضرب تأديبًا) ، حيث قال:

(قوله: " خلافا للزجاج "، مذهبه أنَّ ما يسميه النحاة مفعولًا له، هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له، تفصيلًا وبيانًا له، كما في: ضربته تأديبًا، فإنَّ معناه: أدبته بالضرب، والتأديب مجمل، والضرب بيان له، فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديبًا، ويصح أن يُقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضربًا، في كون مضمون العامل هو المعمول.)[2]

ورد أبو حيان مذهب الزجاج ، ووصفه بالفساد فيما نقل ابن مالك عنه معللًا بأنَّه لو كان انتصابه انتصاب المصدر لما جاز دخول لام الجر عليه كما لم

---

[1] التذييل والتكميل ٢٣٥/٧، ٢٣٦.

[2] شرح الرضي ٥٠٨/١، يُنظر: شرح التصريح ٥١٤/١، الهمع١٣٣/٢.

تدخل على المصـــدر ، ولأنَّ المصـــدر يصـــح إضـــافتها إلى (كل) بخلاف الضرب والتأديب لم يصح فيه الإضافة ، فقال:

(ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا تدخل على الأنواع، نحو: سار الجمزى، وعدا البشكى، ولأنَّ نوع المصدر يصح أن يضاف إليه (كل)، ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كل جمزى ســـير، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربت تأديباً لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج.)[١]

القول الثالث: أنَّ الناصـب للمفعول له ، هو انتصـابه انتصـاب المصـادر ، وناصبه الفعل المقدم عليه ؛ لملاقاته له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق، فهو من قبيل المصـدر المعنوي فإذا قلت: (ضـربت زيدًا تأديبًا له) ، فكأنَّك قلت : أدبت زيدًا بضربي له تأديبًا .

ونسبه أبو حيان للكوفيين ، حيث قال :

(وذهب الكوفيون إلى أنَّه ينتصـب انتصـاب المصـادر، وليس على إسـقاط الحرف، ولذلك لم يترجموا له اسـتغناء بباب المصـدر عنه، وكأنَّه عندهم من قبيل المصـــدر المعنوي، فإذا قلت: ضـــربت زيداً تقويماً له ، فكأنَّك قلت: قومت زيدًا بضـــربي له تقويمًا، وإذا قلت: جئتك إكرامًا لك ، فكأنَّك قلت: أكرمك بمجيئي لك إكرامًا، وكذلك يتقدر عندهم كل ما جاء من هذا النوع.)[٢]

---

[١] التذييل والتكميل ٢٣٦/٧ ، ٢٣٧، يُنظر: الهمع ١٣٣/٢.

[٢] التذييل والتكميل ٢٣٦/٧، يُنظر: شرح التصريح ٥١٤/١.

وعلل أبو حيان للكوفيين ما ذهبوا إليه ، بأنَّهم لمَّا وجدوا العامل إذا وصـــل إلى معموله بحرف الجر لم يجز حذفه إلَّا في مواضـــع لم يكن منها المفعول له كـ(أنْ) وصلتها لطول الصلة ، فلم يكن سببًا لإسقاط الجار ، حيث قال:

(وكأنَّ الذي حملهم على ذلك أنَّهم رأوا العامل إذا وصـــل إلى معمول بحرف الجر لم يجز حذف الحرف ، ووصـــول الفعل بنفســـه باطراد إلَّا مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصـــلة؛ أو في ظرف الزمان والمكان، فلما رأوا المفعول له يصـــل إليه الفعل بنفســـه باطراد، ولم يفهموا ســـببًا لذلك– حملوه على ما ذكرناه، ولم يحملوه على أنَّه منصوب بعد إسقاط حرف العلة.)[1]

وبعد عرض أقوال النحاة حول ناصـــب المفعول له ، لم نجد أحدًا من النحاة قد صرح بما صرح به الكرماني وهو أنَّ الفاعل قد نصب المفعول له بمسحة من الفعل المقدم ، وأرى أنَّ انفراد الكرماني بهذا الرأي غير مُســـلم به ، فمنذ وضع القواعد النحوية مرورًا بكتب التراث لم نسمع أو نقرأ ما يُسمى أنَّ عاملًا قد عمل في معمول بمسحة من غيره .

حكم المستثنى بـ(إلَّا) في الكلام التام الموجب

يقول الكرماني:

(والحقُّ أنَّ (إلَّا) إذا كان ما بعدها منصـوبًا بمعنى (لكنَّ) ، فمعنى(جاء القوم إلَّا زيدًا) : (جاء القوم لكنَّ زيدًا لم يجيء) ، ويشهد بذلك وقوع الخبر لـــ(إلَّا) في قوله " **إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَـــفْنَا عَنْهُمْ** " [2]؛ وإنَّما ذلك لدفع توهّم الســـامع وجود (زيد) في القوم ، فتســـتدركه بقولك: (إلَّا زيدًا) ، ولا اســـتلزم

---

[1] التذييل والتكميل ٢٣٦/٧.

[2] سورة يونس آية (٩٨).

النصـــب في الكلام التام الموجب ، وإنَّما أوجبوه على زعمهم إنَّ الاســـتثناء بمعنى (اسـتثنى) ، وأمَّا على اختيارنا أنها قد تأتي بمعنى (لكنْ) المخففة فلا يجب.) [١]

يرى الكرماني أنَّ المستثنى في الاستثناء الموجب من قولك : (جاء القوم إلَّا زيدًا) ليس واجبًا النصب فيه على الاستثناء ، معللًا بأنَّ وجوب النصب كما زعم النحاة لكون إلَّا بمعنى (استثنى)، أمَّا على مذهبه فـــ(إلَّا) بمعنى (لكنَّ) التي للاستدراك ، ودليل ذلك ظهور خبرها في الآية القرآنية ، وقد تأتي (لكن) مخففة من الثقيلة فلا يجب النصب فيما بعد (إلّا) .

والمســـتثنى بعد (إلَّا) إذا كان في كلام تام موجب ، فقد اختلف فيه النحاة إلى قولين:

القول الأول: وجوب نصـب المسـتثنى بعد (إلَّا) في الكلام الموجب ، ووجه النصـب لما بعدها أنَّه صـار منفيًا عنه ما أُثبت لما قبل (إلّا)، وأنفصـل عن حكمه، فوجب فيه النصب.

وإليه ذهب الزجاجي حيث قال:

(وقد تكون اللام ثانية في حروف المعاني مشـــددة في قولهم (إلَّا) في الاستثناء ، كقولك: (جاء القوم إلَّا زيدًا) ، و(مررت بأصحابك إلَّا بكرًا). قال الله تعالى: " **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ** "[٢]؛ و" **مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ** "[٣]؛ وقرأ عبد الله بن عامر **(مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلًا مِّنْهُمْ)** ؛ بالنصب وذلك أنَّ (إلّا) إذا

---

[١] التذكرة في النحو ص٣٦٨.

[٢] سورة البقرة آية (٢٤٩).

[٣] سورة النساء آية(٦٦).

كان ما قبلها من الكلام موجبًا كان ما بعدها منصـوبًا منفيًا عنه ما أُثبت لما قبلها .)[1]

وهو ما صرح به الفارسي ، حيث قال:

(ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلامٍ موجبًا وغيرِ موجبٍ . فالاستثناء من الكلامِ الموجبِ نصـــبٌ، مثال ذلك: (جاء القومُ إلَّا زيدًا) ، و(خرج أصـحابُك إلَّا عبدَ اللهِ) ، و(انطلق النّاس إلَّا أخوتَك) ، فانتصـابُ الاسمِ إنَّما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلَّا).)[2]

وذكر ابن الحاجب في أماليه علة وجوب نصـــب المســـتثنى في الكلام الموجب، بأنَّه لو قُدر تابعًا لما بعد (إلَا) في قولك: (جاء القوم إلَّا زيدًا) ، فالتبعية بأنواعها باطلة لا تصـــح ، وإذا بطلت التبعية اســـتقل ما بعد (إلَّا) بنفســـه، وأعرب بما تُعرب به ســـائر الفضـــلات كالحال والتمييز، فاســـتحق النصب لا غير، حيث قال:

(إنَّه لو قُدّر تابعًا لم يخل إمَّا أن يكون توكيدًا أو صـــفةً أو بدلًا أو عطفَ بيان أو عطفًا بحرف. والأقسام كلها باطلة. فالقولُ بالتبعية باطلٌ. أمَّا التوكيدُ فلا لفظي ولا معنوي، وهو ظاهرٌ. ولا الصفة لأنَّها باعتبار التَّبعِ أيضًا ليست موجودة. ولا بدلًا، لا كلًّا ولا بعضًا ولا اشتمالًا ولا غلطًا. الغلطُ لا يجري في القرآن ولا في الكلام الفصـــيح، وبدلُ الكلّ ليس موجودًا؛ لأنَّ حدَّه أن يكون مدلُوله مدلولَ الأول، وليس كذلك فيما نحن فيه، ولا بدل البعض؛ لأنَّ العاملَ يُقدَّر انسحابُه، ولو قُدَّر انسحابُ العامل هنا لكان مناقضًا، ولا بدل الاشتمال

---

[1] اللامات للزجاجي ص٣٨، ت: مازن المبارك ، ط٢: دار الفكر ، دمشق(١٤٠٥هـــ-١٩٨٥م).

[2] الإيضاح العضدي ص١٧٥.

؛ لأنَّ (زيدًا) ليس مشـتملًا على القوم، ولا القومُ مشـتملين عليه. وإذا بطلت الأقسـامُ كلها كان له حكم الاسـتقلال بنفسـه، فيُعرب بما تُعرب به سـائر الفضلات كالحال ، والتمييز ، والمفعول ، وما شاكل ذلك.)[1]

القول الثاني:

هو جواز النصب والرفع لما بعد (إلَّا)، فالنصب ب(إنَّ) على أنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ) و(لا) ، و(لا) ملغاة عن العمل ، والرفع على إلغاء (إنَّ) وإعمال (لا) .

وعزاه الزجاجي للفراء وردَّ وجه الرفع في المستثنى بـــ(إلَّا) بأنَّ ما ذهب إليه في الرفع لا يُعقل، ولا يُعرف لـه نظير في كلام العرب، فإجماع العرب أنَّ الملغي لا يُبتدأ به ، وإلغاء (إنّ) على الرفع غير جائز ، فقال:

(وأمَّا الفراء فعنده أنَّ اللام في (إلَّا) في الاسـتثناء أول الكلمة، وموقعُها موقعُ فاء الفعل وهي عنده–أعني (إلَّا)– مركبةٌ من حرفين من (إنَّ، ولا) فإذا نُصب بها، فقال: (جاء القومُ إلَّا زيدًا) فالناصـــب عنده (إنَّ)، و(لا) ملغاة ، كأنَّه قال: (قام القوم إنَّ زيدًا لا)؛ أي: لم يقم ، فقيل لـه: فأين الخبرُ؟ فقال اكتفي بالخلافِ من الخبر؛ وذلك أنَّ ما بعد (إلَّا) مخالف أبدًا لما قبلها، وإذا رفع بها، فقال: (قام القومُ إلَّا زيدٌ) فالرافع عنده (لا)، و(إنَّ) ملغاة، كأنَّه قال: (قام القومُ لا زيدٌ) وهذا تحكُّم منه، وإلغاء (إنَّ) وقد بُدئ بها ما لا يُعقَل في كلام العرب ولا يُعرفُ لـه نظيرٌ؛ وذلك أنَّ العرب قد أجمعوا على أنَّ الملغى لا يُبتدأُ به، ولا يجوز أن تقول: (ظننت زيدٌ منطلقٌ) على إلغاء الظن، وقد بدأتَ

[1] أمالي ابن الحاجب ٦٠٤/٢، ٦٠٥.

بـه . وكـذلـك موقع (إنَّ) في (إلَّا) إن كـانـت كمـا زعم مركَّبـة من حرفين ، فإلغاؤها غير جائز، والرفع بها خطأ لتقدم (إنَّ) .)[1]

وما نسبه الزجاجي للفراء فيه نظر، فلم يُصرح الفراء بما نُسب إليه من جواز الوجهين في المســـتثنى الواقع بعد (إلَّا) في الكلام الموجب ، ولكنّه صـــرح بوجوب النصب لما بعد (إلَّا) ، حيث قال:

(وقوله : " **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ**"، وفي إحدى القرأتين (**إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**)، والوجه في (إلَّا) أن يُنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه.)[2]

وبعد عرض ما ورد في المســـألة من أقوال أرى أنَّ ما ذهب إليه الكرماني ، هو مذهب المتأخرين من النحاة كما ذكر الرضـــي ، فقد ذكر أنَّ النحاة المتأخرون لمَّا وجدوا أنَّ (إلَّا) بمعنى (لكنَّ) ذهبوا إلى أنَّها الناصـبة بنفسـها للمســتثنى نصــب (لكن) للأســماء، وخبرها محذوف ، واســتدلوا على أنها بمعنى(لكن) ظهور الخبر بعدها في القرآن الكريم ، حيث قال:

(والمتأخرون، لما رأوها بمعنى (لكن)، قالوا: انها الناصــبة بنفســها، نصــب (لكن) للأســماء، وخبرها محذوف، نحو: قولك: جاءني القوم إلا حمارا، أي: لكن حمارا لم يجيئ، قالوا وقد يجيئ خبرها ظاهرا، نحو قوله تعالى: " **إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ** " .)[3]

---

[1] اللامات للزجاجي ص٣٨، ٣٩.

[2] معاني القرآن للفراء ١٦٦/١، ط٣: عالم الكتب ، بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م) .

[3] شرح الرضي على الكافية ٨٢/٢.

فالكرماني ظاهر نصه ما صرح به الرضي نقلًا عن المتأخرين من النُّحاة ، إلَّا أنَّ الكرماني لم يوجب النصب لما بعد (إلَّا) ، وإنَّما أجاز فيه النصب والرفع .

حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه

يقول الكرماني: (أوجب البصرية نصب المستثنى إن تقدم على المستثنى منه مطلقًا، ويمتنع عندهم اتباع المستثنى منه؛ فإنَّ التابع لا يتقدم على متبوعه، نحو:

وَمَا لِي إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ * وَمَا لِي إلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ**[1]

وأمَّا الكوفيون فيجيزون الاتباع إذا كان الكلام منفيًا، فتقول: (ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ)، وحكى عن العرب: (ما لي إلَّا أبوك ناصرٌ) ، وقال الشاعر:

لِأَنَّهُمُ يَرجُونَ مِنهُ شَفاعَةً * إذا لَمْ يَكُنْ إلَّا النَّبيُّونَ شَافِعُ**[2]

---

[1] البيت من الطويل للكميّت في شرح هاشميات الكميت ص٥٠، ت: داود سلوم ، نوري حمودي ،ط٢: عالم الكتب، بيروت(١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، المفصل ص٩٧،اللمحة في شرح الملحة٤٦٨/١؛ شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤١،ت:عبد الغني الدقر ، ط: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ؛ شرح شذور الذهب للجوجري٤٧٨/٢،ت: نواف الحارثي ، رسالة ماجستير، ط١:الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة(١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م) ؛ شرح التصريح ٥٤٩/١؛ وبلا نسبة في الجمل في النحو للخليل ص٣١٦، ت: فخر الدين قباوة ، ط٥: (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)؛ شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢؛ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢٦٥/٢.

[2] البيت من الطويل لحسان بن ثابت في شرح ديوان حسان بن ثابت ٢٥٤، بشرح عبد الرحمن البرقوقي، ط: المطبعة الرحمانية، مصر(١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م) وروايته: **(إذا لَمْ يَكُنْ إلَّا النَّبِيِّينَ شَافِعُ)** ؛ شرح التسهيل٢٩٠/٢؛ شرح الكافية الشافية٧٠٥/٢؛ ==

وقد قدّمنا أنَّ (إلَّا) إذا وليت الحكم تكون بمعنى (غير) وتكون وصـــفًا وقد أخطأ كلهم ، وأنا لا أمنع جواز كون إعراب مدخولها على حسـب اقتضـاء الحكم، إلَّا إنّي أقولُ إنَّ (إلَّا) في حال التقدم بمعنى(غير) وليست للاستثناء، وإنَّما هي وصـفية أي :(ما قام غير زيدٍ أحدٌ)، و(ما لي غير أبيك ناصـرٌ)، و(غير النبيين شافعٌ) ، فلما جيء بـــ(إلَّا) مكان (غير) أُعرب المضاف إليه بإعرابه ، و(غير) هنا صـفة للمسـتثنى منه لصـحة مباشـرته العامل وظهر المسـتثنى منه كالبدل، كقوله تعالى: " **إِلَى صِـرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيد* اللهِ** "[1] ، فلمَّا قدَّم النعت على المنعوت أُعرب النعت بحسـب العامل، وأعرب المنعوت بدلًا من النعت في قراءة الجر ، فليس مدخول (إلَّا) إذا قُدِّم لمعمول الفعل

التذييل والتكميل٨/٢٣٧؛ تمهيد القواعد ٥/٢١٥٨؛ شرح التصريح١/٥٤٩؛ وبلا نسبة في أوضـح المسـالك ٢/٢٢٣؛ شـرح ابن عقيل ٢/٢١٧؛ المقاصـد النحوية في شـرح الألفيـة للعيني٣/١٠٩١؛ ت:د.علي محمـد فـاخر وآخرون،ط١: دار السـلام ، مصر(١٤٣١هـ-٢٠١٠م) ؛ شرح الأشموني١/٥٠٧؛ الهمع٢/٢٥٨.

[1] سورة إبراهيم آية(١) و(٢). يقول الفارسـي في الحجَّة: (يُقرأ بالرفع والخفض ، فالحجّة لمن رفع أَنه جعل الْكَلَام تَامًا عِنْد قَوْله (الحميد) ، ثمَّ ابْتَدَأَ قَوْله (الله الَّذِي) فرفعه بِالِابْتِدَاءِ ؛ وَإِنَّمَا حســن ذَلِك لِأَنَّ الَّذِي قبله رَأس آيَة ، وَالْحجّة لمن خفض أَنه جعله بَدَلًا من قَوْله (الحميد)أَ، و نعتًا لَهُ.)

(الحجة في القراءات السبع للفارسـي ١/٢٠٢، ت: عبد العال سـالم، ط٤: دار الشـروق، بيروت(١٤٠١هـ).

نص ابن زنجلة على القراءتين بقولـه: (قَرَأَ نَـافِع وَابْن عَـامر {الله الَّـذِي لَـهُ} بِـالرَّفْع، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {إِلَى صِـــرَاط الْعَزِيز الحميد الله} بالخفض.) (يُنظر: حجة القراءات١/٣٧٦، ت: سعيد الأفغاني، ط: دار الرسالة).

المؤخر، وكذا في حال النصب فإنَّها منصوبة على الحالية، وهذا الذي ذكرناه لا تكلف فيه أبدًا بخلاف ما يقولون.) [١]

ذكر الكرماني في نصه السابق ما وقع من خلاف بين البصريين والكوفيين إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه ، فذكر مذهب البصريين من وجوب نصب المستثنى المتقدم مطلقًا ، أي في الكلام الموجب والمنفي ، وامتناع اتباع المستثنى المتقدم على المستثنى منه وإعرابه على البدل ؛ لأنَّه تابع والتابع لا يتقدم على متبوعه، وذكر مذهب الكوفيين من جواز الوجهين النصب والرفع على البدل في الكلام المنفي ، ثم ذكر مذهبه في المسألة وخطَّأ ما ذهب إليه سابقوه من النُّحاة ، ووصفهم بالتكلف فيما يقولون، فقد ذهب إلى أنَّ (إلَّا) في حال تقدم المستثنى على المستثنى منه تكون بمعنى(غير) صفة للمستثنى منه ، والمستثنى منه المتأخر يُعرب حسب ما يطلبه العامل قبل (إلَّا) ، ففي الكلام المنفي تُعرب (إلَّا) إعراب (غير) على ما يطلب العامل قبله والمستثنى مضاف إليه مجرورٌ ، والمستثنى منه كالبدل، أمَّا في الكلام الموجب فالنصب للمستثنى المتقدم على الحال وليس على الاستثناء.

وفي إعراب المستثنى المتقدم على المستثنى منه خلاف بين النحاة إلى قولين:

القول الأول: وجوب نصب المستثنى المتقدم ، والمستثنى منه على حسب ما يطلبه العامل قبل (إلَّا) ، وإنَّما لزم النصب للمستثنى إذا تقدم ؛ لأنَّه امتنع

[١] التذكرة في النحو ص٣٦٨، ٣٦٩.

فيه البدل وهو تابع ، والبدل لا يتقدم على المبدل منه فوجب فيه النصب لا غير.

وهو قول سيبويه معللًا لزوم النصب في الاستثناء المقدم وامتناع البدل بأنَّ الأصل في الاستثناء أن يأتي بعد المستثنى منه ؛ فحدّه أن يكون بدلًا لا مبدلًا منه؛ لأنَّ البدل ثانٍ عن المبدل منه، فتَعيّنَ النصبُ ، ونظيرهُ صفةُ النكرة إذا تقدّمتْ، نحو: "فيها قائمًا رجلٌ"، لا يجوز في "قائم" إلّا النصبُ، لأنّك إذا أخّرتَه، فقلت: "فيها رجلٌ قائمٌ"، جاز في "قائم" وجهان: الرفع على النعت والنصبُ على الحال، إلّا أنّ الحال ضعيفٌ؛ لأنّ نعتَ النكرة أجودُ من الحال منها، فإذا قُدَّم بطل النعتُ، وإذا بطل النعت، تَعيّنَ النصبُ على الحال ، حيث قال:

(هذا باب ما يُقدَّمُ فيه المستثنى، وذلك قولك: (ما فيها إلَّا أباك أحدٌ) ، و(ما لي إلَّا أباك صَديقٌ).

وزعم الخليل –رحمه الله – أنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهُه عندهم أن يكون بدلًا ولا يكون مبدَلًا منه؛ لأنَّ الاستثناء إنَّما حدُّه أن تَدارَكَه بعد ما تنفى فتُبدِلَه، فلمَّا لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخّرتَ المستثنى، كما أنَّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم: (فيها قائمًا رجلٌ)، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه.) [1]

[1] الكتاب٢/٣٣٥، يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٥٢، التذييل والتكميل ٨/٢٤٧.

وإليه ذهب ابن يعيش[١]، وابن عصفور[٢]؛ وابن الصائغ [٣] ؛ وابن هشام ، حيث قال:

(وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقًا، كقوله:

وما لِيَ إلا آل أحمد شيعةٌ * وما لِيَ إلا مذهبَ الحق مذهبُ.)**[٤]

وعزاه الشيخ خالد الأزهري لجمهور البصريين ، بقوله:

(وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقًا، سواء أكان متصلًا أو منقطعًا، وامتنع اتباعه ؛ لأنَّ التابع لا يتقدَّم على المتبوع.)[٥]

القول الثاني: جواز الرفع على البدل والنصب على الاستثناء في المستثنى المتقدم في الكلام غير الموجب ، فأجازوا أن يُقال: (ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ) برفع (زيد) للفعل المتقدم ، و(أحد) بدلًا.

ونسبه سيبويه ليونس نقلًا عن العرب، حيث قال:(وحدَّثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحدٌ)، فيجعلون أحدًا بدلًا كما قالوا: (ما مررتُ بمثله أحدٌ)، فجعلوه بدلًا. وإن شئت قلت: (ما لي إلَّا أبوك

---

[١] يُنظر: شرح المفصل ٥٢/٢.

[٢] يُنظر: شرح الجمل ٢٦٣/٢.

[٣] يُنظر: اللمحة في شرح الملحة ٤٦٨/١.

[٤] أوضح المسالك ٢٣١/٢.

[٥] شرح التصريح ٥٤٩/١.

صديقًا)، كأنَّك قلت: (لي أبوك صديقًا)، كما قلت: (مَن لي إلَّا أبوك صديقًا) حين جعلتَه مثلَ: (ما مررتُ بأحدٍ إلَّا أبيك خيراً منه.)[١]

وعزاه ابن هشـــام لبعض النحاة ، وذكر حجتهم بأنَّ العامل فُرغ للعمل في المستثنى ، وأنَّ المستثنى منه المؤخَّر عام أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى ، فقال:

(وبعضـهم يُجيز غير النصـب في المسـبوق بالنفي، فيقول: (ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ) سمع يونس: (مالي إلَّا أبوك ناصرُ)، وقال: [الطويل]:

إذا لَمْ يَكُنْ إلَّا النَّبيُّونَ شَافِعُ

ووجهه أنَّ العامل فُرِّغَ لمَّا بعد (إلَّا) ، وأنَّ المؤخر عام أريد به خاص ؛ فَصَحَّ إبداله من المستثنى، لكنَّه بدل كُلٍّ، ونظيره في أنَّ المتبوع آخر وصار تابعًا.)[٢]

ونسبه الشيخ خالد للكوفيين والبغداديين ، فقال:

(وبعضـــهم وهم الكوفيون والبغداديون يُجيز في المســـتثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه غير النصب، وهو الاتباع في المسبوق بالنفي، فتقول: (ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ).) [٣]

---

[١] الكتاب ٣٣٧/٢.

[٢] أوضح المسالك ٢٣٢/٢، ٢٣٣.

[٣] التصريح ٥٤٩/١.

ورده ابن عصـــفور بأنَّه إذا قيل: (ما قام إلاَّ زيدًا أَحدٌ) ، فلا يخلو أن يجعل (أحد) فاعل قام و(إلاَّ زيداً) بدلاً منه ، أو يجعل (إلاَّ زيدًا) فاعلاً و(أحد) بدلاً منه، وكلاهما باطل من وجهين:

الأول: إن جعل (أحدٌ) فاعلًا بـ(قام) ، و(إلَّا زيدٌ) بدلاً منه فباطل ؛ لأنَّ البدل تابع وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع.

الثاني: إن جعل(إلَّا زيدٌ) فاعلاً و(أحدٌ) بدلاً منه فباطل؛ لأنَّ (أحد) أعم من (زيد)، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل لأنَّه ليس من أَقســـام البدل بدل كلّ من بعض . وقد يجوز ذلك على وضـــع العام موضـــع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء إلاَّ أَنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ ضرورةً.[١]

وبعد عرض ما ورد في المسالة من أقوال أرى أنَّ القول الأول هو الصواب؛ وذلك لقوة ما عللوا به ، وأنَّ ما ذهب إليه الكرماني لم يُصـــرح به أحدٌ من النحاة ، لأنه قد نفى نصـــب المســـتثنى المتقدم على الاســـتثناء في الكلام الموجـب وإنمـا منصـــوب على الحـال ، وإعرابـه في الكلام المنفي على الإضـــافة، والمســـتثنى منه الرفع على البدل من (إلَّا) التي بمعنى (غير) ووقعت فاعلًا للفعل المتقدم، فما ذهب إليه غير مُسلم به ومقصده هو مخالفة ما ثبت عن النحاة وأقروه نقلًا عن العرب.

---

[١] يُنظر: شرح الجمل ٢/٢٦٣.

توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى: " وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ "[١]

يقول الكرماني:

(وذكروا أيضًـــا نحو: " وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ " على قراءة الرفع ، وعندي النصـب في هذه الآية متعين على أنَّه استثناء من (أهلك) في سـابق الفقرة[٢] ، وهو" فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ" ؛ أي(لكن امرأتك هالكة لا تُسرِ بها استثناءً من أهلك) ، ولا يجوز عندي الضم استثناءً من (أحد) ، فإنَّه يصـــير المعنى (إذنُ المرأة بالالتفات ولم تكن معهم فإنَّه أصـابها ما أصـابهم) ، وقد قال الله تعالى في آية أخرى : " إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ " . " إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ " . " إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ"[٣]. ولا نُسـلم أنَّ القراءات السـبع كلها من الله وكلها حق ، والقرآن واحد نول من عند الواحد ، فلا وجه لقراءة الرفع ، اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: إنَّه مبتدأ حُذف خبره؛ أي (لكن امرأتك هالكة لا تُسرِ معك، أو لا تسرِ بها إنَّه مصيبها ما أصابهم).)[٤]

---

[١] سورة هود آية (٨١). قرأ ابن كثير وأبو عمرو {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ} بالرفع. وقرأ الباقون {إِلَّا امْرَأَتَكَ} بالنصـب.(يُنظر: المبسـوط في القراءات العشـر للنيسـابوري ص٢٤١ ، ت: سبيع حمزة ،ط: مجمع اللغة العربية، دمشق(١٩٨١م)، حجة القراءات لابن زنجلة ص٣٤٧، ٣٤٨.)

[٢] أطلق لفظة الفقرة على آية من القرآن الكريم وذلك لا يليق، فالفقرة عنصـر من عناصـر النص في كلام البشر.

[٣] سورة الحجر الآيات (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠).

[٤] التذكرة في النحو ص ٣٧٢.

نفي الكرماني في نصه السابق قراءة الرفع، وأنها لا وجه لها في الآية، وذكر أنَّه يجب النصب في قوله (إلَّا امرأتَك) على الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك)، وإن قيل بالرفع فيي قوله(امرأتك) فليس على الاستثناء وإنَّما على كونها مبتدأ محذوف الخبر.

وتوجيه قراءة الرفع والنصب في الآية كالتالي:

صرح المبرد بجواز وجهي الرفع والنصب في الآية، أمَّا توجيه النصب إذا كان الاستثناء من قوله (ولا يلتفت)، وتوجيه الرفع على البدل من (أحد)، أمَّا إذا كان الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك) لم يكن فيه إلا النصب لفساد البدل، فقال:

(وَأمَّا قَوْله عزَّ وَجلَّ: " **وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ** " ، و(امرأتُك) فالوجهان جائزان جيّدان. فَمن قَالَ (إِلَّا امْرَأَتُك) فَهُوَ مُسْتَثْنى من (يلْتَفت) ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا يلْتَفت إِلَّا امْرَأَتُك، وَيجوز النصب على غير هَذَا الْوَجْه وَلَيْسَ بالجيد على مَا أَعطيتك فِي أول الْبَاب. جودة النصب على قَوْله(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) إِلَّا امْرَأَتك فَلَا يجوز إِلَّا النصب على هَذَا القَوْل لفساد الْبَدَل لَو قيل: (أسْرِ إِلَّا بامرأتك) لم يجز فَإِنَّمَا بَاب الِاسْتِثْنَاء- إِذا اسْتغنى الْفِعْل بفاعله أَو الِابْتِدَاء بِخَبَرِهِ- النصب، إِلَّا أَن يصلح الْبَدَل فَيكون أَجود ، وَالنّصب على حَاله فِي الْجَوَاز. وَإِنَّمَا كَانَ الْبَدَل أَجود؛ لِأَنَّهُ فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى وَالنّصب بِالِاسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا هُوَ للمعنى لَا للفظ.)[1]

---

[1] المقتضب ٣٩٥/٤، ٣٩٦، يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٩٨/٢، ٩٩، شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٤٥، ت: محمد محي ، ط: الحادية عشرة،(١٣٨٣ه)؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني٢١٦/٢،ط١:دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان (١٤١٧هـ -١٩٩٧م).

وذكر الفارسي توجيه الرفع مع جواز النصب على انّه استثناء من قوله (ولا يلتفت منكم أحد)، وتوجيه تعيين النصب على أنَّه استثناء من قوله (فأسر بأهلك)، فقال:

(قَوْله تَعَالَى: (إِلَّا امْرَأَتك) يُقرأ بِالرَّفْع وَالنّصب ، فالحجَّة لمن رفع أَنَّه استثناها من قَوْله(وَلَا يلْتَفت مِنْكُم أحدٌ) ، وَالْحجَّة لمن نصب أَنَّه استثناها من قَوْله (فَأسر بأهلك) .) [1]

وصرح أبو جعفر النحاس بأنَّ القراءة الظاهرة قراءةُ الأكثرين وهي النصب على الاستثناء من قوله (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) إلَّا امرأتَك ، ودليل ذلك قوله في آية أخرى" **إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِين** "[2] ، وقراءة عبد الله بن مسعود (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ إلَّا امرأتَك)، وقرأ أبو عمر وابن كثير بالرفع (إلَّا امرأتُك) على البدل من (أحد) ، فقال:

(" **وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ** " نصب بالاستثناء، وهي القراءة البيّنة. والمعنى فأسْرِ بأهلك إلّا امرأتَك، وقد قال جلّ وعزّ كانَتْ مِنَ الْغابِرِينَ أي من الباقين لم يخرج بها، وإن كان قد قيل فيه غير هذا، ويدل أيضًا على النصب أنَّه في قراءة عبد الله (فأسْرِ بأهلك إلا امرأتَك) ، وقد قيل: المعنى: لا يلتفت منكم أحد إلى ما خلّف وليخرج مع لوط صلّى الله عليه وسلّم، وقرأ أبو عمرو وابن كثير (إلَّا امرأتُك) بالرفع على البدل.)[3]

---

[1] الحجَّة في القراءات السبعة ص١٩٠.

[2] سورة الحجر آية (٦٠).

[3] إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٢، ت: عبد المنعم خليل ، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت(١٤٢١ هـ).

وذكر ابن مالك أنّه يجوز في قراءة أبي عمر وابن كثير على الرفع جعل (امرأتُك) مبتدأ ، وما بعده خبره ، والاستثناء فيه منقطع ، حيث قال:

(ويمكن في قراءة ابن كثير وأبي عمرو أن يجعل (امرأتُك) مبتدأ، وأنَّه مصيبها ما أصابهم خبره، والاستثناء منقطع.)[١]

وبعد عرض ما ورد في الآية من توجيه لقراءة الرفع والنصب ، أرى أنَّ ما صرح به الكرماني من إنكاره قراءة الرفع ، بل بلغ به الأمر إلى إنكاره القراءات السبع التي نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ، وصرح بإنَّها ليست حقًا من عند الله تعالى ، وهذا غير مقبول فالقرآن نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في صحيح البخاري عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ) [٢] ، أمَّا توجيهه الرفع في (امرأتك) على الابتداء محذوف الخبر فهذا غير صحيح؛ لأنَّ الخبر كما صرح به ابن مالك جملة (أنَّه مصيبها ما أصابهم).

وعليه فلا يُعتد للكرماني بانفراده هذا والذي مقصده منه هو مخالفة ما استقر عليه النحاة السابقون.

---

[١] شرح تسهيل الفوائد ٢/٢٨٣، ٢٨٤.

[٢] صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن) باب(أنزل القرآن على سبعة أحرف)برقم (٤٩٩١) ،١٨٤/٦، ت:محمد زهير،ط١: دار طوق النجاة (١٤٢٢هـ)، مسند أحمد ٢٠٦/٤، برقم (٢٣٧٥) ، ت: شعيب الأرنؤوط، ط١: مؤسسة الرسالة(١٤٢١هـ-٢٠٠١م) .

عامل النصب في تمييز الذات

يقول الكرماني:

(مسألة: قالوا ناصبه (الاسم المبهم) إن كان المميَّز هو الاسم اللفظي ، نحو: (عشرون درهمًا)، وعندي في ذلك على ما قالوا تأمل ، إذ الاسم المبهم من غير مكمل لا يصير عاملًا وناصبًا ، وليس فيه قوة العمل ، ولكن على ما نقول يمكن أن يعمل الاسم ، أقول إنَّ العمل كله للفعل ، فإن وقع شبحه على اسمٍ أو حرفٍ يمكن أن يصدر منهما أيضًا عمل . ففي تمييز الاسم يكون العامل هو الاسم لكن بما فيه من رائحة الفعل أو شبهه (اللفظي) أو (التقديري) أو (التأويلي) ، نحو: (قفيزُ برًا خيرٌ من مثقالِ ذهبًا) ، فـ(قفيزُ) هو العامل بسبب مسحة الخبر(خير) وكذا (المثقال)، ونحو: (هذا خاتمُ حديدًا) ، فإنَّ الخبر هنا فيه تأويل شبه الفعل من (هذا) ، وكانَّه بتأويل (أشربتُ) أو(أشيرُ).)[1]

ذكر الكرماني في نصه السابق ما صرح به في كثير من النصوص، وهو أنَّ من أسباب عمل العامل مع ضعف في العمل هو مجاورته لما هو أقوى منه في العمل بأخذ مسحة منه أو وقوع شبحه عليه ، وهو ما ادعاه في هذا النص الذي نحن بصدده فقد ذكر أنَّ عامل النصب في التمييز المفرد ليس الاسم المبهم قبل التمييز، وإنَّما يعمل بما فيه من رائحة الفعل أو شبهه لفظًا أو تقديرًا أو على جهة التأويل، ففي مثل: (قفيز برًا خيرٌ من مثقالِ ذهبًا) ، لم يعمل الاسم المبهم (قفيز) في التمييز (برًا) وحده وإنَّما عمِلَ بمسحة الخبر(خيرٌ) له، وكذلك (مثقال) في المثال ، وأيضًا العمل في مثل: (هذا

---

[1] التذكرة في النحو ص ٣٨٦.

خاتم حديدًا) ليس للاسم المبهم (خاتم) وحده وإنَّما بمسحة من اسم الإشارة على جهة التأويل بالفعل (أشيرُ) أو (أشرتُ).

وقد أجمع النُّحاة على أنَّ عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم قبله ، ومنه ما صرح به ابن مالك بقوله:

(عاملُ التمييزِ ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه. ولا يتقدم على شيءٍ منها إذا كان غير فعلٍ كـ"عشرين درهمًا"، أو فعلًا غير متصرفٍ نحو: "نعم رجلًا زيد".)[1]

وهو ما ذكره أبو حيان ، موضحًا علة عمل الاسم المبهم مع جموده هو طريق التشبيه على خلاف بين البصريين ما الذي شبهت به للعمل في التمييز ؟ فقيل: أنَّه على التشبيه باسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال في طلبه اسمًا بعده ، وقيل: على التشبيه بـ(أفعل من) في التفضيل في طلبه اسمًا بعده على طريق التبيين ملتزمًا فيه التنكير ، وهو الأقوى في التشبيه من اسم الفاعل ، فقال:(قال أصحابنا: إنَّ الذي يفسر ما انتصب عن تمام الاسم ينصبه مفسره، فإذا قلت: (عندي عشرون درهمًا، أو قفيز برًا، أو رطل سمنًا، أو ذراع ثوبًا) ، فالناصب للتمييز ما قبله من (عشرين، وقفيز ، ورطل ، وذراع) . وجاز لها أن تعمل وإن كانت جامدة؛ لأنَّ عملها على طريق التشبيه. واختلف البصريون في الذي شُبِّهت به:

فقيل: شُبِّهت باسم الفاعل لطلبها اسمًا بعدها كما أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك.

---

[1] شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥.

وقيل: لشبهها ب (أفعل من) في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين ملتزمًا فيه التنكير، كما أنَّه كذلك، فالفعل هو الأصل، يعمل معتمدًا وغير معتمدًا، واسم الفاعل لا يعمل إلَّا معتمدًا، ويعمل في السببي والأجنبي، والصفة المشبهة تعمل في المعرفة والنكرة، ولا تعمل إلَّا في السببي، و(أفعل من) لا تعمل إلَّا في النكرة، لكنَّها تتحمل الضمير، والمقادير وما أشبهها لا تعمل إلَّا في المنصوب، فكلّ واحدٍ في هذه أضعف من الذي قبله من الجهات التي ذكرناها، فشبه هذه الأسماء بـ(أفعل من) أقوى من شبهها باسم الفاعل؛ لأنَّ الحمل على ما تمكَّن شبهه أولي من الحمل على ما ليس كذلك.)[1]

وبعد عرض بعض ما ذكره النحاة من عامل النصب في تمييز الذات ، أرى أنَّ الكرماني بالغ فيما ذهب إليه ، فلا يُعقل أنَّ يكون العمل للعامل بأخذ مسحة منه ، أو وقوع شبحه عليه ، أو رائحة لما هو أقوى منه في العمل بعلة مجاورته له تقدَّم عليه أو تأخَّر ، فهذا لا يصح وغير مقبولٍ لضعفه .

حكم (أي) في الاختصاص

يقول الكرماني:

(فقولك: (أيّها الرجل) (أي) موصولة، و(ها) حرف تنبيه، و(الرجل) خبر مبتدأ لازم الحذف، والجملة صلة (الذي)، أي: أنا الذي هو الرجل ، والألف واللام للحقيقة، أي: انا حقيقة الرجل، كما يُقال: (فلان الرجل، كلّ الرجل،

[1] التذييل والتكميل ٢٢٢/٩، يُنظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٢، ٢٩٨؛ شرح ابن عقيل ٢٨٧/٢.

نعم الرجل) ، فقولك: (أنا أيُّها الرجل أكرم الضـــيف) ، أي: (أنا الذي أنا حقيقة الرجل أكرم الضيف).)[١]

فالكرماني في نصـــه الســـابق ذهب إلى أنَّ (أي) في نحو: (أنا أيّها الرجل أكرم الضيف) اسم موصول بمعنى (الذي) ، والهاء للتنبيه ، و(الرجل) خبر مبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: هو ، والجملة صلة (الذي) .

وللنحاة في حكم (أي) في الاختصـــاص خلاف بين النحاة إلى ثلاثة أقوال كما يلي:

القول الأول:(أي) في الاختصـــاص تُســـتعمل كما في النداء، فتُضـــم لفظًا وتُنصـــب محلًّا، ويتصـــل بها (ها) التنبيه وجوبًا، وتوصـــف لزومًا باسـم لازم الرفع مراعاةً للفظها مُحلى بـ (أل) الجنسية، نحو: (أنا أفعل كذا أيّها الرجل)، فـ (أنا أفعل) مبتدأ وخبر، و(أيّها) في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: أخص، و(الرجل) نعت (أي) على اللفظ.

وبه قال المرادي[٢] ، وابن هشام حيث قال:

(فإن كان (أيها)، أو (أيتها) اســـتعملا كما يســـتعملان في النداء، فيضـــمان ويوصـفان لزومًا باسم لازم الرفع محلى بـــ (أل) ، نحو: (أنا افعل كذا أيها الرجل) ، و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) .)[٣]

وإليه ذهب ناظر الجيش فقد ذكر أنَّ (أي) عوملت في الاختصـــاص كما عوملت به في النداء ببنائها على الضم لفظًا ، ونصبها محلًّا بقوله:

---

[١] التذكرة في النحو ص ٤٩٣، ٤٩٤.

[٢] يُنظر: توضيح المقاصد٣/١١٥٠.

[٣] أوضح المسالك ٦٧/٤.

(و(أي) منصـــوبة محلًّا؛ لأنَّها عوملت في الاختصـــاص بما عوملت به في النداء من البناء على الضـــم ، ووجوب وصـــفها أيضًـــا ، ولكن يتعين كون الوصف هنا مقرونًا باللام.)[١]

وعزاه الشيخ خالد[٢] ، والصبان لجمهور النحاة حيث قال:

(واختلف في موضـــع (أيها ، وأيتها): فمذهب الجمهور أنَّهما في موضـــع نصب بـ(أخص).)[٣]

القول الثاني: أنَّ (أي) منادى، فقد ورد عن عمر – (رضـــي الله عنه) – أنَّه نادى نفســـه بقوله: (كلُّ النَّاسِ أفقه منك يا عمر) ، وعليه فيجوز أن يُنادي الإنسان نفسه.

وعزاه الشيخ خالد [٤]، والسيوطي للأخفش، فقال:

(وَزعم الْأَخْفَش أَنَّهَا منادى؛ لِأَنَّهَا فِي غير الشَّـــرْط والاســـتفهام لَا تكون إِلَّا على النداء قَالَ: وَلَا يُنكر أَن يُنَادي الْإِنْسَـــان نَفســـه، أَلا ترى أَنَّ عمر قَالَ: (كل النَّاس أفقه مِنْك يَا عمر)، قَالَ: وَهَذَا أولى من أَن تخرج (أَي) عَن بَابهَا.) [٥]

---

[١] تمهيد القواعد ٣٦٦٧/٧.

[٢] يُنظر: شرح التصريح ٢٦٩/٢.

[٣] حاشية الصبَّان ٢٧٧/٣.

[٤] يُنظر: شرح التصريح ٢٦٩/٢.

[٥] الهمع ٢٩/٢.

القول الثالث:

أنَّ (أي) في الاختصـــاص معربة ، وتحتمل أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير في نحو: (أنا أفعل كذا أيّها الرجل) : (أنا أفعل كذا هو أيها الرجل) أو تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير: (أيّها الرجل المخصـــوص أنا المذكور) .

وإليه ذهب ابن يعيش بقوله:

(وقولهم: (أنا أفعل كذا أيّها الرجل) ، و(نحن نفعل كذا أيّتها العصـــابة)، فـ (أيٌّ) وصفتُها مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ محذوفُ المبتدأ. فإذا كان مبتدأ، فكأنّه قال: الرجلُ المذكور أو العصـــابةُ المذكورة مَن أُريد، وإذا كان خبرًا، فكأنّه قال: من أُريد الرجلُ المذكور أو العصـــابةُ المذكورة، إذ لا يقدَّر فيها حرفُ النداء.)[١]

ونسبه الشيخ خالد للسيرافي بقوله:

(وذهب الســيرافي إلى أنَّ (أيا) في الاختصـــاص معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصـــوص به، والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.)[٢]

وبعد عرض أقوال النحاة في (أي) ، أرى أنَّ ما ذهب إليه الكرماني وانفرد به بعيد عمّا صرح به النُّحاة ؛ لأنَّه لو سُلِّم بقوله من أنَّ (أي) في الاختصاص اسم موصول بمعنى (الذي) ، وما بعدها صلة الموصول، فهذا يخرجها عن بابها ، فلا داعي لذكر ما ذهب إليه تحت ما يُسمى بالاختصاص.

---

[١] شرح المفصل ١/٣٧٠.

[٢] التصريح ٢/٢٦٩.

المبحث الثالث: انفرادات الكرماني في (المجرورات)

إعراب الاسم المرفوع بعد (مذ ، ومنذ)

يقول الكرماني:(وإنْ رُفع مدخولهما فعن أكثر الكوفية أنَّ المرفوع فاعلٌ فعل محذوف كان مضـافًا إليه لهما، فمعنى:(ما لقيته مُذْ يومُ الجمعة) مُذْ كان أو وجد يومُ الجمعة. ولنا أن نقول: أنَّ المرفوع مبتدأٌ والخبر محذوف نحو:(كائن) أو (موجد) وأمثالهما مثلًا، أي: يومُ الجمعةِ موجدٌ أو كائنٌ . وقيل:(مُذْ ، ومُنْذ) مبتدآن وما بعدهما خبر، وقيل: هما خبرا مبتدأ محذوف، وفي كليهما تكلف وما ذكرته أقرب.)[1]

ذكر الكرماني إعراب الاسم المرفوع بعد (مذْ ، ومنْذ) ، فنسب لأكثر الكوفيين أنَّ الاسـم المرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف ، ونسـب للبعض أنَّ المرفوع بعدهما خبرٌ لهما ، ونسـب للبعض الآخر أنَّهما وقعا خبرين لمبتدأ محذوف، ووصـفهما بالتكلف، وانفرد بالقول أنَّ الاسـم المرفوع بعدهما يُعرب مبتدأ محذوف الخبر والتقدير في:(ما لقيته مُذْ يومُ الجمعةِ)(ما لقيته مُذْ يومُ الجمعةِ كائنٌ أو موجدٌ)

وفيما يلي عرض لأقوال النحاة في الاسم المرفوع بعد (مُذْ ، ومُنْذ) :

القول الأول : إنْ وليهما اسـم مرفوع ، نحو: (ما رأيته مُذْ يومُ الجمعةِ ، أو مُنْذ يومان) ، فهما اسمان ويعربان مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما ، ويقدران في المعرفة بأول الوقت ، وفي النكرة بالأمد ، فإذا قلت: (ما رأيته مُذْ يومُ الجمعةِ)، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وإذا قلت: (ما رأيته مُذْ يومان)، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان.

---

[1] التذكرة في النحو ص٢٢٠.

وهو قول المبرد [١]، والفارسي حيث قال :(مُذْ ومُنْذُ يجوزُ أن يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما اسمًا، ويجوزُ أن يكونَ حرفًا جارًا، والأغلبُ على مُذْ أن يكونَ اسمًا للحذفِ..، وأمّا الموضعُ الذي يكونان فيه اسمين، فيكونُ على ضربين: أحدُهُما: أن يكونَ بمعنى الأمدِ فينتظم أول الوقت إلى آخره ، والآخرُ: أن يكونَ أولَ الوقتِ. فأمَّا الأمدُ فقولك: لمْ أركَ مُذْ يومانِ. أي: أمدُ ذلك يومانِ، فمُذْ ابتداءٌ موضعُها رفعٌ، وهو اسمٌ من أسماءِ الزمانِ، ويومان خبرٌ لها، ولا تُستعملُ اسمًا إلا في الابتداءِ خاصة، والنكرةُ يختص بها هذا الباب؛ لأنَّ الغرضَ السؤالُ عن عدة المدة التي انقطعت الرؤية فيها، وإن خُصِّصَ لم يمتنع، كم أنَّه إذا خُصّص ما في جواب (كم) لم يمتنعُ ، لأنَّ التَّخصيصَ فيه ليس يُخرِجُهُ عن أن يكونَ عدةً ، وأمَّا أوّلُ الوقت ، فقولُك: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعةِ ، المعنى: أول ذلك يوم الجمعة ، فهذا الضرب يحتاج الى التوقيت وتخصيص يومٍ بعينه.)[٢]

وإليه ذهب ابن جني [٣]، وابن الناظم [٤]، واختاره ابن عصفور معللًا له باطراده، فقال:

---

[١] يُنظر: المقتضب للمبرد ٣٠/٣ ، ت: محمد عبد الخالق عظيمة ، ط: عالم الكتب ، بيروت.

[٢] الإيضاح العضدي للفارسي ص٢٠٦، ٢٠٧،ت: كاظم بحر المرجان،ط٢: عالم الكتب، بيروت– لبنان(١٤١٦هـ– ١٩٩٦م).

[٣] يُنظر: اللمع في العربية لابن جني ص٧٥، ٧٦ .

(٦)

[٤] يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٢٦٧، ت: محمد باسل عيون السود، ط١: دار الكتب العلمية (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).

(وزعم الفارسي، وأبو بكر أنَّه خبر مبتدأ، وأنَّ التقدير: مُدَّةُ ذلك يومان، وهذا أولى؛ لأنَّه يُطرد ولا ينكسر أصلاً.) [١]

وعزاه الهروي [٢]، والأنباري لجمهور البصريين، حيث قال:

(وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين، ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما.) [٣]

القول الثاني:

أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، فإذا قلت : (ما رأيته مُذْ أو مُنْذ يومان) ، فالتقدير: بيني وبين لقائه يومان.

ونسبه ابن عصفور للزجاجي، فقال:

(ومنهم من قال: إنّه ارتفع على الابتداء، و(مُذْ) خبر مقدَّم ظرف، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو أبو القاسم.) [٤]

---

[١] شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ٢/٦٠ ،٦١، ت: صاحب أبو جناح، ط١: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

[٢] يُنظر: إسفار الفصيح للهروي ١/٢١٦، ت: أحمد سعيد قشاش، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة(١٤٢٠هـ).

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣١٦.

[٤] شرح الجمل ٢/٦٠، يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٢١٠، ت: يوسف حسن عمر، ط: جامعة قار يونس، ليبيا (١٣٩٥ – ١٩٧٥ م)، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٥٠٢، ت: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان(١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م)، شرح التسهيل المسمى تمهيد ==

وعزاه أبو حيان للأخفش والزجاج وطائفة من البصـــريين ، معللًا لهم بأنهما إذا أُعربا مبتدأين ، والاســـم المرفوع بعدهما هو الخبر ، فإنهما يكونان من قبيل الأســـماء المُلْزَم فيها الرفع على الابتداء كالقســـم ، وما التعجبية ، ومذهبهما أنَّ (مُذْ ، ومُنْذ) أســـماء واجبة النصـــب على الظرفية ، وحملهما على الظرف في عدم التصـــرف أولى ؛ لأنهم يتوســـعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها فقال: (المذهب الرابع: أنَّه مرفوعٌ علي الابتداء، و(مُذْ ، ومُنْذُ) الخبر، وهما منصـوبان على الظرف كما إذا أضـيفا إلى جملة، وهو مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصـــريين، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان ، وإنَّما ذهبوا إلي ذلك ؛ لأنَّك إذا جعلتهما مبتدأين والمرفوع بعدهما الخبر كانا من قبيل الأســـماء الملتزَم فيها الرفع على الابتداء، نحو: (أيْمُنُ الله، وما التعجبية)، وعلى مذهبهم كانا من قبيل الأسماء الملتزَم فيها النصب على الظرفية، نحو: (بُعَيداتِ بين، وسَحَرَ من يوم بعينه) ، وعدمُ التصرف في الظروف أوسع منه في الأسماء التي ليست بظروف ولا مصادر، فكان حملها علي الأوسع أولي.)[١]

ورده ابن عصفور بأنَّه على القول به لا يصح المعنى، فقال:

(ومذهب أبي القاســـم ينكســـر، ألا ترى أنَّه لا يســـوغَ في (ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ) هذا التقدير؛ لأنَّك إن قلتَ: (بيني وبين لقائه يومُ الجمعة) كنتَ كاذباً، لأنَّ بينك وبين لقائه أكثر من ذلك، وهو ما بعد يوم الجمعة.) [٢]

القواعد بشـرح تسـهيل الفوائد لناظر الجيش ١٩٦٥/٤،ت:علي محمد فاخر وآخرون، ط١: دار السلام للطباعة ، القاهرة(١٤٢٨هـ).

[١] التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ٣٤٠/٧.

[٢] شرح الجمل ٦١/٢.

القول الثالث:

أنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف ، وتقديره: مذ كان يومان. وهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها.

ونسبه الهروي[١] ، والأنباري[٢] ؛ والمرادي [٣] ؛ وأبو حيان للكوفيين[٤] ، فقال الهروي:

(أمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ (مُذْ ، ومُنْذُ) إذا ارتفع الاســم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف.)[٥]

وعزاه ابن عصـفور[٦]، وناظر الجيش للكسـائي ،حيث قال:(وزعم الكسـائي أنه فاعل بفعل مضمر)[٧]

وذكر الأنباري حجتهم فيما ذهبوا إليه ، بأنَّ (مُذْ ، ومنْذُ) مركبتان في الأصــل من (مِنْ ، وإذْ) فاختلفا في حال الإفراد والتركيب ، والدليل على أنَّ الأصل فيهما التركيب قول العرب في (مُنْذُ) : (مِنْذُ) بكسر الميم على الأصل فيها وهو (مِن إذْ) ، والرفع على تقدير فعل محذوف بعد (إذْ) حســنٌ حيث قال : (أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّ الاســم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف ، أنَّهما مركبان من (مِنْ و إذْ) فتغيرا عن حالهما في

---

[١] يُنظر: إسفار الفصيح ٢١٧/١.

[٢] يُنظر: الإنصاف ٣١٦/١.

[٣] يُنظر: الجنى الداني ص٥٠٢.

[٤] يُنظر: التذييل والتكميل ٣٣٨/٧.

[٥] إسفار الفصيح ٢١٧/١.

[٦] يُنظر: شرح الجمل ٦٠/٢.

[٧] شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٩٦٥/٤.

إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت (مِنْ) بالذال وضمت الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب، والذي يدل على الأصل فيهما (مِنْ ، وإذ) أنَّ من العرب من يقول في (مُنْذُ): (مِنْذُ) بكسر الميم؛ فكسر الميم يدل على أنَّها مركبة من (مِنْ ، وإذْ) ، وإذا ثبت أنَّها مركبة من (مِنْ ، وإذْ) كان الرفع بعدهما بتقدير فعلٍ؛ لأنَّ الفعل يحسن بعد (إذْ) ، والتقدير: ما رأيته مذ مَضَى يومانِ ، ومنذ مضى ليلتان.)[1]

وأجاب الأنباري عمّا احتج به الكوفيون بأنَّ دعوى التركيب فيهما من (مِنْ وإذْ) لا دليل عليه ، وأمَّا ما ذكره من لغة بعض العرب (مِنْذُ) بكسر الميم فهي لغة شاذة ونادرة لا يُعتد بها ، وما زعموا من أنّه يحسُن الرفع بعد (إذْ) بتقدير فعل فمردود ببطلانه لأنَّ الحرفين مركبان ، ولا يصح عمل أحدهما منفردًا دون الآخر ، فقال:

(وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمَّا قولهم "إنَّهما مركبتان من (مِنْ وإذْ) قلنا: لا نُسلم، وأي دليل يدل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل!

وقولهم: "إنَّ من العرب من يقول في (مُنْذُ) (مِنْذُ) بكسر الميم" قلنا: أولًا هذه لغة شاذة نادرة لا يعرج عليها؛ وليس فيها حجة على أنَّها مركبة من (منْ وإذْ)، وإنَّما هي لغة نادرة بكسرٍ كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر، والضم أفصح، فأمَّا أن تدل على أنَّها مركبة من (مِنْ وإذْ) فكَلَا!.

---

[1] الإنصاف ٣١٦/١.

وقولهم: "إنَّ الرفع بعدهما يكون بتقدير فعلٍ، والتقدير فيه: مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان، اعتبارًا بـ(إذْ)، والخفض يكون بعدهما اعتبارًا بـ (مِنْ) قلنا: هذا باطل؛ لأنَّ الحرفين إذا رُكبا بطل عمل كل واحد منهما مفردًا.)[١]

القول الرابع: أنَّ المرفوع بعدهما خبرٌ لمبتدأ محذوف ، وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان.

ونسبه الهروي[٢] ، وأبو البركات الأنباري للفراء حيث قال:

(وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفَرَّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف.)[٣]

وذكر الأنباري[٤] حجة الفراء من وجهين:

الأول: أنَّ (مُذْ ، ومُنْذُ) مركبتان من (مِنْ ، وذُوْ) التي بمعنى (الذي) ، وهي لغة مشهورة حُذف الواو من (ذو) اجتراءً بالضمة عنها، وصُيِّرا كلمةً واحدة .

الثاني: إذا كانا (مُذْ ، ومُنْذُ) مركبتين من (مِنْ ، وذو) التي بمعنى (الذي) ؛ فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو: إمَّا أن تكون من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فإذا قلت: (ما رأيته مُذْ يومان) ، أو(مُنْذُ ليلتان) ، فالتقدير فيه: ما رأيته من الذي هو يومان، فحذف (هو) الذي هو المبتدأ، وبقي الخبر الذي هو (يومان) ، وحَذْفُ المبتدأ من الاسم الموصول جائزٌ ، كقولك: (الذي أخوك زيد) أي: الذي هو أخوك زيد ، والذي يدل على

---

[١] المرجع السابق ١/ ٣٢٣، ٣٢٤.

[٢] يُنظر: إسفار الفصيح ٢١٧/١.

[٣] الإنصاف ٣١٦/١.

[٤] المرجع السابق ٣١٧/١- ٣٢٣.

جوازه قولهم: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شـــيئًا) ، أي: ما أنا بالذي أنا قائلٌ لك شيئًا ، وهو كثير في كلام العرب.

وأجاب الأنباري [1] عما احتج به الفراء بما يلي:

أمَّا الجواب عن الأول: أنَّ "ذو" التي بمعنى (الذي) إنَّما تســـتعملها طيّئ خاصة، و(مُنْذُ يومان) بالرفع مستعملٌ في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبةً (ذو) بمعنى (الذي) مع (مِنْ) –على زعمكم– دون ســـائر المواضع؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه؟

والجواب عن الثاني: أنَّه لا يســـتقيم؛ لأنَّ حذف المبتدأ من صـــلة الاســـم الموصـــول لا يجوز في نحو: (الذي أخوك زيد) أي: الذي هو أخوك، وإنما يجوز ذلك جوازًا ضـــعيفًا إذا طال الكلام؛ كقولهم: (الذي راغب فيك زيد)، و(ما أنا بالذي قائلٌ لك شـــيئًا)، وما أشـــبه ذلك، على أنَّ من النحويين من يجعل الحذف في هذا النحو أيضًـــا شـــاذًا لا يُقاس عليه، وإذا كان شـــاذًّا لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى؛ فدل على فساد ما ذهب إليه.

وبعد عرض ما ورد من أقوالٍ للنحاة في إعراب الاســـم المرفوع بعد (مُذْ، ومُنْذُ)، أرى أنَّ ما انفرد به الكرماني من إعراب الاســـم المرفوع بعدهما مبتدأ محذوف الخبر غير مقبول، فلم يقره أحد من النحاة، وأيضًـــا ما نســـبه للنحاة من أقوال ووصفهم بالتكلف فيما ذهبوا إليه لا وجه له فيه، وما ذهب إليه من الحذف للخبر هو التكلف بعينه، لأنّه لم يأت بحجة على ما ذهب إليه ، ولم يثبت عن العرب ما يدل على استعماله ، فثبت بطلانه فلا يعتد به .

---

[1] الإنصاف ١/٣٢٤.

الخاتمة

تَوصَلتُ فِي هذا البّحْثِ إِلى عِدَّةِ نتائج أهمُهَا:

١-أنَّ الكرماني لم يكن مصـيبًا في آرائه ، ولا فيما علل به ، فتعليلاته بعيدة عن الصواب.

٢- اســـتدراكه على النحاة فيما أقروه من آراء بالحجة والبرهان معقبًا إياها بالحكم عليهم بألفاظ التجريح والانتقاص واصـــفًا إياهم بالتكلف والسَّـــخافة ، وهذا غير مقبول.

٣-ادعاؤه أنَّ فهمه فاق فهم النُّحاة ســـابقوه بقوله في خاتمة الكتاب: (ولا تستوحش يا بُني كم ترك الأول للآخر، فالعلم يتزايد والأفهام ترتقي.) .

٤-إنكاره القراءات السبع الواردة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بقوله: (لا نُسلم أنَّ القراءات السبع كلها من الله وكلها حقّ.)

٥- اسـتحداثه مصـطلحات دخيلة على النحو العربي كـــــ (المفعول بها ، والمفعول عليه، والمفعول منه ، مؤيدًا لها بأنَّ النُّحاة قد أهملوها.

ثبت المراجع والمصادر

١- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان، ط١: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٢- أسرار العربية للأنباري، ط١: دار الأرقم (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

٣- إسفار الفصيح للهروي، ت: أحمد سعيد قشاش، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٠هـ).

٤- الأشباه والنظائر للسيوطي، ت: عبد الإله نبهان وآخرون، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٥- الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

٦- إعراب القرآن للنحاس، ت: عبد المنعم خليل، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢١ هـ).

٧- أمالي ابن الحاجب، ت: فخر صالح قدارة، ط: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ط١: المكتبة العصرية(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٩- الإيضاح العضدي للفارسي، ت: كاظم المرجان ، ط٢: عالم الكتب ،بيروت- لبنان(١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

١٠-التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، ت: عبد الرحمن العثيمين، ط١: دار الغرب الإسلامي(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

١١-التذكرة في النحو للشيخ محمد كريم خان الكرماني، محقق عن أطروحة كجزء من مُتطلَّب لنيل درجة العالمية الدكتوراة – كلية الآداب، جامعة البصرة، تحقيق: عبد المطلب جبَّار أمان العامري (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).

١٢- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، ط١: دار كنوز إشبيليا .

١٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت: محمد المفدي ، ط١: (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م)

١٤- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، ت: عوض القوزي، ط١: (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

١٥- توجيه اللمع لابن الخباز، ت: د. فايز دياب، ط٢: دار السلام، مصر (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).

١٦- الجمل في النحو للخليل، ت: فخر الدين قباوة، ط٥: (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

١٧-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

١٨- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني للصبَّان، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان(١٤١٧ هـ -١٩٩٧م).

١٩- حجة القراءات لابن زنجلة ، ت: سعيد الأفغاني، ط: دار الرسالة.

٢٠- الحجة في القراءات السبع للفارسي، ت: عبد العال سالم، ط٤: دار الشروق، بيروت(١٤٠١هـ).

٢١- الخصائص لابن جني، ط٤: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٢٢- الدر الفريد بيت القصيد للمستعصمي، ت: كامل الجبوري، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان (١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م).

٢٣- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ت: عرفات مطرجي، ط١: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

٢٤- ديوان أبي الأسود الدؤلي، ت: محمد حسن، ط٢: دار الهلال، بيروت- لبنان (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

٢٥- ديوان العباس بن مرداس، ت: يحي الجبوري، ط١: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

٢٦- سمط اللآليء في شرح أمالي القالي لأبي عبيد الاندلسي، ت: عبد العزيز الميمني ، ط: دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .

٢٧- سنن الترمذي، ت: بشار عواد، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت(١٩٩٨م).

٢٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٢٩ -شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، ط١: هجر (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣٠ – شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرون، ط١: دار السلام للطباعة، القاهرة(١٤٢٨هـ).

٣١ – شرح التصريح على التوضيح للأزهري ،ط١: دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان(١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م) .

٣٢ –شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، ط١: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب (١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م).

٣٣– شرح الجمل الكبير لابن عصفور، ت: فواز الشعار ط١: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان(١٤١٩– ١٩٩٨).

٣٤– شرح ديوان حسان بن ثابت ، بشرح عبد الرحمن البرقوقي، ط: المطبعة الرحمانية، مصر (١٣٤٧هـ– ١٩٢٩م).

٣٥– شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، ط: جامعة قار يونس – ليبيا (١٣٩٥هـ– ١٩٧٥ م).

٣٦– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري، ت: نواف الحارثي، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٣هـ–٢٠٠٤م).

٣٧– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين، ط٢٠: دار التراث – القاهرة (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م).

٣٨– شرح قطر الندى لابن هشام ، ت: محمد محي ، ط: الحادية عشرة (١٣٨٣هـ).

٣٩- شـــرح الكافية الشـــافية لابن مالك ، ت: عبد المنعم هريدي ، ط١: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة .

٤٠ - شـــرح المفصـــل لابن يعيش، ت: إميل يعقوب، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)

٤٥- شرح المفصل لابن يعيش، ط: المنيرية.

٤٦- شـــرح المقدمة المحسّـــبة لابن بابشـــاذ ، ت: خالد عبد الكريم، ط١: المطبعة العصرية ، الكويت (١٩٧٧م).

٤٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، ط١: دار الكتب العلمية (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).

٤٨- شرح هاشميات الكميت ، ت: داود سلوم ، نوري حمودي ،ط٢: عالم الكتب، بيروت(١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م). ٤٤ - شرح شذور الذهب لابن هشام ،ت:عبد الغني الدقر ، ط: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

٤٩-شـــرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت- لبنان(١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م).

٥٠- صحيح البخاري ، ت: محمد زهير، ط١: دار طوق النجاة (١٤٢٢هـ).

٥١- صحيح مسلم ، ط: دار الجيل ، بيروت.

٥٢- علل النحو للوراق، ت: محمود جاســـم الدرويش، ط١: مكتبة الرش د(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٥٣- الكتاب، ت: عبد الســـلام هارون، ط: مطبعة الخانجي، القاهرة (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٥٤- اللامات للزجاجي ، ت: مازن المبارك ، ط٢: دار الفكر ، دمشق(١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٥٥- اللباب في علل البناء والإعراب، ت: عبد الإله النبهان، ط١: دار الفكر، دمشق (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م) .

٥٦- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، ت: إبراهيم سالم، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م) .

٥٧- اللمع في العربية لابن جني، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت.

٥٨- المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري، ت: سبيع حمزة، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق(١٩٨١م).

٥٩- مجمع الأمثال للنيسابوري، ت: محمد محي الدين، ط: دار المعرفة، بيروت- لبنان.

٦٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، ت: علي النجدي، عبد الفتاح إسماعيل، ط: لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

٦١- مختار الصحاح لزين الدين الرازي، ت: يوسف الشيخ، ط٥: الكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م) .

٦٢- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، ت: علي حيدر، ط: دمشق (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

٦٣-المسائل الحلبيّات لأبي علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، ط١: دار القلم، دمشق (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٦٤- مُسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، ط١: مؤسسة الرسالة (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م) .

٦٥- معاني القرآن للفراء، ط٣: عالم الكتب، بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

٦٦- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لابن هشام، ت: مازن المبارك، محمد علي حمد، ط٦: دار الفكر – دمشق(١٩٨٥م).

٦٧- المقدمة الجزولية للجزولي، ت: شعبان عبد الوهاب، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود.

٦٨- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ت: علي بو ملحم، ط١: مكتبة الهلال، بيروت (١٩٩٣م).

٦٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت: عياد الثبيتي وآخرون، ط١: معهد البحوث العلمية، أم القري – مكة المكرمة (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) .

٧٠- المقاصد النحوية في شرح الألفية للعيني؛ ت: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١: دار السلام، مصر (١٤٣١هـ-٢٠١٠م) .

٧١- المقتضب للمبرد، ت: محمد عضيمة ، ط: عالم الكتب ، بيروت.

٧٢- ميزان الاعتدال في نقض الرجال للذهبي، ت: محمد رضوان وآخرون، ط١: مؤسسة الرسالة، دمشق(١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م) .

٧٣ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر (١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م) .

فهرس الموضوعات

الموضوع
المقدمة
تمهيد: المطلب الأول: التعريف بمحمد الكرماني.
المطلب الثاني: كتاب (التذكرة في النحو).
المبحث الأول: انفرادات الكرماني في (المرفوعات):
نوع التنوين في (صهٍ).
نوع التنوين في (حينئذٍ).
رافع الفعل المضارع.
المنع الصرف للعدل بالكناية.
إعراب الاسم بعد الوصف الواقع مبتدأ.
رافع خبر (إنَّ) وأخواتها.
حكم وصف اسم (لا) النافية للجنس.
عمل (ما) المشبهة بـ (ليس).
المبحث الثاني: انفرادات الكرماني في (المنصوبات):
تعدي (أفعل) التفضيل إلى المفعول بنفسه.
إطلاق مصطلح (المفعول عليه) على المفعول الثاني من أفعال التصيير.
إطلاق مصطلح (المفعول المتعلق) على المفعول الأول من باب (كسا).
إطلاق مصطلح (المفعول المخصِّص) على مفعولي باب(علمتُ).
نفي التنازع من باب الثلاثة .

إطلاق مصطلح (المفعول بها) على آلة المصدر النائب عن المفعول المطلق.
ناصب المفعول له.
حكم المستثنى بـ(إلَّا) في الكلام التام الموجب.
حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه.
توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى: " وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ".
عامل النصب في تمييز الذات.
حكم (أي) في الاختصاص.
المبحث الثالث: انفرادات الكرماني في (المجرورات): إعراب الاسم المرفوع بعد (مذ ، ومنذ).
الخاتمة.
ثبت المراجع والمصادر.
فهرس الموضوعات.